

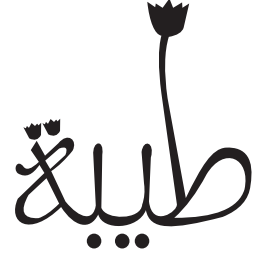


مؤسسة المرأة الجديدة

مؤسسة المرأة الجديدة منظمة مصرية، غير حكومية، ذات توجه نسوي؛ وقد بدأت نشاطها عام ١٩٨٤ بتشكيل مجموعة غير رسمية، ثم قامت بالتسجيل في عام ١٩٩١ كشركة مدنية غير هادفة للربح باسم مركز دراسات المرأة الجديدة. ثم سجلت كمؤسسة خاصة طبقاً للقانون رقم ٢٠٠٢/٨٤ مع وزارة الشؤون الاجتماعية، باسم مؤسسة المرأة الجديدة. تؤمن بحق النساء غير المشروط في الحرية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية؛ كما تؤمن أن حقوق النساء الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، وحقوقهن الإنجابية، والحق في المواطنة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، ترى المؤسسة أنه لا يمكن فصل النضال من أجل حقوق النساء عن نضال الأمم والشعوب من أجل العدالة، والتحرر من القمع.

أهداف المؤسسة

- الإسهام في تغيير السياسات التي تؤثر سلبياً على وضع النساء في المجتمع، سواء كان ذلك في المجال العام أو الخاص؛
- الإسهام في تغيير هيمنة الثقافة الأبوية والذكورية السائدة اجتماعياً؛ تعزيز ودعم النساء المهمشات اللواتي يعانين أشد المعاناة من أثر السياسات المختلفة، من أجل دعم قدراتهن على التعبير عن النفس والمطالبة بحقوقهن؛
- المساهمة في تطوير حركة نسائية منظمة وضاعطة في مصر، قادرة على إنجاز تطور في حقوق النساء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛
- تعزيز آليات الديمقراطية وبناء المجتمع المدني من خلال المشاركة الكاملة للفتيات المهمشات والمحرومة في المجتمع؛
- المساهمة في بناء وتطوير حوار وخطاب يركزان على حقوق النساء على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من منظور تأثير الظروف الحالية على حالة النساء؛
- تفعيل آليات التضامن بين جميع الجهود العالمية القاصدة لدعم ممارسة النساء لحقوقهن وربطها بتطور العدالة في مجتمعات ترفض جميع أشكال القهر والتسلط.



طبية مجلة نسوية نظرية

العدد التاسع عشر - يناير ٢٠١٩

رئيسة تحرير هذا العدد

منى إبراهيم

سكرتيرة تحرير هذا العدد

هند سالم

هيئة التحرير

أمال عبد الهادي

نولة درويش

تصميم

أماني أبو زيد

أيمن حسين

طباعة

بروموشن تيم

تليفون: ٣٣٣ ٦٧ ٤٤٩



مجلة نسوية نظرية غير دورية
العدد التاسع عشر - يناير ٢٠١٩

عنوان المؤسسة:

١٤ ش عبدالمنعم سند، متفرع من ش الرشيد
المهندسين

تليفون: ٣٣٤٦٤٩٠١ - ٣٣٤٦٠٨٩٨

بريد إلكتروني: nwrc@nwrcgypt.org

الموقع الإلكتروني: www.nwrcgypt.org

الآراء الواردة في هذا العدد لا تعبر بالضرورة عن رأى مؤسسة المرأة الجديدة

المحتويات

- 3 • افتتاحية
- دراسات
- 7 "سجين الحكاية" ○ يسري مصطفى
- 25 "التحرش الجنسي: قراءة ثقافية للمشهد المصري" ○ هالة كمال
- "مناهضة العنف الجنسي ضد النساء: إشكاليات التشريعات المصرية" ○ ماريان سيدهم
- 45 • ترجمات:
- 57 "تأقلم النساء البالغات من ضحايا العنف المنزلي" ○ تأليف: أنجيلا إي. والدورب، وباتريسيا إيه. ريسيك
ترجمة: عثمان مصطفى
عثان
- 87 "آثار التحرش الجنسي الاقتصادية والمهنية على المرأة العاملة" ○ تأليف: هيذر ماكلولين، وكريستوفر أوجين وإيمي بلاكستون
ترجمة: شهرت العالم
- 121 "أنت، وهن، ونحن الفاعلات، ونحن المفعول بهن، أيضا؟" ○ تأليف: جيف هيرن
ترجمة: سهام بنت سنية
وعبد السلام
- عروض كتب:
- 137 "النساء، والعمل، والعنف واللحظة الليبرالية الجديدة" ○ ترجمة: سهام بنت سنية
وعبد السلام
عرض: نانديني ديو
- 138 "الثورة تبدأ من البيت" ○ تحرير: شينج-ان شين، وجاي دولانى، وليه لاكشامي، وبيزننا-سمر سمينها
عرض: داليا يوسف

- **وثائق:**
 - "مناهضة التحرش والعنف الجنسي في الجامعات عرض: مها السعيد المصرية"
 - **المشاركون والمشاركات**
- 157
- 171

افتتاحية

يتناول هذا العدد موضوعاً يعد، رغم قدمه وكثرة تناوله، هو موضوع الساعة، وهو موضوع "النساء والعنف الجنسي". ورغم أن تناول موضوع قديم مثل هذا هو عادة مدعاة للأسف لأنه يدل على عدم حدوث تقدم يذكر، إلا أنه يجدونا الأمل هذه المرة، في ظل حملات عالمية قوية وتحركات ناشطة مؤثرة، وفي ظل تصميم من النساء حول العالم على فضح ما يتعرضن له من عنف جنسي في أماكن العمل، وفي المواصلات العامة، وفي الشارع، وفي المنزل، أن يحدث تغيير معتبر تشعر به النساء والمجتمع ككل. ويأتي هذا العدد من "طيبة" كجزء من هذه الحملة، فيضع بين يدي قراء العربية بعض الأبحاث النظرية والتطبيقية التي من شأنها تطوير رؤية مكتملة لموضوع العدد وإن تكن - بطبيعة الحال - قاصرة عن الإمام بكل تفاصيله وجوانبه.

في دراسة بعنوان: "تأقلم الإناث البالغات من ضحايا العنف المنزلي" تقدم الباحثتان عرضاً لنتائج دراسة ميدانية حول آليات التأقلم لدى النساء المعتنفات والأسباب التي تدعوهن لاستخدام تلك الآليات أو الإحجام عن ذلك. كما تؤكد الدراسة أهمية الدعم الذي يقدم لهؤلاء النساء من قبل المجتمع المحيط بهن في الأسرة وبين الأصدقاء وزملاء العمل، بالإضافة إلى الدعم المؤسسي المتمثل في مؤسستي القضاء والشرطة ومؤسسات المجتمع المدني في مساعدة هؤلاء النساء على التعامل الإيجابي مع العنف الذي يفرض عليهن التعامل معه، بل والأثر السلبي الكبير لغياب هذا الدعم على قدرتهن على التأقلم والتغلب على آثار العنف المنزلي الذي تعرضن له.

أما دراسة "آثار التحرش الجنسي الاقتصادي والمهنية على المرأة العاملة" فتعرض لجانب آخر أساسي للعنف الجنسي على حيوات النساء وهو المتصل بالحياة المهنية للمرأة العاملة، بما تتضمنه من توفير الاحتياجات الأساسية والأمان المادي للنساء وأسرهن، بالإضافة إلى تمكينهن اقتصادياً وتوفير التحقق المهني الذي ينشده الجميع، رجالاً ونساءً. وتأتي مصداقية الدراسة من اعتمادها على عدد ضخم من دراسات الحالة التي توفر تفاصيل قد لا تطرأ على الذهن عند التفكير في آثار التحرش الجنسي على النساء. فكثيراً ما يتجه التفكير في التحرش الجنسي بالنساء في أماكن العمل إلى الأثر النفسي والمعنوي، ولكن هذا البحث يلفت إلى أن للتحرش الجنسي أثراً مادياً ومهنياً، يؤدي بدوره إلى أثار نفسية نظراً لعدم التحقق المهني والحاجة المادية، مما قد يؤدي إلى أثر نفسي سلبي مضاعف.

وفي نفس الإطار يأتي مقال مترجم بعنوان: "النساء، والعمل، والعنف واللحظة اليبيرية الجديدة" وهو يعرض لثلاثة كتب يجمعها انتقاد أثر سياسات الليبرالية الجديدة (ترجم أحياناً بـ "النيوليبرالية") والعولة

على ظروف العاملات في بعض البلدان الفقيرة، خاصة في آسيا، مثل الهند وبنجلاديش، وأثر العنف المنزلي على أحوال هؤلاء النساء الفقيرات اللاتي يعملن في معظم الأحوال من داخل منازلهن، بما يترتب على ذلك من صعوبة التنظيم والانخراط في مؤسسات حماية تحفظ حقوقهن، كاتحادات العمال والنقابات، وغيرها. كما تجعل من العنف المنزلي الذي يتعرضن له عنفاً في مكان العمل أيضاً، وهو وضع لا يُنظر إليه كثيراً عند النظر إلى العنف في أماكن العمل.

ويأتي مقال (يسري مصطفى) بعنوان: "سجين الحكاية" ليحاول الإجابة عن سؤال: "لماذا العنف الجنسي ضد النساء؟"، فيحاول المقال تقديم طرح نظري للإجابة عن السؤال في الوقت الحالي، وفي ظل رفض كبير لتلك الممارسة في أوساط عديدة في الوطن العربي. يضع "يسري مصطفى" العنف الجنسي ضد النساء في إطار حديث يتعامل مع تلك الممارسة من منطلق أنها تعبير عن شعور الرجال- في الوطن العربي، بصفة خاصة- بالضعف وتهديد المكانة؛ مما يدفعهم إلى إثبات قدرتهم على الفعل عن طريق ممارسة العنف، بصفة عامة، والعنف الجنسي، بصفة خاصة.

أما (هالة كمال) فتركز في مقالها على التحرش الجنسي في مصر في الأعوام القليلة الماضية من خلال عدة أحداث نالت قدرًا كبيرًا من اهتمام الرأي العام سواء في وسائل الإعلام الرسمية، أو في وسائل التواصل الاجتماعي، أو في مجتمعات النشطاء/ات، وكانت لها أصداء جديرة بالمناقشة والتحليل، في مقال رصين تحاول فيه الكاتبة مناقشة تلك الأحداث بموضوعية الباحثة المدققة، وفي إطار قراءات لأحداث أخرى عالمية من شأنها إلقاء الضوء على تلك الأحداث المحلية.

أما مقال: "أنت، وهن، ونحن الفاعلات، ونحن المفعول بهن، أيضاً؟" فهو يتناول واحدة من أهم حملات المقاومة للعنف الجنسي ضد النساء والمسماة بحملة "أنا أيضاً" أو "Me Too" والتي انضمت إليها كثيرات من النساء المشهورات والمتحققات مهنيًا اللاتي قررن التمرد على صمتهن طوال أعوام طويلة. وتأتي أهمية الحملة في استغلالها لقنوات التواصل الاجتماعي على الإنترنت، وبالتالي انتشارها على نطاق واسع جدا حول العالم، كما يوضح المقال.

وفي إطار المقاومة أيضاً، تأتي دراسة مهمة للباحثة القانونية، (ماريان سيدهم) حول قوانين العنف ضد النساء حول العالم، وكيف ساعدت تلك القوانين في تخطي كثير من العقبات التي عادة ما تجعل النساء يجمعن عن إتخاذ السبل القانونية لنيل حقوقهن في حالة التعدي عليهن جنسياً بطريقة أو بأخرى، فتحتوي الدراسة على أمثلة لتلك القوانين من بلدان مثل: الهند وألمانيا والسويد وغيرها، في محاولة لإثارة الطريق للتشريع في مصر وغيرها من الدول العربية وإلقاء الضوء على الثغرات التي حاولت قوانين دول أخرى ملأها.

ويحتوي باب الوثائق على عرض لمبادرة رائدة لمقاومة التحرش الجنسي في الجامعات المصرية، هي مبادرة "وحدة مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة بجامعة القاهرة"، فتعرض (مها السعيد)، مؤسسة

الوحدة ومديرتها، لظروف إنشاء تلك الوحدة والدعم، أو المعوقات، التي قابلت المجموعة التي ساهمت في تأسيس الوحدة. وتأتي أهمية تلك الوحدة كونها أول وحدة تنشأ لهذا الغرض في جامعة مصرية، ومن نجاحها في إلهام جامعات أخرى بإنشاء وحدات مماثلة. أما السبب الآخر فهو أهمية الجامعات نفسها، كمؤسسات تضع لبنات تطور المجتمع، وهي من المؤسسات المنوط بها تمكين النساء. فالجامعة مكان تكون فيه المرأة طالبة وأستاذة، وموظفة إدارية، وعاملة، على قدم المساواة مع زملائها من الرجال (وإن كانت أيضا من المؤسسات ذات السقف الزجاجي الذي لا يمكن النساء من الوصول لمواقع القيادة إلا في حالات تعدد قليلة جدا بالنسبة لأعدادهن)؛ مما يجعل تعرضها للعنف الجنسي داخل الجامعة نفسها مشكلة خطيرة، جديرة باهتمام الدولة وكل أطراف المجتمع أيضا.

أما كتاب "الثورة تبدأ من البيت" الذي تعرض له داليا يوسف فهو عن حق كتاب شديد التميز، حيث يقدم شكلاً جديداً من أشكال المقاومة يتمثل في المقاومة عن طريق الحكيم والإبداع؛ حيث تقدم النساء تجاربهن عن العنف الذي يتعرضن له بكلماتهن- وأشعارهن- في بعض الأحيان، دون تدخل من المحرر، مما يلغي المسافة بين القراء من الجنسين وصاحبات التجارب ويمنح التجربة دفء الصدق والمباشرة.

وختاماً، نرجو أن يكون هذا العدد من "طيبة" إضافة، ليس فقط على مستوى التنظيم والإسهام المعرفي، على أهمية ذلك، وإنما إسهام ناشطي أيضاً من شأنه مقاومة العنف الجنسي ضد النساء، بما يقدمه من دراسات ميدانية ودراسات حالة مهمة للنساء اللاتي تعرضن للعنف الجنسي في منازلهن أو أماكن العمل، أو تلقي العلم، ومن مقالات قيمة حول أسباب ووقائع التحرش والعنف الجنسي في مصر، والعالم العربي، ومن أبحاث حول أشكال مناهضة هذا العنف في بلادنا وبلدان أخرى حول العالم، نأمل أن تُؤتي ثمارها، في ظل تجمع تلك الجهود، ولفت النظر أن المسكوت عنه، لم يصبح مسكوتاً عنه الآن، ولن يعود أبداً مسكوتاً عنه بعد الآن.



«سجين الحكاية»

الفحولة، والشبق، والعنف

يسري مصطفى

لم يشهد التاريخ اهتمامًا بالعنف ضد النساء مثلًا هو حاصل الآن، فقد أصبح العنف الجنسي جريمةً تصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية، وأصبحت ممارسات مثل التحرش الجنسي كافية لإسقاط رموز سياسية وفنية ورياضية وثقافية، وسُنّت التشريعات ووضعت استراتيجيات لمواجهة العنف ضد النساء، وبالأمس القريب منحت جائزة نوبل للسلام لاثنتين من الشخصيات الناشطة في مواجهة العنف الجنسي: (نادية مراد) العراقية الأيزيدية، التي كانت ضحية العنف الجنسي، ثم أصبحت ناشطة في مواجهة هذه الجرائم، والطبيب الكونجولي (دنيس موكويجي)، الذي كرس حياته للدفاع عن ضحايا العنف الجنسي. وبعد أن كانت الأصوات النسوية رأس الحربة في كشف ومواجهة العنف ضد النساء، اتسعت دائرة الاهتمامات لتشمل قطاعات أوسع تضم مؤسسات المجتمع المدني، والإعلام، والجهات البحثية، والأكاديمية، والحركات الاجتماعية والشبابية، وحتى الحكومات، والمؤسسات الدينية. فلا شك أن المسكوت عنه بات يتكشف وبقوة، والأغطية الشرعية التقليدية للعنف باتت تتمزق وبوتيرة سريعة. ومع ذلك فإن العنف ضد النساء لا يزال نشطًا كالوباء، فثمة أعداد هائلة من النساء لا يزلن ضحايا أشكال متعددة من العنف، بداية من التحرش اللفظي، وانتهاء بالاعتصاب، والقتل، على خلفية الشرف، مرورًا بالعنف الأسري، والتشويه الجسدي باسم العادات والتقاليد، والاستغلال الجنسي فيما بات يُعرف بالعبودية المعاصرة.

لا شك أن العنف ضد النساء جذوره التي تمتد بعيدًا في عمق التاريخ، فعلى مدار التاريخ، وعبر المجتمعات المختلفة - تشابه الكثير من أنماط العنف، ومع ذلك، فإن العنف يخضع للتحويلات التاريخية والاجتماعية من حيث: أنماطه، ومبرراته، وطبيعة الوعي به

وإدراكه. فكثير من مظاهر العنف في سياقات تاريخية واجتماعية معينة كان يُنظر إليها على أنها أمور طبيعية، وهذا لا يعنى أنها لم تكن عنفًا، ولكن يعنى أنها لم تكن مُدركة بوصفها عنفًا. فضرب الزوجات في سياقات معينة يتم قبوله بوصفه أمرًا طبيعيًا، وفي سياقات أخرى يُعد عنفًا لا يمكن قبوله. وختان الإناث لم يكن يثير الشجون بوصفه عنفًا، فقد ظل لقرون طويلة (ولا يزال لحد كبير) أمرًا طبيعيًا، ومستحسنًا، وبدونه تفقد المرأة طهارتها، وهويتها كامرأة مرغوبة ومقبولة اجتماعيًا، أما بعد الكشف عن جوانبه المظلمة، فقد أصبح مُدركًا لدى فئات يتزايد عددها، بوصفه عنفًا و"غير طبيعي"، و"غير شرعي". لم تتحرر الملايين من النساء من العنف، وهذا واقع، ولكن المؤكد أن العنف يفقد شرعيته، وبات مُدركًا بوصفه جريمة، ودلالة على التخلف، والرجعية، والاستغلال.

وفي هذا السياق، نحاول إثارة مسألة تحولات العنف ضد النساء من منظور التحولات التاريخية والاجتماعية والثقافية، وأثرها على أنماط العنف ومبرراته. ونطلق من فرضية أساسية، وهى أن العنف في أنماطه المعاصرة يصعب تفسيره فقط من خلال معادلة السيطرة الذكورية، مقابل الخضوع الأنثوي، كما هو شائع في الخطاب العام عن العنف ضد النساء، فهذه المعادلة التقليدية لم تعد كما كانت في السابق. فكثير من أشكال العنف يمكن تفسيرها من خلال ما شهدته هذه المعادلة من تحولات وتغيرات، فالذكورة التقليدية، وإن تحصنت بموروثات وتقاليد اجتماعية، ودينية، وسياسية، إلا أنها دخلت حيز الاغتراب بفعل التحولات التاريخية والاجتماعية، وفي اغترابها تلجأ إلى العنف. ولا يعنى هذا انتهاء السيطرة الذكورية، ولكن يعنى أنها تخسر مواقع كانت حكرًا عليها، وتفقد هيبتها التي كانت تبدو في السابق، وكأنها ضمن نظام الكون، وفي دوامة اغترابها، فإنها تستدعى الماضي؛ للحفاظ على شرعيتها، وتستحدث وسائل جديدة لترتدى رداء العصر.

ولذا نفترض أنه على الرغم من استمرار العنف ضد النساء، إلا أن مشهد العنف الآن ينبغى أن يُنظر إليه نظرة تاريخية تضعه في سياقه، فقد بقي منه ما بقي، وتراجع بعضه، وتغير البعض الآخر، واستجدت أشكال لم تكن معلومة في السابق. فختان الإناث، على سبيل المثال، يتراجع، وإن كان تراجع بوتيرة بطيئة على غير المأمول، حتى أن تبريرات وطرق الختان باتت تتخذ منحى مختلف، فالتبرير الدينى يتراجع، على الأقل على مستوى الخطاب الرسمي، أما التبرير الاجتماعي، كالخوف من عدم زواج الفتاة، فيتخذ موقعًا متقدمًا،

وتراجع دور الداية، والحلاق، والممرض، ليتصدر الطبيب المشهد، فيما يعرف بتطبيب الختان. وقد ينطبق الأمر كذلك على معدلات وطبيعة جرائم "الشرف"، فهي لم تختف، ولكنها لم تُعد عقوبة حتمية لكل فتاة تفقد عُذريتها، أو تقيم علاقة خارج إطار الزواج. وبالمقابل، فإن معدلات التحرش الجنسي قد زادت بصور مزعجة، إلى درجة أن بعض الأصوات تتباكى على الماضي الجميل، الخالي من التحرش.

أزمة الذكورة

يرتبط الحديث عن العنف ضد النساء في مجتمعاتنا بمفاهيم أساسية، وفي مقدمتها المجتمع الأبوي، السيطرة الذكورية، المجتمع الشرقي، العادات والتقاليد. ومع ذلك، فإن المجتمع الأبوي يفقد شرعيته التاريخية، والسيطرة الذكورية تتراجع معه، والكثير من أنماط العنف المعاصرة يصعب تفسيرها من خلال العادات والتقاليد، والعنف المرتكز على النوع الاجتماعي، في جانب كبير منه، ليس دليلاً على هيبة السيطرة الذكورية بقدر ما هو نتيجة التوتر، والقلق، والخوف من فقدان هذه السيطرة. وبالتالي فإن الخطاب العام والمعمم حول سيطرة الرجال وخضوع النساء، وإن كان لا يخلو من مصداقية، إلا أنه لم يُعبر عن الواقع بشكل دقيق. وقد تناولت هذا الموضوع في دراسة سابقة عن النظام الأبوي، وافترضت أن النظرة السائدة في الخطاب المناصر لحقوق النساء بشأن ثنائية السيطرة/الخضوع "تجاهل حقائق تاريخية تتمثل في التحول في العلاقات بين الجنسين، بما يعنيه ذلك من تحقيق مكاسب للنساء والتي غالباً ما تكون غير منظورة عندما ينحو الخطاب المناصر لحقوق النساء إلى التعميم... وعلى ما يبدو أن الذكورة كشرت عن أنيابها ليس بسبب قدرتها على فرض سطوتها الكاملة، ولكن ربما بسبب عدم قدرتها على السيطرة بسبب المكاسب التي تحققت لقطاعات من النساء في العصر الحديث. وهذه القضية بدأت تتكشف مؤخراً من خلال بعض الدراسات التي بدأت تلفت الأنظار لأزمة الذكورة"⁽¹⁾.

وهكذا، فإن فرضية أن النظام الذكوري لا يزال يمتلك القدرة على أن يتجلى، ويفرض ذاته في الوعي العام، بوصفه نظاماً طبيعياً أصبحت موضع شك. إن شخصية (السيد أحمد عبد الجواد) في رواية نجيب محفوظ كانت نموذجاً لهيبة السيطرة الذكورية، مقابل زوجته

(أُمينة)، التي كانت نموذجًا للخضوع. وفي الحقيقة أن (السيد أحمد عبد الجواد) لم يضرب (أُمينة) ولكن كان مسيطرًا بوصفه الرجل، وكانت خاضعة لأنها امرأة بدون حاجة إلى العنف الجسدي، فلم تكن سيطرة (السيد عبد الجواد) مهددة، ولم يكن بحاجة إلى العنف المادي. هذا النموذج يتراجع ولم يُعد قادرًا على الصمود أمام متغيرات العصر، وفي مقدمتها أن (أُمينة) لم تُعد (أُمينة) الخاضعة.

إن صورة الذكورة في أنماطها التقليدية تهتز، فأعداد متزايدة من الرجال يحاولون تثبيتها من خلال التذكير بأنهم ذكور أقوياء، لديهم القدرة على السيطرة والتحكم. وكما تقول الباحثة (آمال قرامي): "ويتجلى تحرك الرجال أو مقاومتهم للمد النسائي في شكل خطاب يرفض تعريض الذكورة للاهتزاز، يُدلي به من كانوا في مواطن صنع القرار، ويظهر أيضًا في رفض السلفيين المعاصرين لكافة مظاهر تغيير المؤسسات الاجتماعية والسياسية والقانونية التي أدت إلى تحول في وضعية المرأة والعلاقة بين الجنسين. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، إذ تبدو "المقاومة الرجالية" في ممارسات يومية عديدة - تبرز التأزم الحاصل في البنية العلائقية بين الرجال والنساء، وهو توتر يصل لحد اللجوء إلى العنف المادي، واللفظي والرمزي. فكلما شعر الرجل بأن تطور المرأة هدد مكانته في الخارج؛ إزدادت رغبته في عرض قوته داخل المنزل. فهو السيد المسموع الكلمة، ذو السلطة، التي لا تُنافس، وعلى الزوجة أن تكون التابع والخاضع. وكلما نفى الرجل أزمته وأنكر مكابذته لشتى ضروب المعاناة؛ إزداد تشبثًا بممارسة العنف ضد لنساء، وهو إجراء يُتخذ لأسباب تعويضية دفاعية"⁽²⁾.

وبالتالي، إذا افترضنا أن استراتيجية السيطرة الذكورية، في جانب كبير منها على الأقل، باتت استراتيجية تعويضية، بمعنى استخدام كل الوسائل التي تعوض اهتزاز الصورة التقليدية، فلا غرابة إذن، أن يكون الكثير من أشكال العنف ضد النساء أهم وسائل هذه الاستراتيجية؛ من أجل الحفاظ على صورة باتت تفقد رونقها التقليدي، والانتقام من النساء بوصفهن المسئولات عن خفوت وربما تشوه صورة الذكورة. وفي خضم الصراع من أجل الدفاع عن هذه الصورة، يتم استدعاء الصور النمطية عن الذكورة المتفوقة، والأنوثة الخاضعة في الموروث الثقافي والديني. وقد ينظر البعض إلى هذا الأمر بوصفه عودة إلى الماضي، ولكن في الحقيقة إنها محاولات لموضعة الماضي في الحاضر، والاستعانة به لإضفاء

مشروعية على ذكورة لا تجد ما يمنحها مشروعية في الأطر المرجعية المعاصرة، والتي باتت تركز بصورة متزايدة على مبادئ حقوق الإنسان.

وبالطبع، فإن الاستراتيجية الذكورية التعويضية ليست شأنًا قاصرًا على أنماط الذكورة الحديثة، بل إن الكثير من أنماط الأنوثة الحديثة، هي جزء لا يتجزأ من المعادلة، فلعب دور الأنثى الناعمة لا يزال فاعلاً في بناء وتشيد صورة الذكورة الخشنة، بأدوات الحدائث والموضة. ولكن ينبغي عدم الخلط بين "النعومة" و"الخضوع"، فكثيراً من الفتيات والنساء يتمثلن دور الأنثى الناعمة (المقابل للذكورة الخشنة)، ولكنهن لا يلعبن الدور التقليدي للأنثى "الخاضعة"، وهذه معضلة أخرى، تواجه الذكورة المعاصرة، والتي تربط النعومة بالخضوع، كما كان الحال في الماضي. ولكن أكثر دقة فنقول الربط بين النعومة والقابلية للخضوع، فالذكورة لا تمارس وجودها مع الخضوع "الخامل"، فهي تتجلى في عمليات "الإخضاع" والقدرة على الترويض.

وكما هو معروف، فإن تشيد الذكورة يركز على "القوامة" بالمعنى السياسي والاجتماعي و"الفحولة" بالمعنى الجنسي البيولوجي. وفي الحالتين، فإن التمييز ضد النساء يُعد شرطاً أساسياً لبناء القوامة والفحولة، وبالتالي، فإن أى محاولة لمنع التمييز ضد النساء تشكل تهديداً لهذه الصورة، بما يُفضي إلى العنف. والتمييز في حد ذاته عنف، ومع ذلك فإن مساعي الخلاص منه لا تنهي الحرب، بل كثيراً ما تُوجَّجها.

وإذا كانت "القوامة" تؤسسها تعاليم دينية، وأعراف اجتماعية نجد صداها في قوانين وضعية، خاصة تلك المتعلقة بالأحوال الشخصية، فإن "الفحولة" أو التفوق الجنسي يعزى دائماً إلى حالة طبيعية خالصة، ويتطلب اعترافاً أنثوياً، فالفحولة لا توجد في المطلق، ولكنها توجد من خلال الاعتراف بها. وقد كان لاختزال الأنثى في الصورة الجسدية الشبقية مضاره على الرجال، فقد أريد لها أن تكون مثيرة لرغبات الفحولة، ولكنها باتت أيضاً مثيرة للخوف، ومصدر تهديد للتفوق الذكوري. وهكذا أصبح القلق الاجتماعي من فقدان السيطرة مرتبطاً بقلق وجودي، يتعلق بالصورة الذهنية عن المرأة الشبقية. وهذا البعد يفسر العديد من مظاهر العنف ضد النساء.

الخوف من النساء

إن الخوف، بشكلٍ عامٍ ظاهرة طبيعية، ومرتبطة بالحياة واستمرارها، فبالخوف يمكن أن نحمي أنفسنا من مخاطر تتهددنا، كما أن الخوف مكون أصيل من مكونات العلاقات الاجتماعية، فمن المستحسن دائماً أن نعبر عن خوفنا على شخص نحبه، وغير ذلك من المعانى. ولكن بالمقابل هناك خوف مرضي، وخاصة عندما يتحول إلى خوف جماعي مؤسس على مصالح، أو تصورات، ومعتقدات خاطئة، وصور نمطية، لأن الخوف في هذه الحالة يرتبط بكراهية مسبقة لآخر ما، وليس نتيجة أفعال ملموسة؛ إنها كراهية على الهوية. ولعل أبرز أشكال هذا الخوف هو ما يُعرف بالخوف من الآخر الأجنبي، أو المختلف دينياً أو عرقياً أو جنسياً. وقد أصبحت هذه الظواهر محل اهتمام متزايد باعتبارها تشكل نوعاً من العنصرية ومصدراً من مصادر العنف السياسي، والاجتماعي.

ويتصدر الخوف من الإناث هذا الحيز من الخوف المرضي؛ لأنه بداية خوف على أساس الهوية، ويرتكز على صور نمطية ومعتقدات خاطئة، ويُفضي إلى صنوف من العنف. ولا يوجد نمط آخر من الخوف كان موضوعاً لتبريرات اجتماعية، وثقافية، ودينية مثل الخوف من النساء، ولم يكن هناك ضحايا لأي نوع من الخوف مثلًا كان الحال بالنسبة للخوف من النساء عبر التاريخ، وفي كل المجتمعات تقريباً. ويطلع هذا النمط من الخوف المجتمعات، والثقافات، التي يُطلق عليها "ذكورية"، فالسيطرة الذكورية، حتى تبرر وجودها، قد سيطرت أجساد النساء، وآمنت بذلك، فصار الخوف واقعاً ثقافياً واجتماعياً؛ فلا أحد يفتعل، لأنهم يخافون بالفعل. إنها متلازمة الذكورية، والقلق، والخوف، وكلما كان هناك إفراط في التصورات النمطية عن الذكورة المتفوقة، كلما كان هناك إفراط في الخوف من الأنوثة، بجعلها أنوثة مفرطة.

يتمحور هذا النمط من الخوف حول الصور الذهنية عن طباع النساء، وقدراتهن الجنسية. فللساء طباعهن المتساوقة مع طبيعتهن، فهنَّ يتقنن الكيد، والغواية، من حيث طباعهن، وهن شقيات بحكم طبيعتهن، فالتصورات، التي استضعفت المرأة، والتي تنظر إلى الأنوثة على أنها "عجز دائم"، وهي المقولة التي جرى تداولها في الخطاب الفقهي الإسلامي، هذه التصورات ذاتها هي التي منحت الأنثى قدرات جنسية فائقة، بعد أن اختزلتها في

جسدها، وكثفت هذا الاختزال بهدف الإقصاء، والاشتهاء. وهكذا أصبحت الذكورة في مواجهة دائمة مع شيطان الأنوثة الشبقي، الذي أنتجته الثقافة الذكورية ذاتها. وعليه، فقد تشكلت الصورة الذهنية عن النساء بطريقة مزدوجة، فيها الخوف الذي يتطلب الحرص والكراهية، والافتنان الذي يتطلب التودد والامتلاك. وفي الحقيقة أن الافتنان لا يحد من الخوف بل يفاقمه. فالافتنان من الفتنة، ومن معاني (الفتان) في اللغة العربية؛ الشيطان.

ويُعد تضخيم قدرات النساء الشبقية، والخوف منها، ظاهرة عابرة للثقافات، وفي كل الأحوال يستحضر التفوق الشبقي الشيطان ليقترن بالأنثى، ومثل هذه الروايات نجدتها في الثقافة الشرقية، والغربية. فالخطيئة الأولى لحواء طبعت التصورات عن المرأة في مختلف الثقافات .. وبالتالي ظل تاريخها يحمل هذه العلامة، ولهذا اعتبرها البعض قرينة الشيطان، وربما الآخر في خانة الشرور. ولا يتعلق الأمر هنا بالثقافة العربية الإسلامية بل بالثقافات الإنسانية. من هذا الترسيم تشكل المرأة هامشاً، والرجل مركزاً. بين الهامش والمركز خيوط من المد والجذر، من الغواية والشهوة.. "(3). وفي هذا الصدد تقول (صوفية السحيري): "ومن الروايات التي تلح على تجسد الشيطان في صورة المرأة، الرواية التي ذكرها الطبري ورفعها إلى مجاهد: "إذا أقبلت المرأة جلس الشيطان على رأسها فزينها لمن ينظر، فإذا أدبرت جلس على عجزها فزينها لمن ينظر". وفي ذلك تقول: "ولاشك أن الربط بين المرأة والشيطان لا يقصد به كونها شيطاناً حقيقياً (لأنه من الجن) ولكن المقصود بهذه الفكرة أنها أداة ممتازة من أدوات الإغراء وأن الشيطان يزين من خلالها كرمز للجنس مرغوب ومطلوب لدى الرجال فيوحي له بالمحرم الجنسي، أي الزنا، وهو جريمة ضد التعاليم الدينية والوضع القائم"(4).

ومن ناحية أخرى، فإن تاريخ الجنسانية الغربية يحمل إلينا دلائل تعكس هذه التصورات. فكما جاء في كتاب جاك أندريه "النزوع الجنسي الأنثوي" تحت عنوان "بوابة إبليس"، بأن هذه التصورات نجدتها في أساطير آلهة الإغريق، فيقول: "في السجال حول موضوع تقاسم لذة الحب سواء للمرأة أو للرجل، سلم "زيوس وهيرا" [من آلهة الإغريق] زمام أمرهما إلى "تيريزياس" [الكائن الأسطوري الذي تحول من رجل إلى امرأة]، وهو الذي ساقته المغامرات الأسطورية ليكون من كلا الجنسين بالتتابع. وقد أجاب: إن قُسمت المتعة

إلى عشرة أقسام، فسينوب المرأة تسعة، فيما ينوب الرجل قسمًا واحدًا". ويضيف أن هذا الأمر يتجاوز العصور والثقافات، ففي القرن التاسع عشر في قاموس للعلوم الطبية، تشير مادة الشبق في باب "المرأة" إلى "أن المرأة تساوى وسطياً رجلين ونصف!". وعدم التساوي هذا بالاستمتاع "هو طريقة للقول: "المرأة خطيرة" على الرجل وعلى نفسها، ولعل لعنة سفر الجامعة [أحد أسفار الكتاب المقدس / العهد القديم] تنبثق منذ الأزمان الغابرة: "وجدت أمرًا من الموت، المرأة التي هي شباكٌ. وقلبها إشرارك ويدها قيود. الصالح قدام الله ينجو منها، أما الخاطيء فيؤخذ بها" (سفر الجامعة، الإصحاح السابع 26)⁽⁵⁾.

وثمة تفسيرات، من المنظور النفسي، والاجتماعي، للعنف المؤسس على الخوف من النساء، فوفق معجم الجسد، يتم تناول الظاهرة من منظور نفسى - بيولوجى: "بشكل عام، الرجل يخترق، والمرأة تُخترق. وهذا وذاك يشتركان بأعمق ما فيهما. وحتى لو تميزت الذكورة بشهوة الوصول لجسد المرأة. ويمكنها فرض استيهامات القوة، فإنها لا تنطوي، رغم ذلك، على وضع بين قوسين المخاوف والقلق، التي تتفجر عندما يكون المرء أمام هيئته، وعندما يتعري أحدهما أمام الآخر... حتى إن اللجوء للفظاظاة والعنف، ليس أحياناً سوى طريقة ليُطمئن نفسه على رجولته الخاصة، وليتوهم أن الرجل، بصفته ذكراً، أنه ليس - أبداً - رهن النساء. ومن هنا، إن لم تكن استيهامات الاغتصاب، فعلى الأقل استيهامات القوة القادرة على تقويم الجنس المذكور، وعلى دعم قدرة الرجل على الفوز بجسد المرأة"⁽⁶⁾.

وبالمعنى الثقافي، والاجتماعي، فإن الرغبة الأنثوية "المخيفة" هي - بلاشك - جزء من البناء الثقافي المرتبط بالعلاقة بين الجنسين. تقول الباحثة (خلود السباعى): "إن الرغبة الأنثوية ليست نتاج حتميات طبيعية، بقدر ما هي تمثيلات اجتماعية خاضعة لنظام رمزي تمنحه الثقافة دلالات تتجاوز مستواها الفيسيولوجي البسيط، الشئ الذي أصبحت معه الذكورة، والأنوثة، عبارة عن طقوس واستيهامات، تمت بلورتها بأشكالٍ مختلفة باختلاف الثقافات، التي حددت لكل من الرجل والمرأة دوره ووضعه، ومنحته طرقاً معينة في إبراز شبقيته والتعبير عن لذته. ولقد أدى "غموض" الجسد الأنثوي في ظل المجتمعات الذكورية دوراً أساسياً في إحساس الرجل بالخوف والقلق من الرغبة الأنثوية، يمكن إجمالها فيما يلي:

- يخاف الرجل من تعبير المرأة عن رغبتها الجنسية؛ لما في ذلك من "تكسير" للصورة المثالية للآم، ولما يسببه ذلك من آلام لا شعورية.
- يخاف الرجل من عدم امتلاكه الكفاءة اللازمة لإرواء هذه الرغبة الجنسية، الشيء الذي يجعل ذكورته موضع تساؤل وشك⁽⁷⁾.

وبما أن السيطرة الذكورية هي نظام اجتماعي، وليست طبيعة بشرية، فإن بناء هذا النظام والاطمئنان على الذكورة وتأمينها - ظل هماً جماعياً في المجتمعات الذكورية، والخوف من انهباره أيضاً خوف جماعي. وفي الحالتين، فإن الأمر يتطلب تدابير وقائية، وأخرى عقابية. ومن أهم هذه التدابير، تلك المتعلقة بإبطال مفعول الأنوثة الشرير من خلال ممارسات نجدها في العديد من الثقافات مثل: الختان، والتصفيح، وكى الثدي كما كان الحال في بعض المجتمعات الأفريقية. وكل هذه الممارسات تتم تحت غطاء العفة والطهارة. وإلى جانب التدابير الوقائية، هناك تدابير عقابية لمن تخل بالقواعد الاجتماعية والأخلاقية المنظمة للعلاقة بين الجنسين، ونظام الجنسانية في المجتمع، وهي عقوبات تشمل الإقصاء والتشهير، وحتى القتل. تقول (صوفية السحيري): "إن التحذير والخوف من المرأة مرتبطان ارتباطاً عضوياً بحياتها الجنسية، والتأكيد على عفة الزوجة، والذي عبر عنه الإمام الغزالي بقوله: "ينبغي أن يزيد، أو ينقص [أى الحذر من المرأة] بحسب حاجتها في التحصين، فإن تحصينها واجب عليه". ويعتقد أن طاقة الجنس عند المرأة أكثر طبيعية وقوة من الرجل، وإذا لم يسيطر على هذه الطاقة الجنسية عند المرأة؛ فإنها تسبب فتنة تهدد النظام الاجتماعي. وتكون هذه السيطرة بالإشباع الجنسي، وبسيطرة الرجل. ويقترح (الغزالي) أن يتصل الرجل بزوجه كلما أمكنه ذلك، أو مرة كل أربع ليالٍ إذا كان متزوجاً من أربع نساء. ويُشكل هذا الرقم حداً أدنى حسب رأيه، وإلا ما تمكن الرجل من إشباع حاجات المرأة الجنسية"⁽⁸⁾.

ويطال العقاب جنس الرجال أنفسهم في حالة العجز، أو الشذوذ، فالرجل الذي يخون ذكورته يتعرض للإقصاء والنهميش. إن الخوف من النساء يتصل بالخوف من العنة، والمثلية الجنسية، من خيانة أسطورة التفوق الذكوري في حالة العجز، ومن أن يتحول الرجل إلى امرأة مختزقة في حالة المثلية. وهنا يكون العنف أشد وأقصى. وبدرجة أقل من المثلية، تعتبر "العنة" عاراً ينبغي التعطيم عليه، وقد لا يجد على الرجل أمامه سوى الخروج السري من عالم

الرجال والنساء، أو ممارسة أفسى درجات العنف على شريكته الأنثى؛ لتعويض ذكوره العينية، وعقابها على عاره الشخصي.

ختان الإناث نموذجاً

يُعد ختان الإناث النموذج الأكثر دلالة على تدابير المجتمع الذكوري؛ من أجل السيطرة على جسد المرأة الشبقي، والحد من خطورته. ومن أجل إخفاء هذا السبب الرئيس يتم اللجوء إلى سرديات تتعلق بالطهارة والنظافة، والعفة، كمفاهيم أخلاقية تتعلق بتهديب جسد المرأة، ومن ثم أخلاقها، وهو ما يؤدي بدوره إلى وأد الفتنة، وحماية النظام الاجتماعي. ووفق كلام خلود السباعي: "كانت لهذه الاعتقادات السائدة عن الجنسية الأنثوية كمنار للبلبل، والاضطراب، والإخلال بالنظام، انعكاسات ساهمت في "قضم" هذا الجسد الأنثوي بما فرضت عليه من التزامات وإكراهات. فلقد اعتبرت المرأة مشار فتنة - أرادت ذلك أم لم ترد- فيكفي وجودها "كامرأة" لكي تشكل خطراً يهدد الرجل، كما يهدد نظام الجماعة بأسرها، ما تقرر معه أن تكون هي "طاهرة" لكي تحفظ طهارة الرجل"⁽⁹⁾.

الختان يعنى الطهارة، والجسد المرغوب/ المأمون وفق التعاليم الدينية، والاجتماعية يجب أن يكون طاهراً وعفيفاً، والطهارة والعفة لها معايير ينبغي الالتزام بها. وتعنى الطهارة: "النقاء من النجاسة والدنس والبراءة من كل ما يشين. وطهارة الحائض أو النفساء: انقطاع الدم. أو الغسل بعد انقطاع الدم وطهر الشيء بالماء وغيره؛ جعله طاهراً. وطهر الولد: ختنه. وطهر القناة أو الترة: أخرج ما رسب فيها من غرين.." ⁽¹⁰⁾. وتمتد الطهارة لتشمل كل فعل يزيل النجاسة، والوسخ، وما هو ضار مثل: تطهير الجروح، وتطهير الفم. وهذا ما يخص الجسد المادي، ولكن طهارة الجسد هي شرط لطهارة الروح. أما العفة والعفاف فتعني: "الكف عما لا يحل ولا يجمل من قول أو فعل، وهو عفيف، وهي عفيف، إذا افتقر لا يسأل الناس، ويتعفف عما في أيدي الناس. والعفة: ترك الشهوات، وغلبت في حفظ الفروج"⁽¹¹⁾. وكما هو معروف أن علاقة المرأة بالطهارة تصل في سياقات ثقافية معينة إلى حد الهوس، فهي دائماً متهممة بالنجاسة، وتتصل الطهارة بالنظافة، فالجسد النجس هو جسد غير نظيف، ويُعتقد كما سنرى لاحقاً، أن الفتاة غير المختنة هي فتاة غير نظيفة.

ويسمى الختان كذلك، الخفاض، وتعنى كلمة الخفض: "المطمئن من الأرض، فيبدو الترابط واضحاً بين الخفض (الختان) الذي يُخَفِّض ويُقلِّل من غلظة المرأة - إن لم يقض عليها تماماً-، وبين الخفض (الأرض المطمئنة)، فكان الخفض (الختان) يجعل الأرض (المجتمع) التي تعيش عليها المرأة أرضاً مطمئنة لا تخشى من المرأة، التي فقد جسدها معنى الرغبة والشوق إلى المتعة المؤدية إلى الفتنة"⁽¹²⁾.

وبهذا تكون الفتنة هي الداء، والطهارة هي الدواء، والتطهر لا يعنى التخلص من الدرن والنجس، والوسخ بطقوس الاغتسال، ولكن في حالة المرأة يصل إلى حد بتر وتشويه الأعضاء التناسلية؛ لتطهير جسدها وروحها ومجتمعها. فالختان "أو الطهارة" هو العنف المقدس اللازم من أجل إنقاذ المجتمع، وصيانة تفوق الذكر، بل وحماية الأنثى من طبيعتها الشريرة، أو على الأقل المثيرة للقلق. وقد خلصت دراسة أُجريت بناء على توصية من قوة العمل المناهضة لختان الإناث في التسعينيات، عقب المؤتمر العالمي للسكان والتنمية إلى: "إن شعور الرجال بالقلق ينبع من نظرة مبالغ فيها للقدرة الجنسية للنساء، كما أن احتمال العجز الجنسي قد مثل عنصراً مقلقاً للغاية بالنسبة للرجال. فقد شعروا بالخوف من عدم قدرتهم على تلبية الاحتياجات الجنسية للنساء؛ بسبب ضعفهم الجنسي. ويمكن النظر إلى ختان الإناث من المنظور المعاكس، أي أن ختان الإناث يضعف من قدرة وسلطة المرأة الجنسية، بحيث يستطيع الرجل تلبية احتياجاتها. وقد كانت كافة أقوال الرجال حول ذكورتهم وهويتهم وإدراكهم للنساء، موجهة نحو تبرير موقفهم من ختان الإناث"⁽¹³⁾.

إن خوف، أو بالأحرى قلق، الرجال يحمل الجانب الذاتي، أي خوفه على صورته كمتفوق اجتماعياً وجنسياً، أو كما تشير الدراسة بحق، خوفه من عدم الاعتراف بفحولته، وهو الاعتراف الذي ينبغي أن يأتي من الشريك الأنثوي. ومسألة الاعتراف في غاية الأهمية؛ فالذكورة، كما الأنوثة، لا توجد بذاتها، ولكنها تحتاج إلى أن يُعترف بها، وفي الحقيقة أن الاعتراف يخضع للمعايير والتصورات الاجتماعية، لما تعنيه الذكورة، والأنوثة، وهذا الشرط القاهر، هو ما يجعل الذكر يلعب دور الذكر المرغوب اجتماعياً، والأنثى تلعب الدور الذي يجلبها مرغوبة ومأمونة اجتماعياً.

وإذا كان قلق الرجال ذاتي خشية عدم الاعتراف بفحولتهم، فإن خوف النساء مختلف، فهو خوف مركب يتضمن الخوف من الإقصاء (عدم الزواج)، والانحراف عن السلوك الجنسي السوي، فضلاً عن دورهن في الحفاظ على النظام الاجتماعي. وثمة ما يؤكد أن النساء طرف فاعل ونشط في تشييد السلطة الذكورية ورعايتها والحفاظ عليها. ومهمة تأهيل الجسد الأنثوي للتوافق مع قواعد الحشمة، والطهارة، والشرف توكل للنساء أنفسهن. تقول الباحثة (مها محمد حسين)، انطلاقاً من آراء عينة من النساء، أن الفتاة المختنة في التصورات الشعبية تعتبر: "فتاة ذات قدر من الطهر، والتطهر والنظافة، كما أنها فتاة تتمتع بقدراً مرتفعاً من الأخلاق الحميدة، ولا تأتي بأي فعل [لا] يرضى عنه المجتمع، فهي قادرة على المحافظة على نفسها، وعلى القواعد المجتمعية في ذات الوقت، فلا تأتي بما يخرجها عن هذا النطاق، وأنها الفتاة المهذبة المثالية في سلوكها، فهي بنت عفيفة الخلق والسلوك، وهادئة الطباع". وتقدم نماذج من عينة الدراسة تعكس المواقف بشأن الفتاة غير المختنة، فتذكر المقولات التالية: "دايما الناس يقولو إنها بنت محترمة، وطاهرة، ونظيفة وجسمها طاهر، وقادرة تحافظ على نفسها"، "دى تبقى بنت محترمة ما تعملش حاجة غلط، لو شوفتيها فيلم جنسي حتى ولا تهيج ولا حاجة، لو قعدتيها في وسط الرجال لا يجري لها حاجة"⁽¹⁴⁾. وبالمقابل تستعرض الباحثة تصورات العينة عن الفتاة "غير المختنة"، فتقول: "تأتي التصورات الشعبية والمثارة حول الفتيات غير المختنات، فهي فتاة غير محترمة، بها وصمة عار مجتمعية خفية "زى القنبلة الموقوتة .. تنفجر في أى وقت"، تنتظر أى فرصة للظهور. غير طاهرة ومنحرفة، ولها علاقات محرمة في العلن والخفاء، ومتشبهة بالرجال، وغير نظيفة، فهي قابلة من خلال التصورات فقط لأن تكون غير شريفة، ولا يستطيع من وجهة نظر المجتمع المحافظة على شرفها وشرف أسرته". وفي هذا السياق، تستعرض بعض مقولات العينة: "غير المطاهرة بتكون هايجة وسايبة، ما لهاش رابط، أى حاجة ممكن تثيرها، وهى ياعيني ما تقدرش تقاوم أى إثارة أو قلة أدب أى شاب معاها"، "الى مش مطاهرة بتعمل حاجات مش كويسة مع الرجالة، بتعمل في نفسها حاجات زى العادة السرية، عشنها...."، "الى مش مطاهرة بتعمل حاجات كتير حرام، بتعمل شنو ذ جنسي مع بنت زيها، متزفة برضه، ومش مطاهرة، وبتتعرف من بين البنات"⁽¹⁵⁾. إن التصورات الشعبية لا تنظر مطلقاً إلى أن الختان جريمة بحق الفتاة، بل على العكس، فإن بقاءها على طبيعتها - هو ما يُشكل جريمة بحق المجتمع، والفتاة.

قد لا نملك مثل هذه الآراء لعينة من النساء في المجتمعات التقليدية القديمة، ولكن الملاحظ أن مقولات النساء تتضمن لغة معاصرة مثل: الأفلام الإباحية، والوجود وسط الرجال، و"الشذوذ"، هذه المفردات لم تكن معلومة في السابق. وربما نذهب إلى القول بأن الختان في الماضي كان أمرًا طبيعيًا، لا يخضع للنقاش، أو التبرير، أما الآن، فهو يحتاج إلى هذه الترسانة من التبريرات، والتي لا تحيل كثيرًا إلى مرجعيات دينية. وهذا ما نذهب إليه، من أن العنف ومبرراته يعكس واقعه التاريخي، والاجتماعي. وعلى أي حال فإن الختان بات يخسر الكثير من مناصريه. ومع ذلك، فليس معلومًا إلى أي مدى يرتبط تراجع الختان بتراجع الخوف من جنسانية المرأة.

الخوف المعاصر

لا شك أن ثمة تغيرات، فَرَجُلُ اليوم ليس كرجل الماضي، صحيح أنه لا يزال يدافع عن التفوق الذكوري، ولكن في سياق مختلف، ولأسباب مختلفة، وبأدوات مختلفة. ومن الرجال من تغير، ومن يتغير، ومنهم من هو أكثر وعيًا بحقوق النساء، من نساء مازلن أسرى الأفكار المحافظة. تقول (آمال قرامي): "لئن نما شعور الثقة بالذات لدى فئة من النساء، فإن مشاعر الاعتداد بالذات، والتفاخر بالقوة، حققت تراجعًا نسبيًا لدى فئات من الرجال حملوا تصورًا مخالفًا لمفهوم الرجولة. فابتعدوا عن العدوانية، ونزعوا نحو المسالمة وبناء علاقات تبادلية، تقوم على المشاركة". وتضيف: "وبالإضافة إلى ذلك، نعاين اليوم حالات تراجع فيها الخضوع الصارم للمنمطات الجندرية، المُسوغة للتمييز بين الجنسين. وهناك حالات نلمس فيها تخليًا عن القيم الذكورية، وميلًا إلى الأنثوية كالعناية بجمال البدن، واستعمال مستحضرات التجميل، واتخاذ ملابس تنم عن ميل أنثوي، أو التشبه بالنساء على مستوى: اللغة، وطريقة الكلام والتعبير، والمشية، والاشتغال بالعطور وغيرها من العلامات السيميائية، التي تنسبها الثقافة التقليدية للنساء"⁽¹⁶⁾.

في الحقيقة أن هذه التحولات لا تخضع لأي نوع من التعميم، فالسياق العام يتضمن كل شيء تقريبًا بداية من التصورات المحافظة بشكل مفرط، إلى التصورات المنفتحة، وبين هذا، وذاك، نجد التداخل والارتباك. ولعل النقطة الحرجة التي تعطي للعنف الحاضر خصوصيته،

هي الفجوة بين التصورات، والواقع؛ ففي المجتمعات التقليدية كانت التصورات تواكب واقعها إلى حد كبير، أما في مجتمعاتنا المعاصرة، فثمة فجوة وتشوش بين الصورة الذهنية (التقليدية في جزء كبير منها)، وواقع المرأة المتغير من حيث كونها خرجت إلى المجال العام وتنافس الرجال في مجالات كانت حكراً عليهم دون النساء. ويمكن القول، إن جانباً كبيراً من العنف المعاصر راجع إلى هذه الفجوة بين ما يتصوره الرجل (وأيضاً المجتمع) وبين ما تفرضه شروط الواقع الجديد. فالخوف لم يعد مجرد القلق من التفوق الجنسي، بل الخوف من فقدان السيطرة، والتفوق الاجتماعي. وكما يقول (عزيز العظمة): ".. أن الخطاب الأدبي، والفقهي، واليومي، نزع عن المرأة إنسانيتها، أي فاعليتها، وشخصيتها وكيانها الوضعي. واختصرها في أئوتها المفهومة على أنها انفعال، ورمى بواقعها إلى حيز ما هو غير طبيعي. ولذا أصبح من الصعب الكلام عن المرأة في واقعها، أو التعامل معها على أساس من هذا الواقع، إلا أن وصم هذا الموقع بالخروج على الأنوثة، أي بما يخيف الرجل الناقص من خشية عدم دوام السيطرة، تصبح المرأة الحقيقية لعنة، أو فتنة أو شيطانة، وكل هذا مواضع للوجل والكراهية"⁽¹⁷⁾.

هنا تبدو أهمية استكشاف العلاقة الجدلية بين المتصور والواقعي، فهي علاقة فائقة التعقيد، ومتعددة الأبعاد. فالتصور يحمل الكثير مما هو تقليدي ومأصوي، أما الواقع، فهو ليس إلا الواقع المعاصر. فنذهب إلى ما ذهبت إليه (آمال قرامي) بأن ثمة تحولات في موقف الرجال من المرأة، وهذا الموقف مرتبط بموقف هؤلاء الرجال من الحقوق، والحريات بشكل عام، ولكن بالمقابل، فإن هذه الموقف المنفتح والمتفتح، لا يمكن تعميمه، بل قد يعتبره البعض استثناءً، لأن القطاعات الأوسع من الرجال (ومن النساء أنفسهن) لا يزالون في منطقة متصدعة بين المتصور، والواقعي. فرفض وجود النساء في الحيز العام مازال سمة إن لم تكن واقعية، فهي ذهنية، بل إن هذا الرفض قد يأخذ أبعاداً مؤسسية، كرفض القضاة الرجال تولي النساء منصب القضاء. أما على المستوى الشعبي، فقد يستفيد الرجل من خروج شريكته للعمل، وقد يكون عالة عليها، ومع ذلك يظل يستبطن موقفاً ذهنياً يرى أن المرأة مكانها المنزل، وقد يصل الأمر إلى حد تعنيفها إذا ما رفضت الإنفاق عليه، وتعنيفها لأنها لا تقوم بواجباتها المنزلية.

وفي حين يتراجع العنف التقليدي ممثلاً في ختان الإناث عند قطاعات تتزايد أعدادها بفضل الوعي المتزايد، فإن تعبيرات الذكورة باتت عنيفة، خاصة في المجال العام. وربما يفسر هذا لماذا يتراجع الختان، ويتفقم التحرش الجنسي، صحيح أن كلاهما يرتبط بإثبات التفوق الذكوري، والانتصار على الجسد الأنثوي، إلا أن التحرش يظل فعل فردي؛ بهدف التودد وفرض الذات، أو الإيذاء العمدي للنساء، أو توهم القدرة على السيطرة والامتلاك. وبالتالي، فإذا كان الختان استراتيجية جماعية قديمة تديرها النساء بالأساس؛ من أجل إعادة تشكيل الجسد الأنثوي، ونزع فتيل خطورته الحتمية على الرجل، والأسرة، والنظام الاجتماعي، فإن التحرش فعل ذكوري خالص، لا ترضى عنه النساء، ولا يشاركن فيه، إلا ربما من خلال الانصياع النسبي للفكرة العامة التي تلوم النساء، وتحملهن المسؤولية عن أفعال التحرش. وتقليدياً يُعد التحرش إخلالاً بالنظام؛ لأنه اعتداء على شرف الجماعة، الذي تحمله الأنثى المُتحرش بها. وبالتالي، يصعب أن نعتبره موروثاً من الثقافات التقليدية. فعلى ما يبدو، الانتقال المشوه من الروابط التقليدية، إلى الحالة الحضرية، قد أفضى إلى انفلات الذكورة من بعض القيود التي كانت تفرضها العلاقات التقليدية، والتي كانت تعتبر الاعتداء على النساء بمثابة الاعتداء على حرم وأملاك رجال، أو جماعة أخرى، ولكن في المجتمعات الحضرية وتفكك العلاقات التقليدية، أصبحت النساء في بيئات مجردة من شروط المجتمعات التقليدية، دون الحصول على الحماية الحديثة، التي تفرضها قوانين وشروط المجتمع المتحضر. وفي هذا الفراغ، أصبح التحرش ظاهرة؛ لإثبات ذكوريات هائلة وتائهة، تسعى لإثبات ذاتها من خلال توهم القدرة على الامتلاك، والرغبة في التعبير عن التفوق من خلال الإيذاء.

ومن المفارقات بالطبع أن زيادة معدلات التحرش، تأتي في المجتمعات التي تبالغ في الحديث عن الأخلاق والعفة، والاحتشام. ومن الواضح أن هذه المبالغة اللغوية تعني ضمناً تحميل النساء المسؤولية، حيث يتم النظر إلى التحرش بوصفه نتيجة لحرق قواعد العفة، والاحتشام، وهي أمور تخص النساء بالأساس، وليس خرقاً للحقوق، والحريات، وهي أمور تخص الجميع دون تمييز. وعلى الرغم من أن الرد على ذلك بأن المتحرش لا يفرق بين السافرة، والمحجبة، وحتى المنتقبة، إلا أن الفكرة ما زالت راسخة في الأذهان، وهو ما يدفع غالبية النساء إلى القبول بشروط معينة في الأزياء، والحركة، والحديث. وتستجيب النساء لإكراهات ومناورات الاحتشام، والعفة، فنجد أن الحجاب يسيطر على المشهد؛ استجابة لمطالبات

المجتمع الذكوري. ومع ذلك تظل الأزياء الحديثة محل مناورات أنثوية، حيث يتواكب الحجاب (كرمز للاحتشام والتدين) مع ملابس تستجيب لمقتضيات الموضة، وإبراز الأنوثة. وهذا المركب لا يعنى تركيبة من التقليدي والحديث، بقدر ما يعكس استجابة لوضع ثقافي راهن. وحتى في الأشكال المتطرفة للملبس كالنقاب، واللباس العاري، فكلاهما كما يرى الكثير، اختزال للمرأة في جسدها.

وباختصار يمكن القول أن الثقافة الذكورية لاتزال تستعيد الحكاية، حكاية الذكر المتفوق والأنثى الخاضعة، أسطورة العفة والطهارة والشرف، وأوهام الأنثى الماكرة الشبقية. صحيح أن ثمة قطاعات من الرجال والنساء تخلصوا من أسر الحكاية، ولكن الثقافة العامة وأساليب التنشئة، والتعاليم الدينية والأخلاقية، مازالت تُعيد إنتاج الحكاية بسيناريوهات جديدة. وعلى ما يبدو أن المجتمعات المعاصرة لم تحل معضلة القلق، والخوف، بل ربما زادت من حدتها، فالصورة الذهنية حول "الفحولة" الذكورية، والشبقية "الأنثوية" دخلت مُنعطفًا جديدًا، بعد أن أصبحت مجالاً خصبًا لثقافة الاستهلاك، فصناعة الجمال، التي توظف الصور النمطية للذكورة والأنوثة، هي امتياز لصناعة هائلة تضم شركات مستحضرات التجميل، وتخصصات طبية، ومؤسسات إعلامية.

ختام: حكاية «المارد والصبية»

تبدأ حكايات ألف ليلة وليلة بحكاية (شهريار) وأخيه (شاه زمان) ، التي تسرد مأساتهما حكايات "ألف ليلة وليلة"، بعد اكتشاف خيانة زوجتيهما؛ فقررا الرحيل: "قم بنا نسافر إلى حال سبيلنا، وليس لنا حاجة بالملك حتى نرى لأحد مثلنا أو لا، فيكون موتنا خير من حياتنا". وتبدأ رحلتها بحكاية "المارد والصبية" عندما هاج البحر، وصعد منه عمود أسود للسما، فخافا وطلعا إلى أعلى شجرة ينظران ماذا يكون الخبر. وإذا "بجني طويل القامة، عريض الهامة، واسع الصدر، وعلى رأسه صندوق، فطلع إلى البر، وأتى إلى الشجرة، التي هما فوقها، وجلس تحتها، وفتح الصندوق، وأخرج منه علبة، فخرجت منه صببية عرّاء هبية كأنها الشمس المضيئة". تلك الصببية، التي اختطفها الجني ليلة عرسها وحبسها في علبة داخل صندوق. وبعد أن أخرجها طلب منها أن ينام على ركبتيها، فنظرت لأعلى فرأت شهريار وأخاه، فطلبت منهما النزول، وإلا أيقظت الجني، "فخافا ونزلا إليها، فقامت لهما، وراودتهما

عن نفسها، وهددتها بأن تنبه العفريت وتحرضه عليها إن لم يطيعاها"، فكان لها ما أرادت. ثم أخرجت لهما من جيبها كيسًا به عُقد، فيه خمسمائة وسبعون خاتمًا، وأبلغتهما: "إن أصحاب هذه الخواتم كلها كانوا يفعلون ما أمرهم به، في غفلة من هذا العفريت"، وطلبت منهما أن يعطياها خاتميها، فأعطياها، فقالت لهما: "إن هذا العفريت قد اختطفني ليلة عُرسي، ثم أنه وضعني في علة، وجعل العلة داخل الصندوق، ورمى على الصندوق سبعة أقفال، وجعلني في قاع البحر العجاج المتلاطم بالأمواج، ولم يعلم أن المرأة منا إذا أرادت أمرًا لم يغلبها شيء". فلما سمعا منها هذا الكلام، تعجبا غاية العجب، وقالا لبعضهما: "إذا كان هذا عفريتًا وجرى له أعظم مما جرى لنا، فهذا شيء يسلينا". عاد (شهريار)، وأخوه، إلى دياره وبدأ مسيرة العنف والانتقام، فبعد أن قتل زوجته والجواري، والعبيد، راح يتزوج كل ليلة زوجة بكرًا ويقتلها، إلى أن جاءت (شهرزاد) لتبدأ حكايات ألف ليلة وليلة. وأصبح (شهريار) سجين الحكاية حسب أغنية فيروز.

ولكن في الحقيقة أن "رجل" الثقافة الذكورية المعاصر لا يزال سجين حكاية "المارد والصبية"، والتي تلخص الكثير من أسباب العنف ضد النساء: الفتنة، والكيد، والشيطنة. ولكن الحكاية تغيرت، والمارد الأسطوري أصبح ماردًا واقعيًا، مارد التحولات التاريخية الذي لا يعبأ بالقيم التقليدية، مارد التحول في العلاقة بالجسد، الجسد الذي بات بفعل التقدم الطبى قادرًا على إعادة تشكيل ذاته، وتجديد عذريته، كما أن الصبية لم تُعد صببية الماضي؛ التي لا تملك سوى كيدها، إنها الصبية التي باتت تملك فرصًا أكبر للاستقلال، والرفض والقبول، الصبية المستعصية على الامتلاك. لقد دخلنا عصرًا يسعى بكل الطرق إلى إعادة تأويل وتطويع ما هو تقليدي؛ حتى يستطيع البقاء بدون أن يفقد شرعيته، فما كان مستقرًا بات عرضة للهدم، والتشكك، والسؤال، فلم يُعد غريبًا أن تتوالى التساؤلات حول معنى "القوامه"؟ ومشروعية ضرب وتأديب الزوجات؟ وهل الختان حلال أم حرام؟

إن النظام الذكوري يحاول أن يحافظ على شرعية السيطرة من خلال العنف بلا شك، ولكن أيضًا من خلال التكيف؛ لتبرير وجوده والتبرؤ من بعض أشكال العنف، التي كانت تُعد أمورًا طبيعية ومقبولة في السابق. إن شهريار المعاصر سجين حكاية جديدة، كيف يحافظ على سيطرته التقليدية ويكون معاصرًا ومتحضرًا؟ إنها أزمة فعلية.

الهوامش:

- (1) يسرى مصطفى: "الأبوية في الخطاب الفكري المعاصر: حول نقد هشام شرابي للنظام الأبوي المستحدث" [في يسرى مصطفى (محرر): خطاب النوع الاجتماعي، شبكة الجمعيات العاملة في مجال حقوق المرأة، التعاون الإنمائي الألماني، الطبعة الأولى، مارس 2014.
- (2) آمال قرامي: تصدع بنية "الذكورة المهيمنة" ومحاولات إنقاذها، باحثات، الكتاب الثاني عشر 2006-2007، المركز الثقافي العربي، بيروت ص 100-125.
- (3) حسن إغلان: الجنس والسياسة: التدبير السياسي للجسد في الإسلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/ بيروت، الطبعة الأولى 2018، ص 104.
- (4) صوفية السحيري بن حتيرة: الجسد والمجتمع: دراسة أنثربولوجية لبعض الاعتقادات والتصورات حول الجسد، الانتشار العربي، بيروت، الطبعة الأولى 2008، ص 46 -
- (5) جاك أندريه: النزوع الجنسي الأنثوي، ترجمة اسكندر مصعب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى 2009، ص 28
- (6) ميشلا مارزانو: معجم الجسد، الجزء الأول، ترجمة حبيب نصر الله نصر الله، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 2012، ص 663
- (7) خلود السباعي: الجسد الأنثوي وهوية الجندر، الجداول، بيروت الطبعة الأولى، أيار/ مايو 2011، ص 166
- (8) صوفية السحيري بن حتيرة: مصدر سابق، ص 65
- (9) خلود السباعي: مصدر سابق، ص 258
- (10) أمين على السيد: العامي الفصيح في المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى 2005-2006، ص 108.
- (11) المصدر السابق ص 127.
- (12) صوفية السحيري: مصدر سابق، ص 62.
- (13) نادية واصف، وعبد الله منصور: البحث في أنماط الذكورة وختان الإناث في مصر، ترجمة نولة درويش، المركز الوطني لمساندة المنظمات الأهلية للسكان والتنمية، يونيو 1999، ص 222.
- (14) مها محمد حسين: العذرية والثقافة: دراسة في أنثربولوجيا الجسد، دال للنشر والتوزيع، سورية، الطبعة الأولى 2010، ص 200.
- (15) مها محمد حسين: المصدر السابق ص 201.
- (16) آمال قرامي: مصدر سابق.
- (17) عزيز العظمة: العنف للرجل والشبق للمرأة، مجلة الجديد، العدد 32، سبتمبر 2017، ص 42-25.

التحرش الجنسي ضد النساء : قراءة ثقافية للمشهد المصري

هالة كمال

إن التحرش، والعنف الجنسي ضد النساء قديم، ربما قدم الأوبية كنظام اجتماعي، وإن كان المصطلح نفسه لم يتبلور بمعناه الحالي سوى في النصف الثاني من القرن العشرين، ولم يستقر كمصطلح، وينتشر كبديل لمفاهيم المعاكسة والمضايقة التي تتعرض لها الفتيات والنساء من قبل الرجال، سوى خلال العقد الأخير. وفي دراسة مهمة ورائدة لظاهرة التحرش والعنف الجنسي في مصر، بعنوان "استباحة النساء في المجال العام" (2014)⁽¹⁾، أوضحت المؤلفتان - الباحثتان، النسويتان - (هند زكي، وداليا عبد الحميد) درجات متنوعة من الانتهاك الجنسي، "الذي يبدأ بالتهديد، أو الملاحقة، أو التحرش اللفظي، ويصل إلى الاعتداء الجنسي الجماعي في الشارع" (ص 266) في إشارة إلى مظاهر التحرش، والعنف الجنسي ضد النساء في مصر. وأنطلق في هذه الورقة هنا، من مساحات التحرش الجنسي بالنساء في المجال العام، وأقسمها بالتالي إلى عدة أجزاء، يتطرق كل جزء منها إلى مساحة مختلفة من المجال العام. ففي الجزء الأول، تركز الورقة على انتشار الاعتداءات الجماعية ذات الطابع الجنسي منذ بدايات الألفية فيما يشبه الظاهرة الاجتماعية، مع التركيز على سياقات الاحتجاجات السياسية في السنوات الماضية. ثم أنتقل إلى التحرش بالنساء في الشارع، مع تسليط الضوء على حالات لجوء هؤلاء النساء إلى القانون. وفي جزئية مطولة، أتناول التحرش في سياقات مؤسسية، وأفرد مساحة لمناقشة ما عرف بـ "واقعة الإيميل" وتطوراتها وتداعياتها. ثم ألفت في النهاية إلى أشكال مقاومة ومواجهة التحرش الآخذة في التبلور.

الاعتداءات الجماعية

شهدت بدايات الألفية انتشاراً ملحوظاً للاعتداءات الجنسية الجماعية ضد النساء، ولعل من أولها هو ما عرف بيوم الأربعاء الأسود، يوم 25 مايو 2005، خلال مظاهرة لحركة كفاية في مدخل نقابة الصحفيين بالقاهرة؛ احتجاجاً على سعي نظام مبارك إلى تمرير تعديلات

دستورية لتوريث الحكم لابنه. وكان من المعتاد في مثل تلك المظاهرات، وجود مجموعات من البلطجية، مهمتها الاعتداء على المتظاهرين وفض المظاهرات، ولكن غير المعتاد في تلك الواقعة، أنه لأول مرة تم استهداف المتظاهرات بشكل مباشر والاعتداء عليهن، لا بالضرب والركل والسحل المتعارف عليه، بل بالاعتداء الجنسي، وهو ما وصفته الصحفية (نوال علي) عضوة النقابة، وإحدى المتعرضات لذلك العنف، رغم تصادف تواجدها في مدخل النقابة، دون انتمائها إلى حركة كفاية:

"كانت أيديهم تعبت بصدري، ويتحرشون بكل المناطق الحساسة من جسدي، مزقوا ملابسي واعتدوا علي بأيديهم... وقعت بوجهي على الأرض وفوجئت بعدد كبير من هؤلاء البلطجية فوقي، يتحرشون بي مرة ثانية ويعبثون بكل مناطقي الحساسة. بدأت في الصراخ طالبة النجدة وظللت أصرخ إلى أن فقدت الوعي. لم يكونوا يحاولون أن يضربوني، ولكنهم كانوا يعتدون علي جنسياً، وكانوا يمزقون ملابسي بكل وضوح. وانتهى بي الأمر وأنا عارية تقريباً نتيجة لذلك"... (حنان البدوي 2013)

إن شهادة (نوال علي) تلك تعتبر من أولى الشهادات التي تصف التحرش الجنسي كفعل جماعي ذي بعد سياسي، وقد تبعته شهادات شبيهة، بل وربما أكثر عنفا ودموية منذ تزايد التواجد النسائي في الاحتجاجات السياسية، في أعقاب انطلاق ثورة يناير 2011، وتجلت مظاهر التحرش والاعتداءات الجنسية في محيط ميدان التحرير، بما في ذلك عند وصول مسيرة اليوم العالمي للمرأة إلى الميدان يوم 8 مارس 2011، حيث بدأ التحرش اللفظي عند نقطة انطلاق المسيرة أمام نقابة الصحفيين، ثم تفاقمت وتضمنت هجوماً مباشراً على النساء المشاركات في المسيرة عند وصولهن إلى نقطة النهاية في ميدان التحرير. ولم يقتصر التحرش هنا على السباب والشتم ذات الطابع الجنسي، وإنما تبلورت في شكل لوحات حملها المتحرشون تتضمن عبارات وإيحاءات جنسية مؤذية للنساء. وقد تفاقمت أشكال التحرش بالمظاهرات خلال الشهور التالية، لتصل إلى حالات التحرش والاعتداء الجماعي في محيط الميدان، كان يتم التعامل معها جميعاً بالتشكيك والتهوين، بل والتذمر والتجاهل من قبل معظم أفراد المجتمع والقوى السياسية، حتى الليبرالية والتقدمية منها، وهو ما تشهد عليه الجهود التي قامت بها مجموعة من النسويات في إقناع جبهة الإنقاذ الوطني حينذاك بالحديث عن الاعتداءات الجنسية على النساء. وجاء الاعتراف الرسمي من الدولة بحدوث اعتداءات

جنسية على النساء في المجال العام بعد زيارة رئيس الجمهورية للناجية خلال علاجها في المستشفى، عقب النقل التلفزيوني المباشر لاحتفالات تنصيب السيسي رئيسًا للبلاد في يونيو 2014 وما صاحبه من اعتداء جنسي على النساء في ميدان التحرير.

هذا وتنبه (إلهام عيداروس) إلى ضرورة "أن نحذر من تبني الرواية القائلة بأن المعتدين جميعًا هم مجموعات منظمة مأجورة"، حيث ترى أنهم منظّمون، وإن لم يكونوا بالضرورة جميعهم مأجورين⁽²⁾. هذا وتحمل وقائع التحرش والاعتداء والعنف الجنسي، التي جرت بتفاصيلها المتكررة سابقًا ولاحقًا، بعدًا مغايرًا لما كانت تتعرض له المتظاهرات المتمنيات إلى تيارات المعارضة السياسية، والصحفيات القائرات بتغطية الأحداث السياسية الجارية حينذاك. فلم تتم تلك الاعتداءات في إطار نشاط احتجاجي بل في ظل أجواء احتفالية، ويمكن ربطها بالتالي بظاهرة أخرى عايشتها النساء منذ بدايات الألفية، ورصدتها وسائل الإعلام غير الرسمية (حين وثق وائل عباس تلك الواقعة على مدونته الشخصية)، وكذلك المؤسسات السنوية منذ عام 2006 تحديدًا، وهو التاريخ الذي أرجعت إليه (هند زكي، وداليا عبد الحميد) بداية الاعتداءات الجنسية الجماعية ضد النساء في شوارع مصر، وذلك خلال احتفالات الأعياد، وما شهدته من تحرش وعنف جنسي تجاه الفتيات والنساء، وخاصة في منطقة وسط مدينة القاهرة، وفي محيط دور السينما وأماكن الترفيه. ويظل السؤال عالقًا عن العلاقة بين هاتين الظاهرتين، وهل كان لإطلاق يد البلطجية ضد المتظاهرات والناشطات سياسيا يوم الأربعاء الأسود دور في تمادي هؤلاء البلطجية في الاعتداء على النساء، بصرف النظر عن السياق، إن كان احتجاجًا سياسيًا، أم احتفالًا اجتماعيًا؟ أم أن إطلاق البلطجية على النساء ساهم في انتشار ثقافة بين فئات من الصبية والشباب تبيح أجساد النساء في المجال العام؟ لعل الإجابة تشتمل على هذا وذاك.

التحرش بالمرأة في الشارع

إن كل فتاة وامرأة مصرية تقريبًا تعرضت في حياتها إلى شكل من أشكال التحرش الجنسي، وذلك في مختلف مراحل حياة المرأة، وعلى تنوع انتماءاتها الطبقيّة، ومظهرها العام، ولجأت لأساليب خاصة بها لمقاومة ذلك. وأنا شخصيًا أذكر وعيبي بالنظرات غير المريحة،

وتعرضي للكلمات ولمسات وتلميحات على مدار حياتي، حتى قبل أن أتعرف على مصطلح التحرش، الذي لم يتبلور سوى خلال العقدين الأخيرين، وكان حديثنا عن "التحرش" يتم باستخدام مفردات تتفاوت ما بين "المعاكسة"، و"البصبصة"، و"البسبسة"، و"المضايقة"، و"اللمس"، و"الاحتكاك"، و"المسك"، و"التلزيق"، وهي كلها وغيرها تناسيناها كمترادفات للتحرش، الذي صار مفهوماً شاملاً لكل تلك الممارسات... وغيرها. ومع انتشار التحرش باعتباره حقاً يمنحه المجتمع لأي فتى، أو شاب، أو رجل عابر، تجاه أية فتاة، أو شابة، أو امرأة عابرة، ونعتبره نحن النساء انتهاكاً واعتداءً مرفوضاً، إن لم يقنعنا المجتمع بكونه سنة الحياة، كانت واقعة (نهى رشدي) التي تصدت لمتحرش بها في الطريق العام، سابقة لا يستهان بها، وثورة في وعينا بالتحرش كجريمة تستحق العقاب.

ففي يونيو 2008، كانت الشابة (نهى رشدي) تسير برفقة إحدى صديقاتها حين اعترضها سائق سيارة نقل صغيرة وأمسك بصدرها، وأوقعها أرضاً، وكان لضيق الطريق، وإصرارها على الإمساك به، ما حال دون هروبه، فأمسكت به، ونجحت في رفع أول دعوى تحرش ضده، انتهت بحصوله على حكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات، وغرامة قيمتها خمسة آلاف جنيه. وهو الحكم الذي وصفته الصحفية (ناهد نصر) في مقالها "درس نهى رشدي" المنشورة عقب صدور الحكم بقولها "فأهمية الحكم الذي نالته (نهى) لم تكن فقط في نجاحها وبشجاعة نادرة في معركتها ضد امتهان كرامتها في الطريق العام. بل لأن الطريقة التي أدارت بها (نهى) القضية كانت بمثابة النموذج لملايين الفتيات اللاتي لا ترين طريقة لمواجهة التحرش الإجماعي سوى الصمت، بينما واجهته (نهى) بجرأة" (2008). وقد جاءت واقعة (نهى رشدي) لتطرح قضية التحرش بالنساء على المؤسسة الحاكمة، حيث قام المجلس القومي للمرأة بإعداد دراسة بعنوان "غيوم في سماء مصر" حول قضايا التحرش باعتبارها ظاهرة متنامية⁽³⁾.

ولعل آخر تلك الدعاوي هي التي تقدمت بها شابتان نسويتان هما (جهاد راوي، وروزانا ناجح) اللتان تعرضتا للتحرش والاعتداء بالسب والضرب، مساء عيد الأضحى الماضي 21 أغسطس 2018 في منطقة ميدان التحرير من قبل شابين. وقد تمكنتا من الإمساك بالشابين المتحرشين، والتوجه إلى قسم الشرطة، حيث اتضح أنها شقيقتان، فقدمت (جهاد وروزانا) بلاغاً بالتحرش، والسب، والضرب، وتم رفع الدعوى في المحكمة وجاء الحكم

لصالح الشابتين، حيث ورد في تغطية صحيفة الشروق للواقعة خبر بقلم (محمد مجدي) بعنوان "جهاد وروزانا .. قصة فتاتين واجهتا التحرش والضرب يوم الأضحى وانتصر لهما القضاء" جاء فيه الآتي: "في غضون جلستين، قضت محكمة جناح قصر النيل، بمعاينة أحد الشابين بالحبس سنتين مع الشغل والنفاذ عن تهمة التحرش، و3 أشهر حبس وغرامة 2000 جنيه عن تهمة الضرب، وغرامة أخرى قيمتها 10 آلاف جنيه في تهمة السب، وألزمته بتعويض الفتاتين بـ20 ألف جنيه عن الأضرار التي لحقت بهما، فيما قضت ببراءة شقيقه" (2018).

هذا وقد شهدت بداية العام الحالي رفع دعوى ضد متحرش في محاكم الصعيد، رفعتها (رانيا فهمي)، وهي شابة من محافظة قنا، تعرضت للتحرش اللفظي والجسدي من شاب في طريقها إلى السوق. وكانت قد تعرضت للإصابة ببعض الكدمات، وتمزق في أربطة اليد، فاستندت إلى كاميرات المراقبة الخاصة بأحد المحلات المطلة على الشارع، حيث وقعت حادثة التحرش، فتقدمت ببلاغ ورفع دعوى ضد المتحرش. وبالفعل تم الحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات. هذا وقد عُلقت على الواقعة بحث الفتيات على الثورة على التحرش، وذلك في حديثها التلفزيوني مع وائل الإبراشي، مقدم برنامج العاشرة مساءً، وفي الخبر الوارد في صحيفة اليوم السابع، بعنوان "صاحبة أول حكم ضد متحرش في الصعيد: كنت حاسة إني رخيصة بس أخذت حقي" (أحمد عبد الرحمن 2018). هذا وقد كانت أول دعوى ضد متحرش رفعتها (ماري زكريا) في أسيوط منذ عدة سنوات.

وتطرح تلك الوقائع سؤالاً عن دور الإعلام، والثقافة، والقانون، في مواجهة التحرش؟ فهل يساهم تسليط الضوء على تلك القضايا إلى التقليل من الظاهرة، أم العكس هو الصحيح؟ وهل يعتمد قرار الشرطة والنيابة في تحريك البلاغ وحكم القاضي على ثقافة تقليدية ترى في التحرش تجاوزاً أخلاقياً، أكثر مما تعتبره جريمة قانونية؟ وهل يكون المجتمع التقليدي المحافظ أكثر استعداداً لعقاب المتحرش على أساس أخلاقي أكثر منه قانوني؟ وهل للانتفاء الطبقي لطرفي قضية التحرش دور في طبيعة الحكم الصادر؟ فهل تتاح لفتاة وامرأة الطبقات الاجتماعية الأدنى فرصة تقديم بلاغات ورفع دعاوي ضد متحرشين ينتمون إلى طبقات اجتماعية أعلى، بل وحتى بين طرفين ينتميان إلى نفس الطبقة الاجتماعية؟ إن الواقع

يشير بالفعل إلى تقاطعات علاقات القوى الجندرية والطبقية والثقافية التي تحكم مسار التقاضي في وقائع التحرش الجنسي. وليس أدل على ذلك من واقعة منة (جبران) المعروفة إعلامياً بواقعة "أون ساران"، والتي حدثت منذ عدة أسابيع، حين تحرش بها شاب من الطبقة الوسطى العليا، وهو يقود سيارته، ثم استخدم امتيازاته الاجتماعية في التنكيل بالناجية. كما أن الناجية تظل غير آمنة على نفسها من الانتقام حتى عند حصول المتحرش على عقوبة جنائية، مثلما حدث منذ فترة غير بعيدة مع (سمية) "فتاة المول" التي رش المتحرش على وجهها مادة كاوية على سبيل الانتقام.

التحرش في سياق مؤسسي

وإذا كان للتحرش الجنسي الذي يتم في الشارع، وفي نطاق مجتمعي متسع أبعاده السياسية والقانونية، والثقافية، والاجتماعية، كما يتضح من التحرش المنهجي بالمتظاهرات، أو التحرش العابر في الطرقات، فلا يكون أمام المرأة التي تتعرض للتحرش سوى اللجوء إلى القانون، فإن التحرش الجنسي الذي يتم في إطار مؤسسة ما، أو مكان العمل، قد يخضع لتعقيدات إضافية؛ بسبب تقاطع علاقات القوى الجندرية مع جوانب خاصة بعلاقات السلطة المباشرة ما بين رئيس ومرؤوسة، وهو ما تداركته كثير من المؤسسات العالمية، بإدراج نصوص في لوائحها الداخلية، أو وضع سياسات مؤسسية لمناهضة التحرش. ويمكننا أن نتأمل عددًا من وقائع التحرش التي ذاع صيتها خلال الفترة الماضية؛ لنذكر مدى التعقيد الذي تتسم به سياقات جريمة التحرش، وكيفية التعامل معها، وهي جريمة التحرش التي تمت بشابتين في الشارع خلال عيد الأضحى الماضي، وانتهت بحكم قضائي ضد المتحرش، وواقعة تحرش تمت في إحدى الصحف المصرية البارزة، بتحرش رئيس بمرؤوسته؛ بما دفعها إلى الإبلاغ عن التحرش وما زالت الواقعة قيد التقاضي، وغيرها من وقائع تنتهي بحفظ الدعوى، وهو ما يشير إلى تواطؤ السلطة مع المتحرش، سواء بالضغط لتنازل الشاكية عن الدعوى، أو بالعمل على حفظ الدعوى وغلق ملفها، وعدم مواصلة مسار التقاضي. وسأتطرق فيما يلي إلى واقعة عرفت بمسمى "واقعة الإيميل" لما تحمله من تعقيدات فيما يتصل بالتحرش في السياقات المؤسسية.

واقعة الإيميل

بدأت واقعة "الإيميل" التي هزت المجتمع المدني النسوي والحقوقى، برسالة بريدية تم تداولها عبر الإيميل في نوفمبر 2017 (مع بداية حملات الترشح لرئاسة الجمهورية)، ثم انتشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي كالواتساب، والفيسبوك في يناير 2018 لشابة مصرية تحكي واقعتي تحرش جنسي واغتصاب تعرضت لها، في إطار إحدى مؤسسات المجتمع المدني المصري منذ سنوات قليلة. وتختلف واقعة "الإيميل" عن غيرها من الوقائع والجرائم في كونها تستند إلى رسالة بريدية، وعدم لجوئها إلى القانون، بل وعدم انتماء طرفيها عند إرسال الإيميل إلى مؤسسة واحدة لها سياستها التي يمكن تطبيقها في التعامل مع اتهام بالتحرش، بينما كان الأطراف يعملون معا في مؤسسة واحدة عند حدوث الواقعة. ومما زاد الوضع تعقيداً أن الشاكية/ الناجية لم تكن تعيش في مصر حين أرسلت الإيميل؛ مما صعب التواصل المباشر معها. كما تضمن الإيميل إشارة إلى واقعتين: إحداهما تندرج تحت التحرش الجنسي، بينما تشكل الأخرى حالة عنف واغتصاب. وفي الوقت الذي تعاملت فيه النسويات مع الإيميل باعتباره يشير إلى سياق متكامل من الانتهاك والعنف، تناولت الدوائر الأوسع الواقعتين بشكلٍ مغايرٍ، تم فيها الفصل بينهما على اعتبار أن إحداهما واقعة حظيت باهتمام كبيرٍ بسبب ارتباطها بمرشح رئاسي محتمل وما يتبعه من وضع سياسي.

وفضلاً عن تلك الجوانب الخاصة بالإيميل، فقد جاء في لحظة سياسية مهمة، حيث كان المشكو ضده قد بدأ في تشكيل حملته الانتخابية كمرشح لرئاسة الجمهورية في مواجهة الرئيس الحالي المرشح لفترة ثانية، وكان يتعرض هو وأعضاء حملته لضغوط ومضايقات وتهديدات للتراجع عن الترشح، ومتهمًا في قضية الإتيان بفعل فاضح تعبيرًا عن سعادته بتحقيق انتصار قضائي في قضية ضد تنازل الدولة عن جزيرتي تيران وصنافير. وكان المشكو في حقه يعمل في مؤسسة حقوقية قانونية، كان من ضمن مؤسسيها ومدبرًا لها، كما كان في نفس الوقت وكيلاً لمؤسسي حزب يساري معارض تحت التأسيس. وبينما كان أعضاء حزبه في قلب حملته الانتخابية، إلا أنها ضمت العديد والعديد من شابات وشباب القوى اليسارية والليبرالية الديمقراطية الداعمة للتغيير. ولا يقتصر الأمر على البلاغات المقدمة ضد المرشح قبل وأثناء الحملة الانتخابية، وإنما يظل الحزب باعتباره حزبًا يساريًا تحت التأسيس مستهدفًا حتى بعد

انتهاء الحملة الانتخابية بفترة طويلة، حيث تم رفع دعوى جنائية ضد وكيل المؤسسين بناء على قيام الحزب بتحقيق داخلي للتعامل مع التحرش⁽⁴⁾، بالإضافة إلى الدعوى المرفوعة في القضاء الإداري تطالب بغلق مقر الحزب؛ بسبب التحرش⁽⁵⁾، تضم عريضة الدعوى بيان الحزب الخاص بالتحقيق في التحرش، والبيانات الصادرة عن المجموعات النسوية، إلى جانب بيان استقالة وكيل المؤسسين. وهو الأمر الذي يؤكد على أهمية بعد النظر تجاه السياق السياسي والالتزام المؤسسي.

ومن جانب آخر، جاء الإيميل في لحظة انخراط مجموعة من النسويات الشابات في الحملة الرئاسية والعمل السياسي، ومع ذلك استمر تكرار استبعاد قضايا النساء عامة، والتحرش والاعتداء الجنسي بشكل خاص، من بؤرة اهتمام الحملة والحزب، والذي تمثل في حالة انفصال تام بين أداء الحملة والحزب بالتواطؤ في إخفاء الشكوى الواردة في الإيميل من ناحية، وبين جيل النسويات الشابات اللاتي اعتبرن المساحات التقدمية مجالاً عاماً آمنًا للنساء، فإذا بأفراد في المجموعات التقدمية ممثلة في الحملة والحزب يعيدون إنتاج الخطاب المتعالي، والسلوك الأبوي تجاه النساء وقضاياهن، وهو ما أثار غضب عدد من الشابات النسويات داخل الحزب نفسه، ودفعهن إلى الخروج منه. وقد ارتبطت تلك الأزمة، كما أشارت (غدير أحمد) من واقع تجربتها كنسوية شابة، وإن لم تكن عضوة في الحزب، بسؤال النسويات حول "النساء في السياسة"، وهي مسألة مهمة، سبق وأن طرحتها أجيال سابقة من النسويات حول قضايا النساء على برامج الأحزاب السياسية الليبرالية، واليسارية، منذ بدايات القرن الماضي، وإن كانت المسألة اكتسبت تعقيدات في ظل الإطار السياسي والاجتماعي الحالي.

وهكذا في غياب آليات للتعامل مع شكوى التحرش الجنسي، وفي سياق لحظة سياسية محمومة، جاء خطأ الدوائر المقربة من قلب الحملة الانتخابية بتجاهل مواجهة "الإيميل"، على الفور، بدل التعامل معه على مستوى الحملة باعتباره، سواء كان يحمل شكوى صحيحة أو كيدية، أمراً يستحق التوقف والتعامل معه، لا تجاهله باعتباره مجرد حيلة أمنية لتشويه مرشح رئاسي. ونتيجة للضغط داخل الحملة بدأت في إجراء تحقيق داخلي بشأن الشكوى، التي يتضمنها الإيميل ضد مرشح الحملة. ونظرًا لعدم استمرار حملة الانتخابات الرئاسية بإعلان انسحاب مرشحها من السباق الرئاسي، لم يعد للتحقيق في الشكوى سياق

"مؤسسي"، وخاصة مع عدم تبني أية جهة أخرى معنية الشكوى، أو اتخاذ خطوات للتحقيق فيما ورد في الإيميل. فانتهى الأمر إلى قيام الحزب بمتابعة التحقيق، الذي ظل سرّياً وامتد لفترة طويلة. ومما زاد الوضع تعقيداً أن حتى الدوائر المقربة من الحملة والمنتمة إلى الحزب - لم تصارح أعضاء الحزب بالإيميل ومحتواه، ثم بالتحقيق ومساراته، فلم تعرف معظم عضواته وأعضائه بموضوع الإيميل إلا من خارج دوائر الحزب، ولم تعرف عن تفاصيل التحقيق من حيث أعضاء لجنة التحقيق وآلياته إلا في مرحلة متأخرة؛ مما أعاق عضوات الحزب ولجنة العمل على قضايا المرأة فيه عن التعامل الفوري مع قضية هي في قلب العمل النسوي، أي قضية التحرش الجنسي، لتجد لجنة العمل على قضايا المرأة في الحزب (وهي لجنة مفتوحة تضم نسويات من خارج الحزب) نفسها تستقي معلوماتها من خارج الحزب لتواجه بها قيادات الحزب من ناحية، ثم تفقد ثقة ودعم حليفاتها في الدوائر النسوية المتحالفة معها حول قضايا النساء.

ومع تسارع الأحداث، وعدم وجود أي سياق مؤسسي للتعامل مع شكوى الإيميل، سواء على مستوى كيان "الحملة الانتخابية" لدعم المرشح المشكوك في حقه بالتحرش، أو على مستوى "المؤسسة الحقوقية" التي ينتمي إليها المشكوك في حقه والتي كانت تنتمي إليها الشاكية، وأطراف عديدة متصلة بيوم الواقعة، ومع كون الحزب الذي يمثل المشكوك في حقه أحد وكلاء مؤسسيه، قرر الحزب إجراء تحقيق داخلي للواقعة وتشكيل لجنة تحقيق محايدة، تتسم بالخبرات القانونية، والنسوية، والحقوقية، خاصة وأن الإيميل تطرق إلى واقعتين: إحداهما شكوى بالتحرش الجنسي ضد المرشح الرئاسي (المحامي ومدير المؤسسة الحقوقية والحزب)، وواقعة بالعنف الجنسي ضد أحد أعضاء الحزب (المحامي بالمؤسسة الحقوقية ذاتها)، دون الإعلان عن مسار التحقيق. وبالفعل بدأت لجنة التحقيق عملها في سرية تامة امتدت إلى عدة شهور، ازدادت طولاً بسبب تردد الشاكية/الناجية في التعاون مع لجنة التحقيق، وهو أمر متوقع في ظل المعاناة النفسية الناجمة عن الاعتداء الجنسي، وما يتضمنه التحقيق من ضغط نفسي مضاعف لتذكر تفاصيل أليمة. وقد أدى ذلك من جانب آخر إلى إضعاف مصداقية التحقيق في حد ذاته؛ بسبب اقتصاره على ما ورد في الإيميل. ونظراً لغياب التعاون بين نسويات الحزب، والدوائر النسوية خارجه، في صياغة آلية مقبولة للتعامل مع

الشكوى والتحقيق فيها؛ أدى ذلك إلى التشكيك في مسار التحقيق في حد ذاته. وهو التحقيق الذي انتهى بتقرير مطول اختزلته قيادات الحزب في بيان سعى إلى إرضاء جميع الأطراف، ففشل فشلا ذريعاً، وإن كانت قد انتهت أزمة الإيميل باستقالة عضو الحزب في مرحلة مبكرة من الحزب، ثم إعلان المرشح الرئاسي استقالته من الحزب في مرحلة لاحقة. وقد كان، في رأيي، الأحرى بقيادات الحزب اتخاذ إجراءات احترازية أثناء التحقيق، كتجميد العضوية، على سبيل المثال، فور تشكيل لجنة التحقيق، وذلك إلى حين صدور نتيجة التحقيق، كتعبير عن جدية التعامل مع شكوى صاحبة الإيميل.

وقد أثارَت مسألة الإيميل تلك تساؤلات عديدة، يظل معظمها بلا إجابات حتى اليوم. فكيف يمكننا أن نفرض وندعم أي شكوى بالتحرش باعتبارها أمراً واقعاً حتى بعد مرور سنوات على حدوثها؟ وكيف يمكننا أخذ الأمور بقدر أكبر من الجدية والشفافية والالتزام بحق تداول المعلومات حين يتصل الأمر بشكوى بالتحرش باعتبارها مسألة نسوية نفسية لها أبعاد خاصة، تأخذ في الاعتبار إشكالية سكوت وإسكات النساء عن التعبير عن العنف الجنسي، وإشكالية معاناة الصدمة النفسية وتداعياتها طويلة الأمد؟ وإلى أي مدى يمكن للنسويات تصعيد قضايا نسوية تخص غيرهن من النساء، حتى في حالات عدم رغبة صاحبة القضية في التصعيد؟ وكيف يمكن بلورة آليات تمنع استهداف النسويات المتضامات مع الناجيات من الاعتداءات الجنسية، وحمايتهن من أشكال العنف الذكوري المتضامن مع المتحرش والمعتدي؟ ما الشروط اللازمة لفتح تحقيق غير رسمي في واقعة تحرش؟ ما السياق المؤسسي اللازم لضمان نزاهة التحقيق غير الرسمي؟ ما الشروط التي تضمن مصداقية التحقيق غير الرسمي، وآلياته وتنفيذ توصياته؟ متى يجبر القانون لجنة غير رسمية تصعيد شكوى ما إلى الجهات الرسمية، بتحويل نتائج التحقيق إلى بلاغ رسمي؟ وإلى أي مدى يتوافق ذلك مع قيم التضامن النسوي؟ وما الظروف القانونية التي قد تضطرها إلى ذلك حتى في حالة عدم رغبتها، أو رغبة أطرافها في التصعيد، وتحويل الشكوى إلى قضية؟ ما الآليات التي يتم اللجوء إليها كبداية للقانون الرسمي الوضعي في ظل إجراءات التقاضي الرسمية الأبوية؟ وما مدى فاعليتها؟ كيف نضمن لتحقيق غير رسمي، يتم على مستوى مؤسسي أن يحقق العدالة في ظل اقتصار عقوباته على عقوبة تأديبية؟ إلى أي مدى يحق للجنة تحقيق غير رسمية في قضية نسوية أن تصل لنتيجة تفرض عليها اتخاذ خطوات قانونية رسمية، أن تحول

شكوى تحرش إلى بلاغ رسمي؟ ما مصير تحقيق غير رسمي يدين أحد الأطراف؟ ما طبيعة العلاقة بين القوانين الرسمية، واللوائح والسياسات المؤسسية، والعدالة البديلة؟ الأسئلة لا تنتهي... وفي إطار مجتمع أبوي تظل فيه سلطة القانون هي السائدة، ويصعب فيه إثبات التحرش الجنسي، ويميل فيه منفذو القانون إلى تبرئة المتحرش، وإدانة الشاكية، يظل سؤال أساسي عالماً: كيف يمكن لآليات العدالة البديلة أن تضمن حقوق النساء التي لا يضمنها القانون؟ وكيف يمكن العمل على تعديل القوانين من منظور جنسدي بما يضمن حقوق النساء؟

مقاومة ومواجهة التحرش

كان لانتشار التحرش الجنسي بالفتيات والنساء، كظاهرة شهدتها التجمعات، سواء في الأعياد، أو المظاهرات، ما دفع بعض المجموعات الشابة إلى العمل على مواجهة الظاهرة، عبر تشكيل مجموعات ترصد الظاهرة، وتتدخل وتتصدى لها بتأمين الفتيات والنساء وتخليصهن، وتوفير الدعم النفسي، والقانوني لهن في أعقاب تعرضهن للتحرش الجماعي، أو الاعتداء الجنسي، إلى جانب النشاط القائم على التوعية بالتحرش، وسُبل مناهضته. وتجدر الإشارة هنا إلى الجهود الرائدة والمتواصلة لمبادرة "خريطة التحرش"⁽⁶⁾ التي تأسست في عام 2010 استناداً إلى رؤية تقوم على "بناء مجتمع يضمن سلامة الجميع من العنف الجنسي والعنف على أساس النوع"⁽⁷⁾. كذلك نشأت "قوة ضد التحرش/ الاعتداء الجنسي الجماعي - أوباتش OPANTISH" في عام 2012 التي تصف نفسها على صفحتها على الفيسبوك باعتبارها مجموعة "متطوعات/ متطوعين والعديد من الجمعيات والمبادرات تعمل من أجل التدخل السريع لوقف التحرش والاعتداء الجنسي الجماعي في المظاهرات والاعتصامات". هذا وقد ظهرت العديد من المجموعات النسوية التي تأسست بعد يناير 2011، ومن جانبها كانت مؤسسة (نظرة) للدراسات النسوية من أكثر منظمات المجتمع المدني النسوي التي تبنت موضوع التحرش الجنسي في المجال العام، فقامت بعقد لقاءات لمناقشة الظاهرة، وإصدار بيانات متصلة بحالات تحرش جماعي في محيط ميدان التحرير منذ انطلاق ثورة يناير 2011؛ بهدف لفت الأنظار إلى حجم الظاهرة، وبناء تحالفات نسوية لمناهضتها، مستندة في ذلك إلى شهادات من فتيات، ونساء ناجيات من التحرش، والعنف الجنسي. كما حرصت مؤسسة

(نظرة)، ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، إلى توفير الدعم للناجيات من التحرش والاعتصاب، وإصدار نشرات تتضمن معلومات بشأن الإجراءات الطبية والنفسية التي يجب اتباعها في حالات العنف، والاعتصاب، وكيفية دعم الناجيات من الاعتداءات الجنسية⁽⁸⁾. وإلى جانب الدعم الطبي والنفسي، قد يتضمن الدعم تقديم المساعدة القانونية في الإبلاغ عن الجرائم، وسلك المسلك القانوني. أصدرت مؤسسة (نظرة) في سبتمبر 2017 دراسة عن العنف الجنسي بعنوان: "ربيع العنف والنضال: تطور الحراك حول قضية العنف الجنسي ضد النساء بعد 2011" توضح فيها دور المبادرات الشابة في التعامل مع العنف الجنسي ضد النساء، كما تسلط الضوء على "العنف الجنسي كقضية سياسية" من خلال عرض مواقف مؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية الناشئة بعد الثورة من قضية العنف الجنسي⁽⁹⁾.

ويختلف التحرش والاعتداء الجنسي الذي يتم في الشارع، عن ذلك الذي يحدث في المؤسسات وأماكن العمل. وتمثل وحدة مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة في جامعة القاهرة نموذجًا جيدًا للمبادرات المؤسسية لمناهضة التحرش. ويرد في صفحة هذه المبادرة على موقع الجامعة توضيح لدواعي صياغة سياسية لمناهضة التحرش:

يعد التحرش الجنسي ظاهرة عالمية تشكل خرقًا لحق الفرد في الأمن والأمان. وحتى أمد قريب اعتبر الكثيرون في المجتمع المصري التحرش موضوعًا حساسًا، لا يصح الكلام عنه؛ مما دفع العديد من ضحايا هذه الظاهرة للسكوت خشية اللوم، أو وصمة المجتمع. ولكن مع بزوغ المد الثوري منذ بداية 2011، بدأ الصمت المحيط بموضوع التحرش الجنسي في الانحسار؛ نتيجة لتمكين العديد من النساء، ومشاركتهن في هذا المد الثوري، مما جعل من آفة التحرش الجنسي موضوعًا لحوار ونقاش مجتمعي. واستجابة لمطالب مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في مجموعات تهدف إلى مجابهة التحرش، أصدرت الحكومة قانونًا يجرم التحرش الجنسي. وقد دفع هذا مجموعة من الأكاديميين المهتمين للمبادرة بتقديم سياسة لمجابهة التحرش الجنسي

بجامعة القاهرة، شارك في صياغتها أيضًا ممثلون عن الطلاب، وبعض مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في هذا المجال⁽¹⁰⁾.

هذا ولا يقتصر الأمر على وضع آلية للتعامل مع حالات التحرش الجنسي في الجامعة، وإنما يتضمن نشاط الوحدة أيضًا لقاءات تثقيفية لتعريف طلاب وطالبات الجامعة بعمل الوحدة، وبسياسة مناهضة التحرش الجنسي، وكيفية التواصل مع الوحدة والإبلاغ عن حالات التحرش والعنف، وكذلك تدريب الأمن الإداري بالجامعة على أسس تطبيق سياسة مناهضة التحرش داخل الجامعة.

كما قامت الوحدة بإصدار كتيب يضم سياسة مناهضة التحرش متاح على موقعها الإلكتروني ومنشور بقسم الوثائق في هذا العدد أيضًا⁽¹¹⁾. ويرد في مقدمة السياسة استنادها إلى محورين أساسيين: "المحور الأول يركز على اتخاذ إجراءات للوقاية والتوعية ضد التحرش في المجتمع الأكاديمي. ويتضمن المحور الثاني التدابير اللازمة للتعامل مع فعل التحرش في حالة حدوثه، ومعالجة الآثار المترتبة عليه". وتشتمل السياسة على تعريف مفصل للتحرش الجنسي وأشكاله المتنوعة، كما توضح مسؤولية المجتمع الجامعي بأكمله عن تنفيذ تلك السياسة، ممثلاً في إدارة الجامعة، وهيئة التدريس، والعاملات والعاملين. كذلك تشير السياسة إلى تشكيل لجان قائمة على مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة وتحديد اختصاصاتها ومهامها. وتوضح السياسة الإجراءات المتبعة في التعامل مع شكاوى التحرش الجنسي، كما تورد بالتفصيل العقوبات الإدارية التي يتم تطبيقها على المتحرش سواء كان من الطلاب، أو هيئة التدريس، أو العاملين بالجامعة، أو من غير المنتمين إلى المجتمع الجامعي. هذا وقد استعانت وحدة مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة في صياغة السياسة بمتخصصات، ومتخصصين من مؤسسات المجتمع المدني المصري الفاعلة في مجال مناهضة التحرش والعنف الجنسي، وعلى رأسها مؤسسة (نظرة) للدراسات النسوية، ومبادرة خريطة التحرش. كما أنتجت الوحدة فيلمًا قصيرًا حول مواجهة التحرش منشور على موقع الوحدة، وكذلك على قناة (يوتيوب) الإلكترونية⁽¹²⁾، ويتم إذاعته من آن إلى آخر على الشاشات المنتشرة في أروقة الكليات.

وقد كان لما حققته وحدة مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة على مدار السنوات القليلة الماضية، أن بدأت بعض الجامعات المصرية الأخرى في الاستعانة بخبرة وتجربة وحدة جامعة القاهرة، في تكوين وحدات شبيهة في الجامعات المصرية. ومع ذلك تظل بعض الأسئلة عالقة: هل تضمن تلك الآلية عدم التمييز بين المتحرشين أنفسهم بناء على مكاناتهم الاجتماعية والأكاديمية؟ هل تضمن الآلية تشجيع الطالبات على الشكوى ضد أساتذتهن دون أدنى خوف من تبعات ذلك؟ هل تضمن الآلية تشجيع الموظفين، أو عضوات هيئة التدريس، على الشكوى ضد متحرشين أعلى منهن في المكانة إدارياً أو أكاديمياً؟ هل تضمن الآلية تنفيذ العقوبات على الطالب المتحرش؟ وهل تضمن تنفيذها في حالات ثبوت التحرش على الأستاذ تجاه الطالبة، أو الموظفة، أو عضوة هيئة التدريس الأدنى منه مرتبة؟ هل تضمن الآلية عدم وجود تمييز في تنفيذ العقوبات ما بين طالب، وعامل، وموظف، وأستاذ، في ظل وجود تفاوت في العقوبات في حد ذاتها بين تلك الفئات؟ وفي حال تطبيق نفس الآلية في الجامعات الحكومية المصرية، كيف ستتدخل العوامل الثقافية المحلية في آليات التطبيق والتنفيذ؟

ملاحظات ختامية

إننا حين نتناول قضية العنف الجنسي في المشهد المصري، لا يفوتنا التوقف أمام السياق العالمي، بل ويستوجب تأمل قضية التحرش الجنسي في سياق موجات الحركة النسوية المصرية والعالمية. وقد سبق لي وأن أوضحت، في دراسة بعنوان "لمحات من مطالب الحركة النسوية المصرية عبر تاريخها"⁽¹³⁾، إن طرح الحركة النسوية المصرية لمسألة التحرش الجنسي والعنف ضد النساء، وقضايا أجساد النساء منذ بدايات الألفية، واحتلالها موقع الصدارة خلال السنوات القليلة الماضية، إنما يمثل مؤشراً على حدوث نقلة يمكن بمقتضاها أن نعتبرها من إرهاصات الموجة الرابعة للحركة النسوية المصرية، والتي سبقت الحركة العالمية التي تتناقش نسوياتها حالياً عما إذا كانت الحركة العالمية تتخذ منحى جديداً يمهد لتشكيل موجة رابعة في الحركة النسوية الغربية. ولا يفوتني هنا الإشارة إلى أن الاهتمام بقضية أجساد النساء يعود في مصر إلى خمسينيات القرن الماضي مع طرح قضايا ختان النساء على الساحة، ثم تبني النسويات لقضايا خاصة بالصحة، والحقوق الإنجابية، في العقود التالية، ولكنها مع ذلك، لم تطرح أبداً كأولوية أو قضية محورية في نضال النساء من أجل حقوقهن. في حين أن تتبع

الحركة النسوية المصرية خلال العقدين الماضيين يشهد تطورًا وتعدد مساحات العمل على قضايا أجساد النساء، وفي القلب منها قضية التحرش والعنف الجنسي، بما يُعد طفرة في الفكر والعمل النسوي يؤسس بالفعل لموجة نسوية رابعة.

ولا تقتصر مقاومة ومواجهة التحرش والاعتداء الجنسي في الشارع، والمجال العام، على الجهود المؤسسية والنسوية المنظمة، بل لجأت النساء على مدار أجيال متتابعة إلى اللجوء إلى آليات متنوعة للكشف عن التحرش، وفضح المتحرشين، أبسطها الصراخ والفضح في الشارع، ومنها ما يتم عن طريق التصوير والنشر عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي. ونظرًا لميل المجتمع الأبوي إلى تجاهل شكاوى التحرش، بل والانحياز إلى المتحرش، تلجأ بعض النساء الراغبات في اللجوء إلى القانون بالادعاء على المتحرش بالسرقة؛ كي تشجع المارة على مساعدتها في اصطحابه إلى قسم الشرطة، ثم يقمن بعمل بلاغات تحرش ضد المتحرش. ذلك إلى جانب ما تحمله معظم النساء من أدوات للدفاع عن النفس بدءًا من الدبوس الذي يستخدمه في وسائل المواصلات العامة، بخرزه في جسد المتحرش ليتعد، مرورًا برشاش الفلفل، أو جهاز الصاعق الكهربائي؛ دفاعًا عن أجسادهن. وهي كلها أمور تكشف عن غياب إحساس النساء بالأمان في الشارع، ورغبتهن في نفس الوقت حماية أنفسهن من التحرش والاعتداء الجنسي بشكلٍ خاص، والكشف عن حجم الظاهرة؛ على أمل مواجهتها وتفعيل تجريمها بشكلٍ عام.

أما على الساحة العالمية، فقد كان انطلاق حملة MeToo (وأنا أيضًا) منذ عامين؛ للكشف عن وقائع التحرش الجنسي بالنساء، وذلك عبر إفصاح النساء عما تعرضن له من انتهاكات من قِبل شخصيات رجالية شهيرة، منها ما تم منذ سنوات عديدة، سواء بالتصريح عنها على مواقع التواصل الاجتماعي، أو تقديم البلاغات واتخاذ خطوات رسمية لمحاسبة المتحرشين. وقد لفت انتشار تلك الحملة أنظار الكثيرين منطلقًا من سياق عالم هوليوود الفني؛ لتتردد أصداؤها عبر الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، وآسيا، وأفريقيا. وهكذا تابعنا تداعيات تلك الحملة في سياقات متنوعة، وبتائج متباينة، ما بين عقوبات مؤسسية ومعارك سياسية... وغيرها. ولعل من أهم ما كشفت عنه تلك الحملة، وما زالت، أن النساء تعرضن ويتعرضن للتحرش والعنف الجنسي على مدار التاريخ، ومساحات الجغرافيا، وأن تلك الممارسات كانت أقرب إلى الممارسات المعتادة، التي تستوجب الصمت، إن لم يكن القبول.

ولكن الحملة كشفت في الوقت ذاته عن وجود حالة عالمية من الوعي النسوي تدفع النساء على مواجهة تلك الجرائم، وتفكيك قيم المجتمع الأبوي العالمي. ولا يقتصر الوعي هنا على الإدراك، وإنما يمتد ليشتمل على المواجهة باتخاذ خطوات رسمية وقانونية، رغم تبعاتها والثلث الذي تدفعه النساء للكشف عنها.

ولعل من أهم ما تثيره الموجة الرابعة من الحركة النسوية والعالمية، هو مسألة التضامن النسوي، والذي يتضمن تضامن النسويات مع الناجية، وتضامن النسويات فيما بينهن عبر حدود انتهااتهن الأخرى طبقية كانت، أم مؤسسية، أم سياسية، أم وطنية، أم إقليمية، أم دولية، والعمل معاً على بلورة آليات؛ لضمان أمان المصارحة، وعدالة المحاسبة، وتقنين تلك الآليات على مستوى العدالة الرسمية والبدلية. ويظل السؤال معلقاً: هل لنا كنسويات أن نتضامن أساساً مع كل حالة فردية من حالات النجاة من التحرش والعنف الجنسي، أم نسعى أيضاً لبناء حركة تضامن نسوي حول قضية التحرش والعنف الجنسي في حد ذاتها؟ وكيف لنا أن نبني معاً حركة تضامن تساعدنا على تجاوز الخصوصيات، التي تفرضها موقعياتنا، وتقاطعات هوياتنا وانتهااتنا السياسية، والثقافية، بل ومواقفنا الشخصية، عندما تجد كل نسوية منا نفسها وجهاً لوجه أمام حالة تحرش تستوجب التضامن، فتستدعي المقولة النسوية أن المسألة الشخصية هي قضية سياسية، وأن التحرش الجنسي بالتالي قضية نسوية سياسية؟

* * *

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الزميلات (إلهام عيداروس، وسلمى شاش، وسلمى النقاش، وغدير أحمد) على ما أبدينه من ملاحظات بناءة في مراحل مختلفة من كتابة هذه الورقة، وإن كان ذلك لا يعفيني من تحمل مسؤولية كل ما كتبه هنا مسؤولية فردية تامة. وأعتذر عن أي تقصير.

* * *

الهوامش

- (1) نشرت هذه الدراسة على جزأين في مجلة جدلية في يناير 2014، ثم تم نشرها مجمعة عام 2016 في كتاب النسوية والجنسانية الصادر عن مؤسسة المرأة والذاكرة.
- (2) إلهام عيذاروس، "أيقونات جديدة تُسقط أوهاام الثورة الرومانسية": (/ أيقونات-جديدة-تُسقط-أوهاام-الثورة-الر / <http://correspondents.org/2013/02/12>).
- (3) للمزيد حول اعتراف المجلس القومي للمرأة ممثلاً للدولة بظاهرة التحرش الجنسي في المجال العام عقب قضية نهى رشدي، يمكن الرجوع إلى المقالة التالية [.https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/130188.html](https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/130188.html)
- (4) يمكن الرجوع هنا إلى الخبر المنشور بعنوان "بلاغ جديد للنائب العام يطالب بالتحقيق مع المحامي خالد علي في واقعة التحرش"، على موقع جريدة اليوم السابع بتاريخ 22 فبراير 2018.
- (5) يمكن الرجوع إلى الخبر المنشور في صفحة الحوادث بعنوان "دعوى قضائية تطالب بحظر نشاط 'العيش والحرية' بعد التحرش بناشطة في الحزب"، المنشور على موقع جريدة اليوم السابع بتاريخ 17 فبراير 2018.
- (6) للمزيد يمكن زيارة موقع مبادرة خريطة التحرش (/ <https://harassmap.org/ar>).
- (7) رؤية "خريطة التحرش" كما ترد في صفحة التعريف بالمبادرة على موقعها [.https://harassmap.org/ar/who-we-are](https://harassmap.org/ar/who-we-are)
- (8) للمزيد، يمكن الاطلاع على ملف التحرش الجنسي على موقع مؤسسة نظرة للدراسات النسوية [.http://www.nazra.org/terms/sexual-harassment](http://www.nazra.org/terms/sexual-harassment)
- (9) "ربيع العنف والنضال: تطور الحراك حول قضية العنف الجنسي ضد النساء بعد 2011"، ص 19-32، <http://nazra.org/sites/nazra/files/attachments/vaw-and-movements.pdf>
- (10) للمزيد يمكن العودة إلى موقع مبادرة مناهضة التحرش في جامعة القاهرة [#https://cu.edu.eg/ar/anti-harassment](https://cu.edu.eg/ar/anti-harassment)
- (11) للاطلاع على سياسة مناهضة التحرش في جامعة القاهرة، يمكن الرجوع إلى الرابط التالي [.https://cu.edu.eg/userfiles/Anti-Harrass-Book-CU.pdf](https://cu.edu.eg/userfiles/Anti-Harrass-Book-CU.pdf)
- (12) لمشاهدة الفيديو [.https://youtu.be/zl3A7GA7Syg](https://youtu.be/zl3A7GA7Syg)
- (13) يمكن الاطلاع على الدراسة على الموقع التالي (/ لمحات-من-مطالب-الحركة-النسوية-المصرية-<http://www.wmf.org.eg/publication/3>

المراجع:

- أحمد عبد الرحمن، "صاحبة أول حكم ضد متحرش في الصعيد: كنت حاسة إني رخيصة بس أخذت حقي"، اليوم السابع، 19 فبراير 2018 (صاحبة-أول-حكم-ضد-متحرش-في-الصعيد-كنت-حاسة-إني-رخيصة-بس-أخذت-حقي). (<https://www.youm7.com/story/2018/2/19/3656754>).
- إلهام عيداروس، "أيقونات جديدة تُسقط أوهام الثورة الرومانسية"، 12 فبراير 2013 (/ أيقونات-جديدة-تُسقط-أوهام-الثورة-الرومانسية-إلهام-عيداروس). (<http://correspondents.org/2013/02/12>).
- حنان البدوي، "الأربعاء الأسود: هل تتذكر نوال علي؟ فلنراجع إذن تفاصيل الحكاية"، المدونة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 24 مايو 2013 (الأربعاء الأسود: هل تتذكر نوال علي؟ فلنراجع إذن تفاصيل الحكاية). (<https://www.eipr.org/blog>).
- "ربيع العنف والنضال: تطور الحراك حول قضية العنف الجنسي ضد النساء بعد 2011"، (<http://nazra.org/sites/nazra/files/attachments/vaw-and-movements.pdf>).
- مبادرة خريطة التحرش (<https://harassmap.org/ar/>).
- مبادرة مناهضة التحرش في جامعة القاهرة (anti-harassment). (<https://cu.edu.eg/ar/anti-harassment>).
- مؤسسة (نظرة) للدراسات النسوية (http://www.nazra.org/terms/sexual-harassment).
- ناهد نصر، "درس نهى رشدي"، اليوم السابع، 10 ديسمبر 2008 (درس-نهى-رشدي). (<https://www.youm7.com/story/2008/12/10>).

- هالة كمال، لمحات من مطالب الحركة النسوية المصرية عبر تاريخها، القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة، 2016 (/ لمحات-من-مطالب-الحركة-النسوية-المصرية-3-publication/eg.org.wmf/www/http).
المصرية-3-publication/eg.org.wmf/www/http).
- هند زكي وداليا عبد الحميد، "استباحة النساء في المجال العام"، النسوية والجنسانية، القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة، 2016، ص 266-282.



مناهضة العنف الجنسي ضد النساء

إشكاليات التشريعات المصرية ونماذج مقارنة

ماريان سيدهم

ساهم حراك النساء حول العالم، وما زال في تسليط الضوء على معانتهم من العنف الجنسي واستمراريته، التي تعكس الخلل البنيوي المستتر في المنظومات المختلفة، بل وداخل المجموعات الفاعلة في المجال العام، التي قد تتسم أفكارها بالتقدمية، إلا أنها كجزء من منظومة قهر اجتماعي متجذّر، تحوي بداخلها أشكالاً وصوراً متعددة من العنف، والإقصاء "المدلج" للنساء وغيرهن، تارة بحجة "هرمية النضال" ونصبح أمام "حقوق النساء ليست أولوية الآن" وتارة بالتّحجج بأنها تقدمية بشكل افتراضي "by default" فلا تحتاج لإقرار سياسات، أو لوائح لتمكين النساء داخلها، وتمثيلهن تمثيلاً عادلاً، وبالطبع حمايتهن من التمييز أو الاستغلال والعنف الجنسي.

وفي غير الحالات التي تواجه فيها الدولة بتقاعسها، أو بما تقوم به من انتهاكات، يتم استدعاء الخطب الرجعية وتمهيش نظيرتها التقدمية كلما ادعت سيدة التعرض للتمييز أو التحرش داخلها، وتتعالى المطالبة باللجوء لنظام العدالة الجنائية والتمسك بالقوانين المعمول بها، تزامناً مع ادّعاءات ذات المجموعات بعوار نظام العدالة الجنائية، وضرورة تغيير التشريعات لتلائم الواقع.

والجميع دائماً يدعوهم إلى الكفّ عن التشهير الإلكتروني، والوصم المجتمعي، واللجوء للقضاء؛ فهل تنصف التشريعات المصرية الحالية ضحايا العنف الجنسي؟

بالرغم من تسمية القانون المصري لبعض جرائم العنف الجنسي مثل:

○ هتك العرض.

○ الاغتصاب.

○ التحرش الجنسي.

* مؤخرًا عام 2014، (كان قد أصدر الرئيس المؤقت السابق (عدلي منصور) قانونًا لمكافحة التحرش الجنسي للمرة الأولى، في تاريخ مصر. وينص القرار رقم 50 لسنة 2014، الذي أصدره على تعديل بعض أحكام قانون العقوبات لتغليظ العقوبة على أعمال التحرش الجنسي، وأضاف المادة 306، وأصبح مفهوم "التحرش الجنسي" قانونيًا وتابعًا، تم تبني سياسات وآليات، مثل وجود شرطة نسائية لمواجهة التحرش خاصة في الأعياد؛ إلا أن القوانين المعمول بها حاليًا لا تستند على منظور النوع الاجتماعي. بالإضافة لتقديمها، أو تعارضها، أو غيابها، والذي يقف بالتأكيد حائلًا أمام تحقيق العدالة. كما أنها تسكت عن وضع التعريفات المحددة للجرائم، وتركها لما استقرت عليه محكمة النقض. وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد:

غياب لتعريف الاعتداء الجنسي

تخلو المادة رقم (268) من قانون العقوبات المصري من أي تعريف للاعتداء الجنسي والاعتماد على تكييف عدة أفعال تحت نفس المسمى، وهو ما يجب بالضرورة إضافته، وقد قدمت منظمات نسوية اقتراحًا بإضافته ليشمل «كل فعل يستطيل إلى الناجية أو الناجي ومن شأنه الحط منهم، أو القيام بأفعال جنسية دون رضاهم لا تصل إلى حد الاغتصاب».

غياب وقصور تعريف الاغتصاب

الاغتصاب يعني، وهو تعريف غير موجود بقانون العقوبات، ولكن استقر عليه منذ زمن؛ إيلاج (إدخال) الذكر لعضوه التناسلي في فرج الأنثى، ولكن لا يعد المتهم مغتصبًا إذا أدخل في فرج المجني عليها شيء آخر غريب كأصبعه، أو عصا؛ حتى ولو أدى ذلك إلى فض غشاء بكارتها، بل "هتك عرض"، وهذا الأمر يُعد قصورًا في القانون وكان الأولى أن يقيد القانون أي من الأفعال السابقة اغتصابًا؛ لأن جميعها تؤدي إلى نفس النتائج الاجتماعية، والنفسية، المترتبة عليها.

وقد جاء في المادة 17 من قانون العقوبات المصري، أنه يجوز للقاضي في قضايا الاغتصاب تخفيف العقوبة المقررة على المتهم درجتين؛ حيث تنص المادة على ما يلي: «يجوز في مواد الجنايات إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رأفة القضاة تبديل العقوبة».

وهي قاعدة عامة تسرى على كافة الجرائم، إلا أن الرأفة تستخدم كثيرًا إذا أحاطت بالضحية أي ملابس ظهرت للمحكمة، تعارض الثقافة الذكورية والأبوية، فإذا ثبتت تهمة اغتصاب سيده على رجل، وحكم عليه بالسجن المؤبد؛ يستطيع القاضي بموجب القانون أن يخفف العقوبة إلى السجن فقط.

عدم تجريم الاغتصاب الزوجي

بالرغم من وجود سوابق قضائية بحبس أزواج؛ لهتك عرض زوجاتهم، إلا أن الأسباب التي بُنيت عليها الأحكام هي: جماع الدُّبر - وهو أمر مخالف للشريعة الإسلامية - ولوجود إصابات بالغة، لكن الأمر لا يتعلق بمفهوم الرضا في العلاقة الجنسية، وحق النساء في تملك أجسادهن؛ طالما كان الزواج شرعيًا وموثقًا، فإن حق الممارسة الجنسية مطلقًا.

ونجد أيضًا بعض المآخذ على التشريعات الحالية:

أولاً: تقديم الشكوى والحالة الصحية والنفسية للضحية

وفقًا لنص المادة (3) الفقرة (ب)، إقامة الدعوى، من قانون الإجراءات الجنائية على "لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجني عليه بالجريمة وبمرتكبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك"⁽¹⁾.

كما يرى القانون الاعتداء الجنسي، كل ما له آثار مادية ملموسة كالجروح، الإصابات، الدماء... وهي ما يكشف عنها فحص الطب الشرعي، و يصعب إثباته في كثير من الأحيان، خاصة بعد تعافي الضحية، واستعادة قدرتها على الشكوى، التي قد تصل لسنوات، أو لمن تعرضن للعنف من نفس الشخص، ويرد الانضمام لها في الدعوى، إذا كان الاعتداء حدث من سنوات.

وهو ما يجب مراعاته في التشريع ، فالاعتداء الجنسي علمياً من الأفعال التى تشكل صدمة (Trauma) وغالباً ما يعانى الضحايا من اضطراب ما بعد الصدمة (اكتئاب - أفكار ومحاولات أنتحارية...)؛ وقد تبقى الضحية مدة زمنية قصيرة، أو طويلة، تستخدم بعض الحيل الدفاعية؛ كالإنكار (بتكرار أنه ليس اعتداء/ اغتصاب..) (لم يكن يقصد..) (أنه أبى الروحي..) (لم يحدث شيئاً)، أو أسيرة الشعور الوهمى بالذنب وقد تصل مدة التعافى منها لسنوات عديدة، حتى تصل لمرحلة الإدراك لما تعرضت له من اعتداء، والقدرة على تعريف المعتدى بأنه معتدٍ.

ثانياً: الحالة النفسية للمدعى عليه وعلاقته بالقصد الجنائي

المسئولية الجنائية، أو كما يسميها البعض "أهلية الإسناد"، تتحقق إذا كان الفاعل متمتعاً لحظة ارتكابه الجريمة، بملكة الوعي أو الإدراك من ناحية، وبالقدرة على الاختيار أي حرية الإرادة من ناحية أخرى، فبالوعي والإرادة تتوافر المسئولية الجنائية، وبدونها، أو بدون أحدهما تنتفي تلك المسئولية، ويترتب على ذلك تصور عدم خضوع الفاعل للعقوبة، رغم ارتكابه الجريمة على النحو الموصوف قانوناً.

ويعنى القصد الجنائي اتجاه إرادة الفاعل إلى ارتكاب الجريمة، مع العلم بعناصرها القانونية، ويختلف القصد الجنائي في جريمة القتل العمد عن السرقة، و... إلخ.

لكن الحالة النفسية للمدعى عليه لا تنفي مسئوليته الجنائية، بل قد تكون ظرفاً مشدداً، على سبيل المثال:

في حالة سُكر المدعى عليه يعاقب مرتين: أولاً، من أجل ما ارتكبه ، وثانياً، لضبطه في حالة سُكر؛ تغلظ العقوبة إذا أوجد الفاعل نفسه قصداً في حالة السُّكر، أو تعاطي المخدرات بهدف ارتكاب جريمته، بمعنى أنه استفاد من هذه الحالة ليقوي عزمته، وأيضاً يُسأل الجاني عن مسؤولية غير عمدية على أساس الإهمال، وعدم الاحتراز، ودرجة الإهمال، أو عدم الاحتراز، هو التعاطي لهذه المادة مع احتمال أن يكون لها من التأثير ما يدفعه إلى ارتكاب الجريمة.

أما الحالة النفسية للضحية غير المستقرة، إذا كانت في حالة سُكر، أو لم تكن وكانت قد ذهبت برفقة الجاني إلى مكان خاص، وإن لم يكن لممارسة الجنس، يضعف موقفها أمام المحكمة، وتتحمل كل / بعض المسؤولية ويتم تخفيف عقوبة المدعى، أو تبرئته استنادًا على الثقافة السائدة.

ثالثاً: مفهوم الرضا والإكراه

يشير القانون إلى "رضا، وإكراه" مفترط التيسيط مفترضاً وجود عنف، ومقاومة ذات مظاهر واضحة وغير ذلك من الحالات غير النموذجية، تُعد منطقة رمادية، خاصة في حالة وجود علاقات شخصية، فقانون العقوبات المصري، كما ذكرت سلفاً، لا يجرم إجبار الزوجة على ممارسة الجنس، إما استناداً على الشريعة الإسلامية، أو المفاهيم المجتمعية، إلا أن العديد من البلاد تُجرّم الاغتصاب الزوجي، والاعتصاب في حالة وجود علاقة عاطفية، واحتمالية إقامة علاقة جنسية بين طرفين، ويسمى "date rape" في حالة رفض طرف، بل وفي حالة تلقى أموالاً مقابل ممارسة الجنس، يحق للطرف المتقاضى رفض الممارسة. ومؤخراً تقدمت الحكومة الإسبانية⁽²⁾ بمقترح قانون "نعم تعني نعم" وأي شيء آخر من ضمنه "الصمت" يعني (لا).

وتطبق عدة ولايات أمريكية القاعدة القانونية، "نعم تعني نعم"⁽³⁾ أما الصمت واللامبالاة، لا تعني توفر عنصر الرضا، وذلك لتأكيد عنصر الرضا كميّار للممارسة الجنسية، كما تنشر بعض المبادئ داخل أروقة السكن الجامعي كتوعية بمفهوم "الرضا" مثل "لا؛ لا تعني قم باقناعي"⁽⁴⁾.

وهناك مثيلتها في بلدان أخرى، مثل "لا تعني لا"، وتعتبر الموافقة تحت تأثير الكحول، أو المخدرات، لا يُعتد بها.

وفي يوليو 2018 أقرت السويد تشريعاً جديداً بشأن جرائم العنف الجنسي، يستند إلى الرضا⁽⁵⁾، كانت قد قدمته الحكومة السويدية إلى المجلس التشريعي في نهاية عام 2017.

وضع معايير للممارسة الجنسية تشترط أن يكون الجنس طوعياً، ولا يلزم لإدانة مرتكب الاغتصاب أن يكون استخدم العنف، أو استغل وضع الضحية الضعيف.

وأضاف التشريع الجديد تسمية جريمتين جديدتين هما:

1- الاغتصاب الناتج عن الإهمال.

2- والاعتداء الجنسي الناتج عن الإهمال.

تصل عقوبتهما إلى 4 سنوات، ويُفسر عنصر الإهمال على أنه: حقيقة أن الشخص الآخر لا يمارس الجنس طواعية، وعليه يجب أن يكون الشخص على دراية بالخطر المتمثل في أن الشخص الآخر لا يمارس الجنس طواعية، ولكنه لا يزال يمارس فعل جنسي مع هذا الشخص.

رابعاً: عبء الإثبات "البينة على من ادعى"

الإثبات "عبء" لأنه حمل ثقيل يوضع على كاهل المدعي، ولا يملك الأطراف الوسائل اللازمة للإثبات، خاصة فيما يتعلق بالاعتداء الجنسي، وبالرغم من دفاع الكثيرين عن الالتزام بقاعدة "البينة على من ادعى" إلا أن قواعد عبء الإثبات ليست من النظام العام، يجوز الاتفاق على مخالفتها، ونقل عبء الإثبات، صراحة أو ضمناً⁽⁶⁾.

ويختلف عبء الإثبات في المواد المدنية عن المواد الجزائية (الجنائية)؛ ففي المواد المدنية يقع عبء الإثبات على المدعي، كونه يدعي خلاف الأصل الظاهر، لكن القول بأن المدعي هو الذي يحمل عبء الإثبات لا يستقيم في جميع الفروض، وتم وضع قاعدة أكثر انضباطاً في هذا الصدد من شقين، تستجيب لطباع الأشياء. فقول "أن من يتمسك بالثابت أصلاً لا يُكلف بإثباته، أما من يدعي خلاف الأصل فعليه هو يقع عبء إثبات ما يدعيه". أما في المواد الجزائية فيقع عبء الإثبات أيضاً على المدعي، ممثلاً في النيابة العامة، بوصفها سلطة اتهام على أساس أنها تدعي خلاف الأصل الثابت في الإنسان، ألا وهو البراءة، تلك هي القاعدة العامة في المواد الجنائية؛ أن عبء الإثبات يقع على المدعي، وهو النيابة العامة، ولا يرتفع هذا العبء عن كاهل النيابة العامة، إلا في حالات استثنائية ينص عليها القانون صراحة.

ومن وقت لآخر، "تصدر قواعد جديدة تضع أحكامًا مغايرة لتلك التي كانت تنظم مسألة الإثبات"، كأن تضع قرينة قانونية بسيطة، أو قاطعة، تعفي النيابة العامة من إثبات ركن أو عنصر من عناصر الجريمة، وتنقل عبء الإثبات على المتهم، أو العكس، أو ينظم وسائل جديدة للإثبات، أو يضيف بعض الحجية على بعض الأوراق"⁽⁷⁾.

هل يستقيم ترك البيئة على من ادعى دون مراعاة لطبيعة وخصوصية جرائم ما؟

القانون الألماني

وفقًا للقانون الألماني قانون (AGG) (General Act on Equal Treatment)⁽⁸⁾، في حالة تقديم طرف شكوى مفادها التعرض للتحرش، أو التحرش الجنسي، أو التمييز المباشر، أو التمييز غير المباشر، في شركة، أو مؤسسة، أو هيئة من قبل موظف آخر أو الرئيس المباشر، أو صاحب العمل، أو طرف ثالث؛ بسبب طبيعة الأنشطة المهنية، أو السياق الذي تُنفذ فيه، أو السن، أو الدين والمعتقد، أو العرق، أو الإثنية، أو الإعاقة، أو النوع الاجتماعي، أو الميل الجنسي، ويكون المدعى قادرًا على تقديم الوقائع، يكون على الطرف الثاني (المدعى عليه) إثبات عدم خرق نصوص القانون، وممارسة التمييز.

القانون الفرنسي

وفقًا للقانون الفرنسي رقم 73 الصادر في 17 يناير سنة 2002 (9)، لا يحتاج الضحية المزعومة إلا "إلى تقديم الوقائع التي تشير إلى وجود تحرش"، ويكون على المدعى عليه إثبات أن أفعاله لا تشكل تحرشًا، وأن قراره قد برّره عوامل موضوعية، لعللاقة لها بأي تحرش.

ثم في محاولة من أجل إعادة موازنة عبء الإثبات بين الأطراف، ألزم القانون رقم 6 الصادر في 3 يناير 2003 الضحية المزعومة بتقديم الحقائق من أجل إثبات التحرش.

ومع ذلك، قام القانون رقم 88 الصادر في 8 أغسطس 2016 سنة بإعادة النظام على النحو المنصوص عليه في القانون رقم 73 لسنة 2002، شريطة أن الضحية المزعومة يجب أن "تقدم وقائع تشير إلى وجود تحرش". وهكذا، تم تخفيف القواعد لصالح الموظف (أو المرشح للحصول على وظيفة أو تدريب) على غرار النظام القائم لمناهضة التمييز (المادة 1154-1 من قانون العمل).

القانون الهندي

لا ينص القانون الهندي الخاص بمنع التحرش الجنسي بالنساء في أماكن العمل لسنة 2013⁽¹⁰⁾، أو اللوائح الخاصة على أي مبادئ توجيهية محددة، تتعلق بما يمكن اعتباره دليلاً في حالة التحرش الجنسي. حيث معظم حالات التحرش الجنسي تتم على أفراد، وقد لا تؤدي إلى أي دليل مكتوب، أو شهود مباشرين. وقد اعتبرت المحاكم في الهند أن معايير الإثبات الذي يجب استخدامه في الشكاوى الداخلية، هو احتمال رجحان الاحتمالات ... منطقية الرواية.. تعدد الشكاوى.. شهادة المحيطين عن سلوك الشخص..

بالإضافة للالتزام بعدم مطالبة صاحبة الشكاوى بتقديم وصف تفصيلي التحرش الجنسي إلا أمام مختص، وبعد التأكد من الحالة النفسية للمدعية، أو مناقشة الشكاوى بحضور مقدمة الشكاوى والمدعى عليه، وأنه يجب تجاهل التحيز المحدد مسبقاً.

تستند نظرية رجحان الاحتمالات على أن هناك حقيقة يمكن إثباتها، عندما تعتقد المحكمة، إما أنها موجودة أو ترى أن وجودها أمر محتمل للغاية، ويستطيع الشخص العاقل، في ظل ظروف حالة معينة، افتراض أنها موجودة.

فلا يستقيم المضي على قاعدة "البينة على من ادعى" وتركها مطلقة إدعاء بأن ذلك قد يخل بميزان العدالة دون الوضع في الاعتبار خصوصية هذه القضايا وموازين القوى في المجتمعات والثقافات السائدة. لأن مع هذا الإدعاء لا نجد أي إسهام أو مراجعة لكيفية حماية النساء وكأن مهمة النساء حماية أنفسهن وعدم التعرض لأي فعل لا يستطيع القانون التعامل معه.

خامساً: انعدام تقدير الحماية لضحايا العنف الجنسي

تتعرض ضحايا العنف الجنسي للوم والإيذاء؛ بسبب الثقافة المجتمعية السائدة من الدوائر المحيطة بهن، أو الإعلام، أو حتى من مُتلقّي الشكاوى في الجهاز الشرطي، فضلاً عن التهديدات التي تلاحقهن من المجرمين بسبب عدم حمايتهن، أو حماية بيئتهن، وكذلك الشهود،

وبالتالي إجبار النساء عن التراجع ، أو التحرش بمن انتقاماً بعد تقديم الشكاوى، ومحاولة فصلهن، أو مساومتهن؛ لترك العمل، أو عدم قبولهن في وظائف لأنهن يُسببن المشاكل.

إلا أن وجود تشريع يجرم التحرش، أو الاغتصاب، لا يضمن تحقيق الردع؛ بسبب عدم توفير الحماية اللازمة لهن، قلة قليلة جداً هي من تلجأ للقضاء؛ لأنها في غنى عما تعرضت له أخريات.

وبالنظر إلى قوانين مقارنة، نجد التشريع ينص على توفير الحماية في عدة مراحل منذ تلقي الشكوى.

القانون السويدي

ينص القانون السويدي الصادر في 2018⁽¹¹⁾ على: تقديم الحماية في مرحلة مبكرة لضحايا العنف الجنسي، وتوفير دفاع للطرف المتضرر بمجرد بدء التحقيق الأولى عند تقديم الشكوى. كما ينص القانون السويدي على حماية الموظفين من انتقام أصحاب الأعمال

وهو يتعلق بالحماية الخاصة للعاملين من الأعمال الانتقامية بشأن المخالفات الخطيرة، وقد دخل حيز النفاذ في 1 يناير 2017، في الحالات التي يتخذ فيها صاحب العمل إجراءات انتقامية ضد موظف؛ لإبلاغه وكالة حكومية، أو وسائل الإعلام عن تحرش جنسي.

هذا بالإضافة لبعض العوائق الأخرى أمام النساء، ضحايا العنف الجنسي، إذا قررن اللجوء للقضاء مثل:

- عدم تأهيل متلقي الشكاوى لمثل هذه الحوادث، وتجزر الثقافة الأبوية والذكورية لديهم/ن.
- عدم ضمان سرية بيانات الضحايا (الناجين/ات) مما يعرضهم للخطر، وللتراجع عن شكواهن.
- عدم وجود أماكن مؤهلة لاستقبال الضحايا وحمايتهم.

- عدم مراعاة الحالة النفسية للضحية عند إخضاعها لفحص الطب الشرعي، لالزام بإثبات الاعتداء خلال مدة محددة.
- تأخر البحث الجنائي.
- كما أن النيابة العامة؛ جهة تحقيق، وتوجيه اتهام، وإحالة، وهو نموذج اختفى تقريباً، مقارنة بدول أخرى، مع غياب تام لإشراك منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات القومية في مساندة الضحايا، أو لسد ما ينقص جهات التحقيق من آليات تستند على منظور النوع الاجتماعي.

وبالرغم من تفشى العنف الجنسي ضد النساء في المجالين العام والخاص، وتطور أشكاله وأنماطه، وبالتالي، انعكاس عدم فعالية التشريعات الحالية، وتزايد مطالبات النساء بمناهضة حقيقية للعنف الجنسي، وأيضاً توافر النماذج المقارنة، غير الخفية عن الجميع، التي نستطيع تبيينها بسهولة، لذا فإن ما يؤخر وجود تشريعات تنصف النساء بالإضافة إلى غياب الإرادة السياسية، هو غياب مناهضة العنف على أجندة الأحزاب والسياسة.

عوائق الإصلاح التشريعي، (التي بالضرورة تؤثر على تطور التشريعات الخاصة بمناهضة العنف ضد النساء):

- إصدار أغلب القوانين بقرار من رئيس الجمهورية، فلا تأخذ مقترحات القوانين دورتها الطبيعية حيث تطرح من البرلمان أو الحكومة، مروراً بكافة مراحل إصدار التشريع، و طرحها للحوار المجتمعي.
- تنفيذ البرلمان ما يسمى بالخطة الوطنية المطروحة عليهم من الدولة دون حرية تليق بدورهم.
- عدم وعى البرلمانين بأبعاد مثل هذه القضايا.
- عدم وجود منظومة كاملة؛ لضمان تنفيذ التشريعات من خلال السياسات، ففي حالة إصدار تشريع لمناهضة العنف ضد النساء؛ يتطلب ذلك وضع الاستراتيجيات، وتخصيص جزء من الموازنة لتنفيذها مثل: وضع الكاميرات، أو التوعية الإلزامية في المدارس،... وغيرها.
- عدم تنفيذ القانون في المناطق البعيدة عن التواجد أو السيطرة الأمنية

الخلاصة:

تلقي هذه الورقة الضوء على التشريعات الحالية الخاصة بالعنف الجنسي، وما يشوبها من قصور، وبعض النماذج المقارنة التي يمكن الاسترشاد بها. كما تشير إلى العوائق الأخرى التي تقف أمام النساء حتى إذا تغافلن عن القصور التشريعي وقررن اللجوء للقضاء. وأيضا أسباب تأخر تعديل هذه التشريعات، والذي لا يمكننا فصله عن التحديات المرصودة أمام عملية الإصلاح التشريعي، والمؤثرة بالضرورة على التشريعات الخاصة بمناهضة العنف الجنسي ضد النساء.

الهوامش

- (1) قانون الإجراءات الجنائية المصري
- (2) Spain to introduce 'yes means yes' sexual consent law. The Guardian. 18 July 2018
- (3) Affirmative consent. "Enough is Enough" New York's college students law. Ny.gov.
- (4) Sex and Consent on Campus rules. California University
- (5) Sexual offence legislation based on consent. Sweden 2018
- (6) القواعد المتعلقة بالإثبات. الإجراءات الجنائية. د/ محمد زكى أبو عامر
- (7) قانون العقوبات. إعداد رئيس المحكمة د/ أحمد إبراهيم عطية. الطبعة السادسة
- (8) AGG (General Act on Equal Treatment) Federal anti- Discrimination Agency. Germany
- (9) LOI n° 2002-73 du 17 janvier 2002. France
- (10) The Sexual Harassment of Women at Workplace (Prevention, Prohibition and Redressal) Act, 2013. India
- (11) The Act on special protection for workers against reprisals for whistleblowing concerning serious irregularities, the Whistleblowing Act. Sweden



تأقلم الإناث البالغات من ضحايا العنف المنزلي^(*)

بقلم: أنجيلا إي. والدروب،

وباتريسيا إيه. ريسيك

ترجمة: عثمان مصطفى عثمان

تدرس هذه الورقة الأدبيات المتوافرة حاليًا فيما يتعلق بتأقلم النساء المُعنفات. وتنظر الورقة في عدد من العوامل السياقية المرتبطة بخيارات المرأة لكيفية التأقلم مع انتهاك الشريك، بما في ذلك العوامل الخاصة بالعلاقة نفسها مثل (وتيرة الإيذاء وحدته، وطول العلاقة، والموارد المتاحة للمرأة، مثل الدعم الاجتماعي والموارد المالية). كذلك نظرت الورقة في العلاقات بين مختلف أشكال التأقلم، والنتائج النفسية لكل منها. ونظرًا لأن البحوث في مجال التأقلم مع العنف المنزلي تفتقر - إلى حد ما - إلى التماسك، فقد تم الاعتماد على نظريات ونماذج مستخدمة في أدبيات التأقلم بوجه عام؛ لتنظيم النتائج التي تم التوصل إليها في مجال العنف المنزلي. وقد تطرقت الورقة أيضًا، إلى المشاغل المنهجية، من قبيل أساليب البحث، ومسائل القياس، والعينات، كما طرحت الورقة اقتراحات للبحوث المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: المرأة المُعنفَة، التأقلم، العوامل البيئية، الصعوبات النفسية.

وثَّق العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية (مثل فولينجشتاد وآخرون Follingstad et al., 1991؛ وجيل، وهاروب Gelles & Harrop, 1989؛ وجودمان وآخرون Goodman et al., 1993a,b) التبعات السلبية، نفسيًا، وجسديًا، لانتهاكات الشريك الحميم. وقد تبين أن الانتهاكات التي يقترفها الشريك الحميم مصدرٌ لجانب كبير من الإحباط النفسي الذي تعانيه الكثير من النساء. على أن بعضهن استطعن

(*) Angela E. Waldrop and Patricia A. Resick. "Coping Among Adult Female Victims of Domestic Violence." In *Journal of Family Violence*, Vol. 19, No. 5, October 2004

مواصلة الحياة والخروج من تجربة العلاقة التي تنتهك فيها المرأة بنتائج سلبية، أقل بكثير مما خرجت به أخريات؛ وهو ما يشير إلى الحاجة إلى إجراء دراسات تتناول استراتيجيات التأقلم، التي استخدمتها نساء مُعَنَّفَات ليحافظن على أدائهن السيكولوجي، وسلامتهن الجسدية خلال وبعد العلاقات الانتهاكية.

فعلى الرغم من الكثرة الهائلة للبحوث التي أُجريت على التأقلم خلال العقدين الأخيرين، فإن دراسات استراتيجيات التأقلم التي أُجريت على عينات من النساء المُعَنَّفَات كانت قليلة للغاية، وكذلك الحال أيضًا بالنسبة لمحاولات دمج النتائج الخاصة بتلك الشريحة. وكثير من البحوث التي أُجريت على تأقلم النساء المُعَنَّفَات كان كميًا ووصفيًا في طبيعته؛ كما مال الباحثون في هذا المجال إلى عدم الاهتمام بالجوانب السياقية عند تقييم طبيعة حسن/ سوء التأقلم في استراتيجيات التأقلم التي اتبعتها الضحايا. وكانت تجري المقارنة، في بعض الأحيان، بين استراتيجيات النساء المنتهكات للبقاء على قيد الحياة، والاستراتيجيات التي استخدمتها عينات من المجتمع؛ كرد فعل على ضغوط الحياة العادية، فيكون الاستنتاج الطبيعي هو أن النساء المُعَنَّفَات يفتقرن إلى مهارات حل المشكلات. سوف تقيم هذه الورقة الحجة على أن العلاقة التي تعنف فيها المرأة تخلق مجموعة خاصة من الظروف التي تقرر المرأة، في ظلها، كيفية رد الفعل، وأن تلك الظروف لا يمكن تجاهلها عند محاولة فهم الأساليب التي اتبعتها للتأقلم مع العنف.

* * *

سوف نحاول في الاستعراض التالي، أن نتناول تعقيد العلاقات بين السياق، والضغط، والتأقلم لدى النساء المُعَنَّفَات. وسوف ننظر أيضًا في مؤشرات التنبؤ السياقية لاستراتيجيات التأقلم، بما فيها عوامل من قبيل حدة الانتهاك ووتيرته، والموارد المتاحة، ونقص المهارات. ونظرًا لقلّة التنظير في أدبيات الانتهاك، فسوف نعتمد على نظريات ونماذج من أدبيات التأقلم، الأكثر عمومية، لتنظيم بحثنا الحالي حول التأقلم بين النساء المُعَنَّفَات. وبعد استعراض العوامل السياقية، سوف نتطرق إلى النتائج السيكولوجية المرتبطة بمختلف استراتيجيات التأقلم، ثم نختم الورقة بدلالات ذلك بالنسبة للعلاج، وكذلك بالنسبة للبحوث القادمة في هذا المجال.

نظرة عامة على مفاهيم التأقلم

تشتمل استراتيجيات التأقلم على تنوع هائل في الأفكار والسلوكيات المستخدمة للتعامل مع متطلبات وضع متأزم (Lazarus & Folkman, 1984). وقد قام عدد من المجموعات البحثية بإجراء تصنيف لاستراتيجيات (وأنماط) التأقلم، فخرجوا لنا بكم هائل من أبعاد التأقلم المتنوعة. بيد أن هناك عاملين وصفين أوليين تكررنا في كل الدراسات. أولهما، التمييز بين التأقلم بالمقاربة والتأقلم بالتحاشي (Moos, 1995)، ويوصف هذا العامل أيضًا بالتأقلم الإيجابي والتأقلم المتحاشي (Holahan & Moos, 1987; Mitchell & Hodson, 1983, 1986 وكذلك بالتأقلم بالاشتباك/ فك الاشتباك (Tobin et al., 1989). أسلوب المقاربة/ التحاشي، كما توحى التسمية، يشير إلى ما إذا كان الفرد يسعى إلى تغيير الوضع، أم إلى النأي بنفسه/ بنفسها عن عامل الضغط، من أجل تقليص المردود السلبي. ومن أمثلة التأقلم بالمقاربة: "تحدثت مع صديقة عن المشكلة" و"وضعت خطة عمل وسرت عليها" (Holahan & Moos, 1987, p. 949). وفي المقابل كانت: "رفضت تصديق أن ذلك حدث" و"احتفظت بمشاعري لنفسى" (Holahan & Moos, 1987, p. 949) من أمثلة التأقلم بالتحاشي.

العامل الثاني الذي ظهر في العديد من الدراسات، هو التمييز بين الاستراتيجية المعرفية والاستراتيجية السلوكية (De Ridder, 1997; Holahan & Moos, 1987). قد يشمل التأقلم السلوكي أفعالاً ملحوظة يتم اتخاذها لتقليل تأثير الضغوط، من قبيل "ابتعدت عن الأمر لفترة" (Holahan & Moos, 1987, p. 949). أما التأقلم المعرفي فينطوي على محاولة تغيير أسلوب المرء في رؤية الموضوع (مثلاً: "حاولت أن أنظر إلى الجانب الإيجابي في الوضع") (Holahan & Moos, 1987, p. 949).

وقد استخدم بعداً المقاربة/ التحاشي والمعرفة/ السلوك لتتنظيم استراتيجيات التأقلم على المستوى التفصيلي في الدراسات التي تستخدم الاستدلال المنطقي للتصنيفات (Holahan & Moos, 1987; Moos, 1995)، بالإضافة إلى أساليب تحليل العناصر (Tobin et al., 1989). وقد طرح (توبين وآخرون) (Tobin et al., 1989) عرضاً بليغاً للبنية التراتبية للعوامل، مقيسة بقائمة استراتيجيات التأقلم CSI. واتضح من هذه البنية أن ثمانية عناصر

أولية أفرزت عناصر ثانوية مُتمحورة حول المشكلة، أو مُتمحورة حول المشاعر، وكذلك عناصر مقارنة أو تحاشي في المرتبة الثالثة. وقد وصف موس (1995 Moos) المقاربة/ التحاشي بأنها "محور" التأقلم، كما وصف التمييز بين السلوكي/ المعرفي بأنه "أسلوب" التأقلم.

وهناك منظوران منهجيان رئيسيان يبدوان عادةً في أدبيات التأقلم. أولهما، المقاربة الفردية-الداخلية، وتصف ردود فعل الفرد على الضغوط من حيث "أنماط" التأقلم التي يتوقع من الفرد اتباعها تجاه مختلف أنواع الضغوط (Cohen, 1987). وفي هذا المنهج، عادةً ما يُقاس نمط التأقلم بمجرد سؤال المبحوث/ة عن رد فعله/ها تجاه طائفة متنوعة من الضغوط. أما المقاربة الثانية لقياس التأقلم، وهي المقاربة الفردية-الخارجية، فتفترض أن الإنسان يغير استراتيجياته تبعًا لنوع الضغط (Cohen, 1987; Holahan & Moos, 1987; Swindle & Moos, 1992). في هذه المقاربة، يُعتمد على قياسات لكل وضع على حدة؛ لتقييم استراتيجيات التأقلم التي يستخدمها الأفراد كرد فعل على وضع معين.

وقد أيدت الأدلة الإمبريقية في أدبيات التأقلم المقاربة الخارجية-الفردية، حيث إن الأفراد، رغم تفضيلهم لأساليب معينة في التأقلم مع الضغوط، تختلف ردود أفعالهم الفعلية على الضغوط باختلاف سمات الوضع الضاغط (De Ridder 1997 Holahan et al., 1996). وبالتالي، فإن الفهم العميق لاستراتيجيات التأقلم يتطلب أخذ تنوع الأوضاع في الاعتبار. وفي سياق العلاقة الإيذاوية، قد تفضل امرأة ما استراتيجية تأقلم معينة، ولكنها تجد أنه من الضروري أن تكيف تلك الاستراتيجية؛ لتناسب أوضاعًا معينة. فقد تفضل، على سبيل المثال، استراتيجيات المقاربة في مجال العمل لحل المشكلات، بينما تختار استراتيجيات التحاشي للتأقلم مع زوج حاد في عنفه.

قضايا منهجية في بحوث التأقلم كرد فعل على الإيذاء

ربما يكون من نقاط الضعف في أدبيات التأقلم التي تعالج العنف المنزلي، مسألة العينات. فكما يجري في البحوث الإكلينيكية عادةً، قد يعتمد على عينة من طالبات المساعدة. وفي حالة الناجيات من العنف المنزلي، كثيرًا ما تأخذ العينات من دور الرعاية، أو الوكالات

التي تخدم النساء المُعَنَّفَات؛ وهؤلاء قد لا يمثلن كل الناجيات من العنف المنزلي. فقد تختلف المُعَنَّفَات من حيث مستوى العنف الذي واجهته أو الموارد المتاحة لهن.

وقد يجد من فاعلية أدبيات العنف المنزلي المتاحة، كذلك، اعتمادها على الخطط البحثية العابرة للقطاعات. فعلى الرغم من وجود بعض الدلائل التي تشي باستخدام آليات التغذية العكسية في دراسات التأقلم (مثلاً، Moos, 1995; Mitchell & Hodson, 1983)، فإن بحوث التأقلم عادةً ما تجرى بحيث يتم التقييم في لحظة زمنية واحدة، أو بمخططات بحثية ارتجاعية (Wheaton *et al.*, 1997)، قد تغطي فترات زمنية طويلة نسبياً. ولكننا، حتى نستطيع التوصل إلى فهم أكثر عمقاً ودقة للعملية نفسها، وللعلاقات السببية في الضغوط والتأقلم، علينا أن نجمع بيانات طويلة بدرجة أكبر، وفي نقاط زمنية متعددة.

وقد طرحت أدبيات الضغوط الناتج عن صدمة traumatic stress بعض الخطوط الإرشادية حول تقييم عوامل الضغط. ومن ذلك، ما اقترحه ويتون وآخرون (Wheaton *et al.*, 1997) من ضبط الضغوط التراكمي المسبق ومستوى التعرض للصدمة. وقد ذهبوا إلى أن أنواعاً معينة من الضغوط، مثل الإيذاء، قد تخلق سياقاً فريداً يجب أخذه في الاعتبار عند النظر في آثار الضغوط الأخرى. وقد وضعوا "مصنوفة المساوي" (Wheaton *et al.*, 1997, p. 70) في البيئات الانتهاكية، والتي تقابلها عوامل الضغط الأخرى. فالإيذاء قد يكون جزءاً من مجموعة مشاكل مرتبطة فيما بينها، وقد ينشأ من مجموعة المشاكل هذه (Wheaton *et al.*, 1997). وفي هذه الحالة، قد يكون لظروف الحياة الأخرى، وللضغوط الأخرى، أهمية في فهم استجابة التأقلم مع الضغوط محل الدراسة. فعلى سبيل المثال، قد يحدث ضاغط، مثل الإيذاء المنزلي، في سياق عزلة اجتماعية وإدمان الشريك على الكحوليات. هذا فضلاً عن أن هناك جمهرة من الأدلة الإمبريقية التي اختبرت التاريخ السابق على الصدمة بين النساء المُعَنَّفَات، فتوصلت إلى أن الانتهاك الجنسي والجسدي في الطفولة، ووجود تاريخ من الانتهاك الجنسي بعد البلوغ، وغيرها من العلاقات الحميمة الانتهاكية، تقترن كلها بكون المرأة ضحية فيما بعد (على سبيل المثال، Hilberman & Munson, 1977-78; Koss *et al.*, 1994). هذه النتيجة تؤكد على ضرورة ضبط التاريخ السابق في بحوث التأقلم التي تجرى على النساء المُعَنَّفَات. فكل صدمة جديدة قد تكون أشد وطأة بسبب تراكم الضغوط. وقد

يحدث العكس، فيصبح كل ضاغط جديد أقل وطأة نتيجة تحسن التأقلم، أو الإضعاف التدريجي لتأثيره.

هناك تنوع هائل في استخدام قياسات التأقلم عبر مختلف الدراسات؛ مما يزيد من صعوبة إجراء مقارنة حقيقية للنتائج (Follingstad)

(*et al.*, 1988). وكما أشرنا في السابق، نظرًا لتنوع بنى التأقلم، سوف يركز نقاشنا هنا على البنيتين الأكثر شيوعًا في الدراسات: المقاربة في مقابل التحاشي، والتأقلم بالمعرفة في مقابل التأقلم بالسلوك (Cohen, 1987; De Ridder, 1997). ويبدو أنه، حتى الآن، لم يطرح سوى (توبين وآخرون) (1989) (Tobin *et al.*) القياس الإمبريقي الوحيد الذي تم التحقق منه، ويجمع بين بنيتي التأقلم هاتين.

التأقلم مع العنف المنزلي

الأدبيات التي درست التأقلم عند النساء اللاتي عانين انتهاكًا جسديًا من الزوج، أو الشريك الحميم - محدودة نسبيًا. وهو ما حدا بنا، في عرضنا السابق، إلى الاعتماد في معظم البنية النظرية والتنظيم على بحوث التأقلم العامة. هذه البحوث، الأوسع في نطاقها، تتوفر على التأقلم كرد فعل لضغوط الحياة والمنغصات اليومية، التي تشيع بين السكان بوجه عام. ورغم أن العنف المنزلي ليس بغير الشائع، بحال من الأحوال، فإنه يمثل، كما ذهبنا في السابق، مجموعة خاصة من الظروف التي يحدث في إطارها التأقلم (Gondolf & Fisher, 1988).

المؤشرات المبنية باستراتيجيات التأقلم

نظرًا لأهمية السياق، بالنسبة لاختيار استراتيجيات التأقلم (Mattlinet *al.*, 1990; Moos & Swindle, 1990)، فمن الأهمية بمكان أن نأخذ في الاعتبار العوامل التي قد تقترن بالكيفية التي تنتهجها المرأة للتعامل مع الانتهاك وآثاره الضارة (Dutton, 1993). وقد تناول (لازار، وسوفولكمان) (1984) Lazarus & Folkman القيود التي قد تؤثر على اختيار استراتيجيات التأقلم ومدى فاعليتها؛ وقسموا تلك القيود إلى ثلاثة أنواع: قيود بيئية، وقيود شخصية، وتهديد حاد. وفي حالة المرأة المعنفة، هناك العديد من أمثلة القيود التي نستطيع ذكرها. فهناك، على سبيل المثال، افتقاد العلاقات الاجتماعية، والذي يمكن اعتباره

قيداً بيئياً. ومن القيود الشخصية يمكننا ذكر احتياجات الاعتمادية العالية. كذلك، يمكن اعتبار كثافة (حدة ووتيرة) الانتهاك العاطفي أو الجسدي مؤشراً على وجود تهديد حاد. ونظراً لتعدد القيود التي تفرضها البيئة الانتهاكية على التأقلم، فليس بوسعنا فهم سلوكيات التأقلم بين المعتنفات بشكل عميق خارج سياق الانتهاك الجسدي والعاطفي المزمّن (Dutton, 1993; Gondolf & Fisher, 1988).

وتيرة الانتهاك الجسدي

أبرز سمتين تتضحان عند دراسة العنف المنزلي كمشكلة بحثية هما: وتيرة العنف، وحدته. وهناك بعض الأدلة التي تؤيد وجود علاقة بين وتيرة العنف واختيار المرأة لاستراتيجية التأقلم. وقد درس هربت وآخرون (Herbert *et al.* 1991) استراتيجيات التأقلم بالمعرفة التي استخدمتها نساء بقين مع الشريك المنتهك وأولئك اللاتي تركنه. وقد شملت استراتيجيات التأقلم بالمعرفة حجم التركيز على الجوانب الإيجابية في العلاقة، والتغيرات السلبية في العلاقة، ومدى إجراء مقارنات مع الفئات الاجتماعية الأدنى، والتنسيب الشخصي للانتهاك (Herbert *et al.* 1991). وقد اتضح وجود تمايز من حيث تلك المتغيرات المعرفية بين من بقين في العلاقة الانتهاكية ومن خرجن منها.

فقد أوضحت النتائج، أن من بقين في العلاقة الانتهاكية (34.4% من العينة الأصلية البالغة 130 امرأة) لم يُعربن عن وجود علاقة بين وتيرة الانتهاك الجسدي، ونوعيات الاستراتيجيات المعرفية التي استخدمتها. بيد أن علاقة سلبية واضحة ظهرت بين وتيرة الانتهاك اللفظي، واستخدام المقارنة مع الفئات الاجتماعية الأدنى. وقد ذكر المؤلفون أن تلك النتائج جاءت متشابهة في العينة بأسرها. غير أنهم ركزوا على من بقين في العلاقة الانتهاكية، وأعطين معاملات ارتباط محددة لهذه المجموعة فقط.

كذلك تمت دراسة وتيرة الانتهاك في علاقته بالتأقلم بالمقاربة. فقد قارن جوندولف وفيشر (Gondolf and Fisher 1988) بين المقيّمات في دور الرعاية وغير المقيّمات، فوجد أن من قررن اللجوء إلى دور الرعاية كن قد واجهن انتهاكات بوتيرة أعلى ممن لم يلجأن إلى تلك الدور. وهو ما قد يوحي بأن استخدام بعض أشكال التأقلم بالمقاربة يميل للارتفاع مع تزايد

وتيرة الانتهاك. ودرس ميتشل وهدسون (Mitchell and Hodson 1983) العلاقة بين وتيرة الانتهاك من جانب، ومختلف أشكال التأقلم السلوكي الإيجابي، والتأقلم المعرفي الإيجابي، والتأقلم بالتحاشي من جانب آخر. ووجدوا في العينة التي بلغت 60 امرأة، أن استخدام التأقلم بالتحاشي يزداد مع ارتفاع وتيرة العنف الجسدي الذي تلقاه المرأة. ولكنهم لم يتوصلوا إلى وجود ارتباط مهم بين وتيرة الإيذاء وحجم التأقلم المعرفي الإيجابي، أو التأقلم السلوكي. ويبدو أن هناك تناقضاً بين تلك النتائج والنتائج التي توصل إليها جوندولف وفيشر (Gondolf and Fisher 1988). على أن الاستراتيجيات الإيجابية الرامية إلى الهروب من الانتهاك مثل: اللجوء إلى دور الرعاية، أو الهجر، أو التقاضي ربما تكون مرتبطة بسياقات ومؤشرات تنبؤية مختلفة عن تلك التي ترتبط بها الاستراتيجيات الإيجابية المستخدمة أثناء الوجود في العلاقة مثل: النقاش مع المنتهك، أو الاتصال بالشرطة، أو التحدث إلى صديقة.

ومن المهم أن نشير إلى أن تلك الدراسات (Gondolf & Fisher, 1988; Herbert *et al.*, 1991) توصلت إلى أن الأشكال الإيجابية من التأقلم المرتبطة ارتباطاً كبيراً بتوتيرة الانتهاك كانت هي التي خرجت بالمرأة من العلاقة التي تمثل خطراً عليها مثل: الخروج التام من العلاقة، أو المكوث في دار رعاية. ولكن عندما اختُبرت أشكال أخرى من التأقلم الإيجابي مثل: التحدث إلى صديقة، أو محاولة معرفة المزيد عن الوضع لم يتم التوصل إلى وجود علاقة ذات بال مع وتيرة العنف (Mitchell & Hodson, 1983). ربما كان لتوتيرة الإيذاء التأثير الأكبر على استراتيجيات التأقلم، حينما تتجلى الحاجة للخروج من الوضع الانتهاكي. غير أن هذا التفسير للنمط الذي توصلت إليه النتائج يجب النظر إليه باحتراز، حيث إن أحداً من الباحثين لم يختبر هذه الفرضية بشكل مباشر.

حدة الإيذاء البدني

تعتبر حدة الإيذاء البدني مؤشراً آخر على كثافة الانتهاك، يمكن أن يبنى باستراتيجيات التأقلم المستخدمة. فقد توصل ميتشل، وهدسون (Mitchell and Hodson 1986) إلى ارتباط المستويات الأكثر ارتفاعاً من العنف بالاستراتيجيات التي تميل بشكل أكبر إلى التحاشي. كذلك فإن النساء اللاتي تلقين إيذاءً أكثر حدة عادة ما يلقين أقل الدعم من الصديقات عند محاولة التحدث عن الإيذاء. وتلك نتائج تشير إلى احتمال وجود علاقة بين

مختلف أنواع التأقلم. فربما تميل النساء اللاتي يلقين ردود فعل سلبية على استراتيجياتهن الإيجابية مثل طلب الدعم الاجتماعي إلى أن يصبحن أكثر ميلاً للانخراط في رد فعل متحاشي.

وقد استخدم ميتشل، وهدسون (1986) Mitchell and Hodson كذلك المنظور الإيكولوجي لاختبار نموذج للعوامل المرتبطة فيما بينها في جهود التأقلم لدى المعتقات. وقد جاءت النتائج متسقة مع ما توصلوا إليه في دراسة سابقة، حيث ثبت لديهم وجود علاقة بين حدة الإيذاء ومتغيرات الدعم الاجتماعي، وذهبوا إلى أن الإيذاء كلما زادت حدته، زادت العزلة الاجتماعية القهرية لدى المرأة. كذلك كانت هناك علاقة عكسية بين حدة العنف، وعدد أعضاء شبكة الدعم الاجتماعي، وكذلك عدد العلاقات الاجتماعية التي تكونت بشكل مستقل عن الشريك المنتهك. ومصدراً لنتائج بحثهم السابقة كذلك، وجدوا أن حدة الإيذاء مرتبطة بزيادة احتمالات تحاشي صديقات المرأة لها عند طلبها للدعم منهن. تكشف تلك النتائج إذن، عن أن العنف الأكثر حدة يخلق، بسبل مباشرة وغير مباشرة، صعوبات أكبر أمام استفادة المرأة من الدعم الاجتماعي بوصفه مصدراً للتأقلم. وذلك أن النساء اللاتي تعرضن لإيذاء حاد إما أن تنعزلن بمحض إرادتهن عن المعارف، أو تصبح صديقاتهن أقل رغبة أو قدرة على مساعدتهن.

ووصف ميتشل، وهدسون (1986) Mitchell and Hodson كذلك، العلاقة بين حدة العنف وبين ثلاثة أنواع من سلوك التأقلم: المعرفة الإيجابية، والسلوك الإيجابي، والتحاشي. وقد اختبرا التعرض للعنف في الطفولة، والموقف من الأدوار الاجتماعية للمرأة بوصفها عاملين مؤثرين في العلاقة بين حدة العنف ونوعيات استراتيجيات التأقلم المتبعة. وأظهرت النتائج أن المرأة التي لم تشهد عنفاً في أسرتها الأصلية أكثر ميلاً لاستخدام استراتيجيات التأقلم الإيجابية مع زيادة حدة العنف؛ ولم تظهر علاقة ذات بال بين حدة العنف والتأقلم بالتحاشي في هذه العينة الفرعية. أما النساء اللاتي شهدن عنفاً في أسرهن الأصلية، فقد ملنَ لاستخدام استراتيجية التحاشي بدرجة أكبر من استخدامهن للتأقلم الإيجابي في الاستجابة للعنف الجسدي المتزايد في حدته. وتوصل ميتشل وهدسون Mitchell and Hodson (1986)، كذلك، إلى وجود نمط مشابه عند اختبارهن للمواقف من أدوار

النساء بوصفها عاملاً مؤثراً. فقد وجدنا أن المرأة المُعَنِّفة المحاطة بمواقف أقل تقليديةً تجاه أدوار النساء في المجتمع تميل إلى استخدام استراتيجيات التأقلم السلوكية الإيجابية؛ كرد فعل على العنف الحاد، بينما تميل المرأة التي تعيش وسط مواقف أكثر تقليدية إلى استخدام السلوكيات الإيجابية بدرجة أقل، عندما تزداد حدة العنف. وبناء على ذلك، فإن التعرض للعنف في البيت في مرحلة الطفولة ومدى المواقف التقليدية تجاه النساء، كلاهما يؤثر في العلاقة بين حدة العنف ونوعيات استراتيجيات التأقلم التي تتبناها المرأة.

وَحَلَّصُ الباحثان إلى أن التعرض لبيئة عنيفة في الطفولة، ولمواقف أكثر تقليدية تجاه أدوار النساء، كلاهما يساهم في تبنيها لسبل تأقلم أقل فاعلية عندما تواجه مستويات متزايدة من العنف. هذه الدراسة تطرح خطة رصينة لدراسة دور حدة العنف في تحديد استراتيجيات التأقلم؛ لأنها اختبرت عوامل تأثير مهمة. فلو لم يختبر الباحثان الآثار التفاعلية لحدة العنف وغيرها من مؤشرات التنبؤ—لربما خلصا إلى أن حدة العنف لا دور لها في استراتيجيات التأقلم التي تتبناها المرأة للتعامل مع العنف. لذلك، فربما وفرت لنا دراسة العوامل الشخصية والسياقية معاً (Moos & Swindle, 1990) بيانات مفيدة فيما يتعلق بالتأقلم مع العنف المنزلي.

وقد توفر بحث هربرت، وآخرون Herbert *et al.*, 1991 على دراسة عامل حدة الإيذاء، مع التركيز على الاستراتيجيات المعرفية التي تتبناها المرأة عندما تظل في العلاقة الانتهاكية، والعوامل المقترنة بقرارها الرحيل عن تلك العلاقة. وتوصل الباحثون إلى أن الإيذاء الجسدي المتوسط أو الحاد، ليس لأي منها علاقة ذات بال باستراتيجيات التأقلم المعرفية. بيد أن هذه الدراسة أوضحت أن حدة العنف كانت تنبئ بانتهاج استراتيجيات سلوكية إيجابية متمثلة في الخروج من العلاقة. على أن نتائج هذه الدراسة تتناقض مع النتائج التي توصلت إليها دراسة طولية على الأزواج الذين يعيشون علاقة انتهاكية، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة الأخيرة أن حدة إيذاء الزوج للزوجة جسدياً في اللحظة 1 لم تنبئ بما إذا كان الزوجان سيظلان معاً أو ينفصلا بعد سنتين ((Jacobson *et al.*, 1996). بيد أن حدة العنف لم يجر تقييمها، للأسف الشديد، إلا في البداية فقط، وبالتالي، لم يمكن اختبار أنماط تزايد أو تراجع مستويات العنف وعلاقتها بوضع العلاقة عند المتابعة بعد سنتين.

ويبدو أن التغيير في حدة الإيذاء مرتبط بتغير مقاربة المرأة للتأقلم مع العنف. فقد أورد ميلدروبرت (Milder and porter 1983) أدلة على إلقاء المرأة المعنفة باللائمة على زوجها عن إيذائه لها، بأكثر مما تلوم نفسها على تزايد حد العنف. وفي دراسة كيفية على عينة صغيرة من نزيلات الدور (ن=15)، توصل فيرارو، وجونسون (Ferraro and Johnson 1983) إلى أن التحول المفاجئ في حدة الإيذاء اقترن بتحول المرأة من استراتيجيات التأقلم المعرفية إلى استراتيجيات سلوكية أكثر إيجابية، مثل هجر العلاقة كرد فعل على العنف. ويبدو أن هؤلاء النساء تحولن إلى الاستراتيجية السلوكية الإيجابية عندما أدركن فجأة أن الإيذاء قد يودي بحياتهن (Ferraro & Johnson, 1983).

وأيدت تلك الدراسة دراسة أخرى اعتمدت على عينة أكبر بكثير (ن = 100) وعلى التحليلات الكمية (Rusbult & Martz, 1995). وتشير هذه الدراسة بأن الإيذاء الجسدي عندما يتزايد، تترجع احتمالات عودة المرأة إلى الشريك المنتهك. كذلك، توصل فولينجستاد، وآخرون (Follingstad et al. 1991) إلى أن الاستقرار النسبي في حدة الانتهاك ينبئ بسلوكيات التأقلم. فالنساء اللائي شهدن مستويات مستقرة من الانتهاك كن أكثر ميلاً للجوء إلى الخدمات النفسية الخاصة بالانتهاك تحديداً، أكثر من أولئك اللائي كان العنف الذي يتعرضن له يشهد تزايداً أو تراجعاً. على أن من عانين من إيذاء أقل حدة عبر فترة من الزمن لجأن إلى الخدمات النفسية من أجل مشكلات أخرى بوتيرة أعلى من نظرائهن اللاتي عانين من حدة متزايدة، أو متذبذبة من الإيذاء. تطرح علينا تلك النتائج صورة شديدة الاختلاط حول كيفية تأثير حدة الإيذاء على طلب المرأة للمساعدة، ولكن يبدو أن تغير مستويات الإيذاء يفضي إلى تغير استراتيجيات التأقلم.

ويبدو أن حدة العنف والتغير في الحدة مرتبطان بشكل متباين مع اختلاف أشكال سلوك التأقلم. فربما اقترن تزايد الحدة بالأشكال الأكثر إيجابية للتأقلم السلوكي، ولكن ذلك ينطبق فقط على السلوكيات التي يرجح أن تنهي الإيذاء، مثل: هجر العلاقة، أو اللجوء إلى القضاء الجنائي. أما مساعي التأقلم "الإيجابي" الأخرى، من قبيل التحدث إلى الصديقات، أو اللجوء إلى الخدمات النفسية، فلا يرجح أن تفيد في أوضاع الانتهاك ذات الخطورة

المتزايدة. فربما أدى تزايد العنف إلى تثبيط المرأة عن أساليب التأقلم التي تساعد على البقاء في العلاقة والتعامل مع العنف بدلاً من إخراج نفسها أو شريكها المنتهك من العلاقة.

طول مدة العلاقة

من المعقول طبعاً أن تكون حدة العنف، ووتيرته - العاملين اللذان حظيا بنصيب الأسد من الاختبار في الأدبيات التي تناولت المرأة المُعْتَفَّة. ولكن طول العلاقة الانتهاكية بوصفه عاملاً طويلاً مهمًا، عادةً ما كان يحظى بعناية أقل في دراسة جهود المرأة للتأقلم. فطول العلاقة الانتهاكية يمكن أن يغير من استجابات تأقلم المرأة مع مرور الزمن. وقد اختبر بعض الباحثين طول مدة العلاقة بوصفها مؤشراً على الاستثمار (Rusbult & Martz, 1995). وذهب هذا المفهوم إلى أن المرأة كلما طالَّت المدة التي قضتها في العلاقة، شعرت بإصرار أكبر على إنجاحها، خاصةً إذا لم يظهر الإيذاء إلا في فترة متأخرة من العلاقة.

وقد اهتم روزبلت ومارتز Rusbult & Martz, 1995 في رؤيتها لطول مدة العلاقة بوصفها مؤشراً على مستوى الاستثمار، بتوقع مستوى الالتزام بالعلاقة، وما إذا كانت المرأة ستظل مع الشريك المنتهك، أم تهجره. وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة الطولية أن العلاقة الأطول أمداً تنبئ بمستوى أعلى من الالتزام بها (أي توجه أقل للانفصال، وأعلى للعودة إلى الشريك). ووجدوا أن هناك اتجاهاً غير ذي بال لارتباط العلاقة طويلة الأمد بالعودة الأسرع للشريك المنتهك.

الموارد المتاحة

من التبعات المهمة الحاسمة للعديد من العلاقات الحميمة الانتهاكية، تقليص تواصل المرأة مع الموارد التي قد تساعد على التأقلم مع العنف، كما ذكرنا في السابق. فعلى سبيل المثال، قد يمنع الشريك المنتهك المرأة من العمل خارج المنزل، وهو ما قد يؤدي إلى الحد من علاقاتها الاجتماعية، ومواردها المالية الشخصية. وقد ثبت أن الدعم الاجتماعي، والموارد المالية وغيرها من موارد ملموسة؛ يمكن أن تساهم في اختيار المرأة المُعْتَفَّة لاستراتيجيات التأقلم (Moos, 1995).

ويعتبر المال من أشكال الموارد الملموسة الأكثر وضوحًا. فكم المال متاح للمرأة يؤثر في الخيارات المتاحة أمامها للتعامل مع العلاقة الانتهاكية. وقد توصلت دراسة ذكرناها آنفًا (Rusbult & Martz, 1995) إلى أن توافر دخل مستقل، وأعلى، ومبالغ مالية أكبر، مرتبطة كلها بعودة المرأة لشريكها في خلال سنة من التقييم الأول، أو استغراق الأمر فترة أطول. كذلك فقد توصلت دراسة ستراب وباربور (Strubeand and Barbour 1983)، إلى أن اعتماد المرأة اقتصاديًا على الشريك المنتهك، مقيسًا بالوضع الوظيفي والتاريخ الوظيفي، مرتبط بتخاذها قرار ترك العلاقة أو عدم تركها. على أن جاكوبسون، وآخرون (Jacobson et al. 1996) لم يتوصلوا إلى اختلافات ذات بال فيما يتعلق بدخل المرأة، بين الأزواج الذين واصلوا العلاقة وأولئك الذين انفصلوا أو طلقوا عند تقييم المتابعة بعد سنتين. ولكن، ربما لم يتوافر لهؤلاء الباحثين قوة إحصائية كافية لملاحظة التباينات في البيانات التي جمعوها. وعندما قارن جوندولف وفيشر (Gondolf and Fisher 1988) بين نزيلات دور الرعاية وغير النزيلات، توصلوا إلى أن من لم يقمن في دور رعاية النساء المُعَنَّفَات كن يتمتعن بدخول أعلى في المتوسط. فربما وفر النفاذ الأكبر للمال خيارات أوسع في ترتيبات المعيشة أمام المرأة عندما تترك شريكها.

وفي النموذج الإيكولوجي للتأقلم، الذي وضعه ميتشل وهudson (Mitchell and Hodson, 1983, 1986)، اعتُبرت الموارد الشخصية (بما فيها دخل الفرد) أحد محددات الحصول على موارد الدعم المؤسسية (مثل الشرطة)، والموارد الحميمية الأخرى. وقد قاما بقياس الموارد الشخصية بإعطائها درجة مركبة من الدخل، والتعليم، والوضع الوظيفي تمثل جميعًا مؤشرًا على الوضع الاجتماعي-الاقتصادي. وتوقع أن تحدد الموارد الشخصية، والدعم الاجتماعي، والاستجابة المؤسسية بشكل مباشر خيار التأقلم الذي قد تستخدمه المرأة المُعَنَّفَة. وكما توقعنا، فقد اقترنت الموارد الشخصية الأكبر المتوافرة لدى المرأة بتمتعها بعدد أكبر من علاقات الدعم الاجتماعي، وبعدد أكبر من المعارف خارج نطاق معارف الشريك المنتهك. تشي هذه البيانات بأن المرأة المتمتعة بوضع وظيفي أعلى و/ أو دخل أكبر يرجح أن تتمتع، كذلك، بمعارف خارج نطاق المنزل. ولا يخفى أن وجود معارف أكثر يزيد من احتمالات وجود موارد دعم متاحة للتعامل مع الانتهاك. ومن نقاط القوة في هذه الدراسة، أنها اختبرت نوعية الدعم الاجتماعي الذي تتلقاه المرأة المُعَنَّفَة عندما تختار استغلال

موارد الدعم المحتملة المتاحة لها. وهنا أيضًا، كان للمرأة المتمتعة بموارد شخصية أكبر مزية في التمتع بتعاطف أكبر، وتحاشٍ أقل، من الصديقات عند اللجوء إليهن طلبًا للمساندة. وكما سنناقش في القسم التالي، ترتبط استجابة الصديقات بما إذا كانت المرأة تنتهج التأقلم الإيجابي أم المتحاشي في رد فعلها على العنف (Mitchell & Hodson, 1983).

الدعم الاجتماعي

الدعم الاجتماعي متغيرٌ تم اعتباره وسيلة للتأقلم، وكذلك موردًا يساهم في توافر أشكال أخرى من التأقلم. (Aspinwall & Taylor, 1997). وقد أدى اختلاف سُبل تصور دور الدعم الاجتماعي في عملية التأقلم، والنقص النسبي في الدراسات التي تختبر العلاقات المتبادلة بين عناصر التأقلم، إلى خلق بعض التشويش حول الأدوار التي يمكن أن يلعبها الدعم الاجتماعي في مساعدة المرأة على التعامل مع العنف المنزلي. وفي أدبيات التأقلم التي توفرت على دراسة عوامل الضغط العامة، والأحداث السلبية في الحياة، عادةً ما يجري تناول الدعم الاجتماعي بوصفه وسيلة يكتسب بها الفرد نفاذًا إلى الدعم العاطفي، وكذلك وسيلة لاكتساب معلومات متزايدة وقدرة على الفرز الدقيق لعوامل الضغط (Aspinwall & Taylor, 1997).

وقد درس ميتشل وهدسون (Mitchell and Hodson 1983)، كميًا وكيفيًا، الدعم الاجتماعي المتصور وعلاقته باستجابات التأقلم لدى المرأة. وطلبوا من مجموعة من النساء الإفصاح عن الإجابات التي يتلقونها فعليًا من الصديقات عند محاولة الحديث عن الانتهاك في حد ذاته. وقد وجدوا أنها قلّت ردود الفعل المتحاشية التي تتلقاها المرأة من الصديقات، كان من الأرجح أن تنخرط في تأقلم إيجابي: سلوكيًا كان أو معرفيًا. ولكنهم لم يعثروا على علاقة ذات بالٍ بين الردود المتحاشية من الصديقات، والتأقلم بالتحاشي لدى المرأة. ويبدو أن الأرجح هو أن المرأة التي تنتهج تأقلمًا أكثر تحاشيًا لا تفضل، في العادة، التحدث إلى الصديقات عن الانتهاك. غير أن انتهاج استراتيجيات التأقلم التي تميل أكثر إلى التحاشي - ارتبطت سلبًا بعدد الداعمين، وبعده العلاقات من الأصدقاء، وأفراد العائلة، ممن هم خارج دائرة علاقات الشريك المتتهك. ومن المثير للاهتمام، أن كم ردود الفعل المتعاطفة من الصديقات لم يكن له ارتباط مهم بأشكال التأقلم التي تمت دراستها.

ولكن، نظرًا لأن البيانات في تلك الدراسة كانت مرتبطة فيما بينها، فليس من الواضح ما إذا كانت أساليب التأقلم التي اتبعتها النساء هي التي أثرت في شبكاتهن الاجتماعية وردود أفعال الصديقات، أم أن العكس هو الذي حدث. فمن المحتمل أن المرأة المُعتَّفة عندما تراها صديقاتها تنتهج استجابة إيجابية للتأقلم يملن إلى دعمها، وعندما ترى الصديقات أن المرأة تميل إلى التأقلم بالتحاشي، يناين عنها شيئًا ما، فيقل دعمها. وفي المقابل، إذا كان الدعم الاجتماعي يزيد من التأقلم الإيجابي، فإن المرأة التي تميل صديقاتها لمناقشة الانتهاك معها قد تشجع على التأقلم على نحو أكثر إيجابية. وهناك احتمال ثالث، وهو أن تتأثر ردود أفعال الصديقات واستراتيجية المرأة في التأقلم، كلاهما بمتغير ثالث، مثل حدة الانتهاك، أو مستوى السيطرة الذي يمارسه الشريك.

وقد درس داتون وآخرون (Dutton et al. 1994) ظروف نساء حاولن قتل الشريك المنتهك. وافترضوا أن هؤلاء النساء يشعرن بانعزال أكثر من المعتنقات الأخريات، ثم قاموا بدراسة عينتين من النساء المعتنقات، إحداهن عينة قضائية، والأخرى إكلينيكية، فتوصلوا إلى أن المتهمات بقتل أو الشروع في قتل الشريك المنتهك أعربن عن مستويات منخفضة من الدعم الاجتماعي، مقارنة بالمستويات التي ذكرتها العينة الإكلينيكية. واتضح أن النساء في العينة الإكلينيكية كن يشعرن أكثر بالانتماء إلى شبكة اجتماعية، وبتوافر أخريات يقدمن الدعم العاطفي. بيد أن المجموعتين لم تختلفا على نحو ملحوظ في درجة الدعم الاجتماعي المادي الذي تلقينه (مثل المساعدة في الانتقال أو المساعدة بالمال). وفسر الباحثون النتائج على أنها تدل على درجة أعلى من الانعزال الاجتماعي، وما يواكبها من افتقار إلى البدائل المتوقعة لدى النساء اللاتي تحولن، في نهاية المطاف، إلى أقصى درجات العنف بوصفه وسيلة للتأقلم مع الانتهاك الذي كن يعانينه.

وفي دراسة اعتمدت بشكل أكبر على الجانب الكيفي، اختبرت ميلز (Mills 1985) دور الدعم الاجتماعي في تغيير نظرة المرأة إلى الانتهاك. ففي عينة صغيرة من نزيلات الدور، أعربت معظم النساء عن أنهن بدأن يُعدن تقييم الانتهاك في ضوء الرسائل التي تلقينها من أخريات بأن الانتهاك أمر سيء. ومن لجأن إلى التهوين من العنف، أو البحث عن منطوق له، بدأن يغيرن من أساليب تفكيرهن بعد سماعهن آراء أخريات داعمات. هذا النوع من الدعم

عادةً ما يطلق عليه "الدعم الفارز" (على سبيل المثال Aspinwall & Taylor, 1997). في هذه العينة، أتاح هذا الشكل من الدعم للسيدات الانخراط في الخيار الإيجابي المتمثل في الخروج من العلاقة الانتهاكية. وقد خرجت فيرارو وجونسون Ferraro and Johnson (1983) بنتائج مشابهة في دراستها الكيفية لنساء نزيلات دار للمُعنفات. وذكرت سوليفان، وآخرون (Sullivan et al. 1992) أن أكثر من 75٪ من النساء اللاتي شملتهن دراستهم قالوا إنهن يحتجن إلى دعم اجتماعي أكبر، حيث كان هذا الدعم يمثل أعلى احتياج لديهن بعد السلع المادية. من الواضح، إذن، أن هؤلاء النساء كن على اقتناع بأن الدعم الاجتماعي مورد ثمين في جهودهن للتأقلم مع العنف الذي يعانينه.

كما ذكرنا في السابق، لم تتم دراسة العلاقة السببية بين الدعم الاجتماعي والتأقلم، إمبيريقياً. ولكن، على الرغم من نقص البيانات المتعلقة بالسببية، فإن توافر الدعم الاجتماعي ونوعيته عادةً ما تفسران على أنهما من المؤثرات التي تؤثر في استراتيجيات التأقلم التي تتبناها النساء على سبيل رد الفعل تجاه العنف المنزلي. فكلما توافر بصورة أكبر ما تراه النساء من دعم اجتماعي وردود أفعال متعاطفة (في مقابل التحاشي) ممن يقدمون ذلك الدعم؛ كلما يسر ذلك المزيد من التأقلم الإيجابي، ورؤية خيارات أوسع أمام المرأة المُعنفَة. وقد يكون للدعم الاجتماعي أهمية خاصة في زيادة قدرة المرأة المُعنفَة على هجر شريكها المنتهك بنجاح. كذلك فإن الدعم الذي تقدمه الأخريات، من قبيل إعادة تقييم العنف والدعم المادي الملموس، يمكن أن يلعب دوراً فيما إذا كانت المرأة ستشعر أنها عالقة في العلاقة العنيفة Dutton et al., (1994). تلك كلها تفسيرات ممكنة للبيانات. ولكن، على الرغم من ميل العديد من الباحثين إلى تفسير البيانات على هذا النحو، فمن المحتمل أيضاً أن يكون لكيفية تأقلم المرأة مع العنف تأثير على العلاقات الداعمة المحتمل أن تتاح لها. فعلى سبيل المثال، قد تدير العديد من الداعمات ظهورهن إذا شعرن أن المرأة لا تحاول انتشال نفسها من العلاقة الانتهاكية، كما أن المرأة التي تعتمد أسلوب التأقلم بالتحاشي قد تخلق مسافة بينها وبين الأخريات. في ظل كل تلك البدائل الممكنة للتفسير، يتعين على البحوث في المستقبل أن تتوصل إلى استنتاجات سببية.

الفاعلية السابقة لاستراتيجيات التأقلم

اعتماد النساء على استراتيجيات تأقلم معينة إنما يعكس، في حقيقة الأمر، سياقات وعوامل شخصية، وكذلك النتائج المتوقعة من استخدام هذه الاستراتيجيات أو تلك. وبالتالي، فمن محددات اختيار المرأة لاستراتيجية تأقلم معينة النتائج التي حققتها هي من استخدام تلك الاستراتيجية في الماضي (Bowker, 1983). وقد نبعت البحوث في مجال الفاعلية السابقة للتأقلم، جزئياً، من أدبيات استجابة مصادر المساعدة الرسمية وغير الرسمية. فاستجابات مصادر الدعم مثل: الشرطة، وأعضاء الأسرة، لطلب المرأة المساعدة كان إشكالياً في بعض الأحيان، حيث ذكرت بعض النساء حالات رفضت فيها الأسرة والأصدقاء تقديم المساعدة عند تعرضهن للعنف (Ferraro & Johnson, 1983)، أو رفضت الشرطة توقيف زوج منتهك (Dutton, 1993).

وقد طرح بعض الباحثين نموذج تعلم، لشرح كيفية تأثير نتائج استراتيجيات التأقلم السابقة على جهود التأقلم المستقبلية. وذهبت ووكر (Walker 1979) في كتابها الكلاسيكي حول هذا الموضوع إلى أن المرأة التي تبذل محاولات متكررة وفاشلة لإنهاء العنف في علاقتها ينشأ لديها، بالتعلم، شعور بالعجز فتتوقف عن محاولات اتباع الاستراتيجيات التي اتبعتها في السابق. كذلك طرحت داتون (Dutton 1993) نوعاً من نماذج التعلم، أوردت فيها استراتيجيات تأقلم فاشلة (مثل الاتصال بالشرطة)، بوصفها تجارب تعلمت منها المرأة أن استراتيجيات معينة ليست بالناجعة، وبالتالي يتراجع استخدامها لها.

وفي نموذجها الإيكولوجي لاستجابات التأقلم، نظر ميتشل وهudson Mitchell and Hodson (1986) في الاستجابات المؤسسية، واستجابات الداعمين الاجتماعيين بوصفها عوامل مهمة مرتبطة باستراتيجيات التأقلم التي تنتهجها المرأة المعنفة. وطلب ممن أجريت عليهم الدراسة أن تمنحن درجة لمدى المساعدة التي تلقينها من الشرطة، والمحامين، والمحللين النفسيين، بناءً على خبراتهن السابقة. وتبين أن من ذُكرن أنهن قد تلقين مساعدة أكبر من المصادر المؤسسية انتهن أساليب تأقلم معرفية وسلوكية أكثر إيجابية. أما من تلقين استجابات أكثر تحاشياً من الصديقات فقد لجأن بدرجة أقل إلى استجابات التأقلم المعرفية والسلوكية الإيجابية. هذه الأدلة يمكن تفسيرها على أنها تعني أن استجابات التأقلم من المرأة

أثرت في استجابات المحيطين بها للانتهاك، أو أن المرأة غيرت مقاربتها للتأقلم بعد الاستجابات الأقل إفادة من المصادر الخارجية.

وقد درس بعض الباحثين (Bowker, 1983; Pagelow, 1984) الاستجابات المؤسسية في سياق وصف جهود المرأة في طلب المساعدة. واستشهد بيجلو Pagelow (1984) بالعديد من الدراسات التي توصل فيها باحثون إلى الشيوع النسبي لتلقي القليل جدًا من المساعدة من الشرطة عند اتصال المرأة بها، أو حتى عدم تلقي أي مساعدة على الإطلاق. وطلب بوكر (Bowker 1983) من النساء اللاتي شملتهن دراسته أن تقيمن مستوى نجاح مختلف مصادر المساعدة في مساعدتهن فعليًا على التعامل مع الشريك العنيف. ووجد أنهن قد منحن الشرطة تقييم "ناجح جدًا" أو "ناجح إلى حد معقول" في 34٪ من الحالات، و"غير ناجح إلى حد ما"، أو "غير ناجح تمامًا" في 33٪ من الحالات. وتم كذلك تقييم وكالات الخدمات الاجتماعية في هذه الدراسة، من حيث مستوى إفادتها؛ حيث حصلت على تقييم "ناجحة إلى حد معقول" على الأقل في 59٪ من الحالات، و"غير ناجحة إلى حد ما"، أو "غير ناجحة إطلاقاً" في 19٪ من الحالات. أما المحامون ووكلاء النيابة، فقد قيمت المرأة إفادتهم بأنها "ناجحة بدرجة معقولة"، على الأقل، في 59٪ من الحالات، و"غير ناجحة إلى حد ما"، أو إطلاقاً في 20٪ من الحالات. وقيمت النساء رجال الدين بأنهم "ناجحون بدرجة معقولة على الأقل"، في 55٪ من الحالات، و"غير ناجحين إلى حد ما، أو إطلاقاً" في 24٪ من الحالات. وبالنسبة لمصادر المساعدة غير الرسمية، قيمت النساء الأسرة تقيماً مرتفعاً، حيث حصلت على تقييم "ناجحة بدرجة معقولة على الأقل"، في 80٪ من الحالات، والتقييم نفسه حصل عليه الأنساء في 53٪ من الحالات. أما الجيران والأصدقاء فقد حصلوا على تقييم "مفيد للغاية" و"ناجح" في 75٪ و84٪ من الحالات على الترتيب. وعندما بحثت المرأة عن مأوى مؤقت لدى الأصدقاء، أو الأسرة، أو مراكز المرأة، كان تقييمها أن 96٪ من هذه الحالات كانت "ناجحة بدرجة معقولة" على الأقل.

من المحتمل أن تكون المرأة المعنفة قد اتجهت، في كل مصادر المساعدة التي ذكرناها، إلى من توسمت فيهم حسن استقبالها (Bowker, 1983). وربما اختلفت توقعاتها باختلاف مصدر المساعدة، حتى قبل أن تقوم بأي مسعى شخصي للجوء إليه. فقد تتوقع النساء المعنفات، على سبيل المثال، مساعدة من الشرطة أكبر من تلك التي قد يقدمها رجال الدين.

وبالتالي قد تميل في اختيارها لمصدر المساعدة في المستقبل على درجة وفاء هذا المصدر أو ذلك بتوقعاتها في الماضي. وقد كان هناك ميل عام من النساء للجوء إلى مصادر المساعدة الرسمية بأعداد متزايدة مع استمرار تعرضهن للإيذاء (Bowker, 1983). ولكن، للأسف، لم توفر البيانات معلومات عن مختلف أنماط المصادر الخارجية التي لجأت كل امرأة لاستخدامها. بيد أن البيانات التي تم جمعها حول وتيرة لجوء المرأة إلى مختلف مصادر المساعدة - جاءت متسقة مع تقييمات مدى الإفادة. وكان المصدر الأكثر شيوعاً من المصادر غير الرسمية هو الأصدقاء وأعضاء الأسرة، والمصادر الرسمية الأكثر شيوعاً هي الخدمات الاجتماعية، والمساعدة القانونية، والشرطة (Bowker, 1983).

الارتباط بين استراتيجيات التأقلم والنتائج

اختبرت بحوث التأقلم، بشكل مكثف، العلاقة بين استراتيجيات التأقلم والنتائج النفسية. بيد أن البحوث التي أُجريت على شريحة النساء المُعَنَّفَات مالت، في العادة، إلى الجانب الوصفي، مع التركيز على نوعيات الاستراتيجيات المستخدمة والآثار النفسية للانتهاك، ولكنها قلما درست العلاقة بين الاثنين. وكما ناقشنا في السابق، فإن النساء اللاتي يُعانين الانتهاك في علاقات حميمية، معرضات إلى العديد من التبعات النفسية السلبية (Gleason, 1993). وقد يلجأن، على الأرجح، إلى العديد من استراتيجيات التأقلم حتى يبقين على قيد الحياة، أو يوقفن الانتهاك في العلاقة، أو يهجرنها (Bowker, 1983). وهناك بعض الأدلة الإمبريقية المحدودة التي اختبرت، تحديداً، الارتباط بين التبعات النفسية وكل أسلوب من أساليب التأقلم التي انتهجتها النساء المُعَنَّفَات. وهناك ثلاث حالات نفسية هي الأكثر دراسة فيما يتعلق بالعنف الأسري وهي: الاكتئاب، واضطراب ضغط ما بعد الصدمة، وتقدير الذات.

الاكتئاب

ترتفع معدلات الاكتئاب بين النساء المُعَنَّفَات، كما يشهد على ذلك أحد عروض أدبيات البحث (Holzworth-Munroe et al., 1997)، والذي كشف عن أن المعدل الشائع للاكتئاب بين المُعَنَّفَات يزيد عن 50٪، ويرتفع في بعض الأحيان، إلى 83٪ كما تشير بعض

التقارير. واكتشفت جليسون (Gleason 1993)، باستخدام المقابلات التشخيصية المنظمة، إصابة 63٪ من عينة النساء نزيلات الدور، و81٪ من المعتقات اللاتي يعشن في المجتمع بالاكتئاب الرئيسي. وتوصلت الدراسة نفسها إلى أن 17٪ من نزيلات الدور و35٪ ممن يعشن في المجتمع من المعتقات تنطبق عليهن أعراض الاكتئاب الجزئي. وأشارت الباحثة إلى أن بعض الحالات قد يتم تشخيصها بأنها مصابة بالاكتئاب الرئيسي والاكتئاب الجزئي معاً، ولكنها لم تورد معدلات للاعتلال المشترك. وتوصل كاسكاردي وأوليري (Cascardi and O'Leary 1992) إلى أن 52٪ من النساء اللاتي شملتهن دراستهما، وهن من طالبات العلاج، تنطبق عليهن أعراض المراحل الحادة من الاكتئاب، استناداً إلى قياس التقرير الذاتي. وفي عينة أوسع من النساء اللاتي أجبن على إعلان خاص بدراسة لمشكلات العلاقات الجادة، كانت 28٪ من المعتقات مصابات باكتئاب من متوسط إلى حاد، و11٪ بالاكتئاب الحاد، استناداً إلى قياس التقرير الذاتي (Campbell et al., 1997).

وقد توفر عدد محدود من الدراسات على موضوع العلاقة بين مختلف استراتيجيات التأقلم والاكتئاب. ومنها دراسة كامبل، وآخرين (Campbell et al., 1997) التي توصلت إلى أن "الاعتماد على الرعاية الذاتية" يتنبأ سلبياً بالاكتئاب. وقد تم قياس الاعتماد على الرعاية الذاتية في تلك الدراسة عن طريق استبيان يتم منح المجيبة عليه درجة مركبة تعكس قدرة المرأة على رعاية صحتها العقلية والجسدية بنفسها. ولم تقتصر عناصر الاستبيان على ما يتصل بحل المشكلات واتخاذ القرار فقط، بل شملت أيضاً ما يتصل برؤية الذات ومستويات الطاقة البدنية، وهما من العناصر التي يمكن اعتبارها مؤشرات على الاكتئاب. وعلى ذلك، فيبدو أن هناك بعض التداخل في التصور الذي طرحته تلك الدراسة للتأقلم وللاكتئاب. هذا التداخل يفرض صعوبة على الخروج بتفسيرات للارتباط بين التأقلم (الاعتماد على الرعاية الذاتية) والاكتئاب. ومن منظور يميل أكثر إلى الجانب المعرفي، توصل ساتو وهايبي (Sato and Heiby 1992) إلى أن التقييم "الواقعي" للمسؤولية عن الانتهاك، والوتيرة المنخفضة للتدعيم الذاتي الإيجابي مقترنان بالمستويات المرتفعة من الاكتئاب. وعلى خلاف ما توقعاه، لم يمثل ضعف إثبات الذات، وانخفاض الدعم الاجتماعي، ولوم الذات سلبياً، مؤشرات ذات بال على حدوث الاكتئاب. وقد فسرا ذلك بأن تلك النتائج ربما كان سببها التداخل بين متغيرات التنبؤ.

وقد قارنت إحدى الدراسات الطولية وضع الأزواج في العلاقة الانتهاكية بعد ثلاث سنوات من المقابلة الأولى (Quigley & Leonard, 1996). وأظهرت نتائج الدراسة أن النساء اللاتي تبن في مقابلة المتابعة أن أزواجهن قد توقفوا عن ممارسة العنف تجاههن، كان متوسط درجة الاكتئاب لديهن منخفضاً. أما من واصل أزواجهن ممارسة العنف تجاههن، فكانت مستويات الاكتئاب لديهن أكثر ارتفاعاً. تشي تلك البيانات بأن المرأة قد تستطيع التعافي، نوعاً ما، من الآثار النفسية السلبية للانتهاك إذا ما أحدث شريكها تغييراً حقيقياً في سلوكه.

تذهب أدبيات التأقلم العامة إلى وجود ارتباط بين المستويات الأعلى من الاكتئاب والمستويات المرتفعة من التأقلم بالتحاشي (Billings & Moos, 1981). ولكن، ليس من الواضح إلى أي مدى توجد علاقة متبادلة بين الاكتئاب وبين التأقلم بالتحاشي. ويبدو أنه من المرجح أن يؤدي التأقلم بالتحاشي إلى المزيد من الاكتئاب، وأن وجود أعراض أكثر للاكتئاب قد تفضي بالمرء إلى زيادة اللجوء إلى التأقلم بالتحاشي. ويزيد من تعقيد المشهد لدى النساء المُعتقات وجود العنف أو التهديد به، والذي يقترن بالسلوك الانسحابي (Walker, 1991). وهناك كذلك إمكانية الاقتران باضطراب ضغط ما بعد الصدمة، والذي قد ينطوي على عنصر التحاشي.

اضطراب ضغط ما بعد الصدمة

يعتبر اضطراب ضغط ما بعد الصدمة من التشخيصات الشائعة بين النساء المُعتقات، مثله في ذلك مثل الاكتئاب (Holzworth-Munroe et al., 1997; Saunders, 1994). فصدمة حادثة عنف واحدة أو الانتهاك المزمن من قِبَل الشريك؛ يمكن أن يؤدي إلى إصابة المرأة بأي من مجموعة الأعراض المتمثلة في استعادة التجربة، أو الاستثارة المفرطة، أو التحاشي. وقد اختلفت تقديرات الباحثين لدى شيوع اضطراب ضغط ما بعد الصدمة بين النساء المُعتقات. فجليسون (Gleason 1993) وجد أن 40٪ من عينة نزيلات الدور التي أُجريت عليها الدراسة، و31٪ من عينة من يعشن في المجتمع تنطبق عليهن معايير تشخيص الإصابة باضطراب ضغط ما بعد الصدمة. أما سوندرز (Saunders 1994) فتوصل إلى أن

60% من عينة النساء طالبات المساعدة بوكالات العنف المنزلي، ووكالات أخرى، مصابات بهذا الاضطراب. وفي دراسة اعتمدت على مصادر أكثر تنوعاً للمشاركات، وصلت نسبة الإصابة باضطراب ضغط ما بعد الصدمة إلى 81% بين المنتهكات جسدياً، و63% بين من عانين من الانتهاك العاطفي (Kemp et al., 1995). وقد كانت نسبة لا بأس بها من العينة التي اعتمدت عليها هذه الدراسة من طالبات العلاج، وهو ما يفسر، جزئياً، الارتفاع الواضح في معدلات الإصابة بهذا الاضطراب في العينة.

كما ذكرنا آنفاً، فإن وجود أعراض التحاشي المتعلقة بالإصابة باضطراب ضغط ما بعد الصدمة، قد يؤدي بالمرأة إلى انتهاج سلوكيات تأقلم تعتبرها الأدبيات الإكلينيكية والبحثية - عادةً - سوء تكيف (Walker, 1991). وقد جرى الربط بين التأقلم بفك الاشتباك وبين المستويات المرتفعة من أعراض اضطراب ضغط ما بعد الصدمة لدى النساء المُعَنَّفَات Jones & Barlow, 1995) ولدى مجموعات صدمة أخرى كذلك (Kemp et al., 1995). واقترنت أعراض التحاشي، على وجه الخصوص، بالتأقلم بفك الاشتباك. بيد أن كون معامل الارتباط في إحدى الدراسات هو 39% يعني على ما يبدو أن التحاشي في اضطراب ضغط ما بعد الصدمة والتأقلم بفك الاشتباك أمران متمايزان (Kemp et al., 1995).

هناك أبحاث محددة اختبرت علاقة تأقلم المرأة بأعراض اضطراب ضغط ما بعد الصدمة. فقد أجرت سوندرز (Saunders 1994) دراسة على المُعَنَّفَات طالبات المساعدة من الوكالات الحكومية، وهو شكل يعتبر أكثر إيجابية للتأقلم، فوجدت أن معدلات الإصابة باضطراب ضغط ما بعد الصدمة أكثر ارتفاعاً بين طالبات المساعدة من الوكالات المتخصصة في خدمات المرأة المُعَنَّفَة؛ بيد أن تلك العلاقة اختفت بعد ضبط درجة العنف التي مرت بها المرأة. كذلك ارتبط الشعور بضعف الدعم الاجتماعي بالمستويات المرتفعة من أعراض اضطراب ضغط ما بعد الصدمة (Kemp et al., 1995). على أن تلك الدراسة قيمت حجم الدعم الاجتماعي الذي تشعر به المرأة فقط، وليس نوعية هذا الدعم.

تقدير الذات

يعتبر تقدير الذات من الجوانب الأخرى للصحة النفسية التي تتأثر بالإيذاء. وعادةً ما يقترن الاكتئاب وتقدير الذات كلٌّ منهما بالآخر، بيد أن كاسكاردي وأوليري (Cascardi and O'Leary, 1992) وجدوا أن تقدير الذات أكثر اقتراناً بالانتهاك من اقتران أعراض الاكتئاب به. فلكل من المتغيرين تنوع فريد مع الانتهاك الجسدي. وذهب الباحثان إلى أن تقدير الذات ربما يكون المكون الأكثر استقراراً، بينما تجنح أعراض الاكتئاب إلى التغير نسبياً بمرور الوقت (Cascardi & O'Leary, 1992)

وقد قارنت إحدى الدراسات بين نساء مُعَنَّفَات بوتيرة مزمنة، وأخريات كن مُعَنَّفَات في فترة سابقة من حياتهن، فوجدت أن من لا يزلن في علاقة انتهاكية ينخفض لديهن متوسط مستوى تقدير الذات مقارنة بمن كن منتهكات في السابق، Frisch & MacKenzie (1991). وذهب الباحثان إلى إمكانية وجود ارتباط بين المستوى المتدني من تقدير الذات وتعلم العجز، وبالتالي انتهاك أشكال من التأقلم أقل إيجابية، Frisch & MacKenzie (1991). هذه الصورة توحى بأن تقدير الذات يمكن أن يدخل المرأة في دائرة تشعر فيها بأنها أقل قدرة على الانخراط في تأقلم إيجابي، فيزداد استياؤها من نفسها، وبالتالي تقل أكثر قدرتها على التصرف بنفسها بشكل حازم. على أن هذه الصورة تتناقض نوعاً ما مع الأدلة التي طرحها كامبل، وآخرون (Campbell et al., 1994) والتي لم يظهر فيها ارتباط بين تقدير المرأة المُعَنَّفَة لذاتها ووضع علاقتها عند المتابعة بعد سنتين. وقد خلص الباحثون في هذه الدراسة إلى أن تلك البيانات لا تدعم نموذج تعلم العجز لدى المرأة المُعَنَّفَة.

الخلاصة

تتيح البيانات المتوافرة، حتى الآن، حول استراتيجيات التأقلم التي تستخدمها المرأة المُعَنَّفَة، العديد من الاستنتاجات. فيبدو أن النساء يستخدمن استراتيجيات تميل أكثر إلى التحاشي عندما يكنَّ مستمرات في العلاقة الانتهاكية، ويسعين للتأقلم مع العنف المتواصل فيها. بيد أنه كلما زادت حدة ووتيرة الانتهاك، مالت المرأة المُعَنَّفَة أكثر إلى محاولة اتخاذ خطوات إيجابية والخروج من العلاقة. ومن العوامل التي قد تفرض قيوداً على تلك الجهود،

حجم الالتزام بالحفاظ على العلاقة، والموارد المتاحة لمساعدة المرأة على التأقلم مع الانتهاك على نحو إيجابي ومباشر. وهناك عامل آخر مهم، وهو كيفية استجابة مصادر المساعدة المحتملة، مثل الأصدقاء، والأسرة، والشرطة، والمحكمة. فمن المرجح أن يتولد لدى المرأة التي تتلقى استجابات إيجابية بدرجة أكبر من مصادر المساعدة، شعورٌ أكبر بالثقة في قدرتها على تغيير الوضع، وقد يزداد احتمال لجوئها إلى خدمات الدعم في المستقبل. ومن المهم، بالطبع، أن نعي أن البيانات كانت ستغدو مختلفة نوعاً ما، لو لم تكن قد تمت مقارنة المشتراكات في هذه الدراسة بمن خرجن من العلاقات الانتهاكية على هذه النحو المكثف.

ومن الأهمية بمكان، كذلك، أن نتذكر أن معظم البيانات في هذا الميدان مترابطة فيما بينها. ولكن، على الرغم من تلك الحقيقة، فسر العديد من الباحثين بياناتهم على أنها تحمل استنتاجات سببية. بيد أن اتجاه العلاقة بين المنبئات المقترحة، واستراتيجيات التأقلم لا يمكن إلا افتراضها فقط حتى الآن؛ إذ أنها تحتاج إلى الاختبار ببحوث تجريبية وطولية. وترتبط بذلك، قضية صعوبة اختبار التأقلم كعملية. وقد جرى في السابق تأكيد أن التأقلم، ربما كان مرناً، ودائم التغيير بسبب التغذية المرتدة وتأثير المتغيرات السياقية الأخرى. وقد اتضحت هذه النقطة بجلاء في البحوث التي أجريت على العنف المنزلي على وجه الخصوص، حيث تساهم ديناميات العلاقة الانتهاكية المزمته في تعقيد عملية التأقلم. وإلى أن يتمكن الباحثون من صياغة أسلوب لمراقبة عملية التأقلم، ليس أمامنا إلا الاستمرار في الاعتماد على التقارير الذاتية حول كيفية تغير التأقلم بمرور الوقت وأسباب هذا التغير. وهو ما يجد من الاستنتاجات التي نستطيع الخروج بها حول عملية التأقلم. وهناك، كذلك، مكبات أخرى متعلقة بالأدبيات الحالية، وتشمل العينات المنحازة من وكالات تقديم المساعدات، وشيوع البحوث البيئية، والكم الهائل من التنوع في القياسات المستخدمة في الدراسات المختلفة. كل تلك المشكلات تعوق تطوير نظريات متماسكة ونماذج تفسيرية في مجال بحوث التأقلم مع العنف المنزلي.

ولكن، على الرغم من نقاط الضعف التي تعترى البحوث، فإننا نستطيع الخروج ببعض المعلومات المهمة من النتائج المتوافرة؛ لتساعدنا في التخطيط للعلاج على أسس علمية. فالأدلة المتاحة تثبت أهمية السياقات في اختيار المرأة لاستراتيجيات التأقلم مع العنف في العلاقات الحميمة. فعادة ما تجرب المرأة التي تمر بعلاقة انتهاكية عدة استراتيجيات تأقلم

للتعامل مع الانتهاك، بعضها أكثر فاعلية من البعض الآخر (Bowker, 1983). وكما اقترحت كارلسون (1997) (Carlson)، يتعين على مقدمي العلاج أن ينظروا إلى محاولات المرأة الفاشلة للتأقلم، أو سوء تكيفها، على أنها مساع للتعامل مع وضع مهتد ومرعب. وقد اقترحت التركيز على العلاقة التعاونية مع المرأة المعتنة، بحيث تستطيع من خلال تلك العلاقة أن تبدأ في تطوير إحساسها الخاص بالفاعلية الذاتية في التأقلم مع آثار الإيذاء.

واقترح موس (1995) (Moos)، فيما يتعلق بالتدخلات الرامية إلى تقليص الآثار السلبية لعوامل الضغط في الحياة أن تركز تلك التدخلات على الشخص، وعلى سياق حياته/حياتها في الوقت نفسه. وفي السياق ذاته، ذهبت البحوث التي أجريت على العوامل السياقية للتأقلم إلى أن توفير التدريب للمرأة في مجالات من قبيل مهارات حل المشكلات قد لا يكون ذا فاعلية مهمة إذا ما غابت عوامل الدعم الأخرى التي تساعد على تقليص العنف أو ترك العلاقة كلية. فمن المهم مساعدة المرأة على بناء سبل الدعم التي تحتاجها، حتى تتسع أمامها الخيارات عندما تتخذ القرار حول كيفية التعامل مع الإيذاء. وهناك جوانب أكثر إفادة بالنسبة للتدخلات، وتشمل مساعدة المرأة على زيادة الدعم الاجتماعي ومهارات العمل والنفاد إلى الخدمات الاجتماعية، مثل: المساعدة القانونية، واستصدار أمر بالحماية (Sullivan et al., 1992). وكثيراً ما يكون من الضروري، كذلك، أن يساعد مقدمي الخدمات المرأة على تقليص الأعراض النفسية الناجمة عن إيذائها. وقد اقترحت كارلسون (1997) (Carlson) في هذا الصدد أن تشتمل مرحلة التقييم على أسئلة تساعد المعالج النفسي على فهم حجم التهديد الذي تواجهه المرأة في العلاقة الانتهاكية، وكذلك أي مشوشات معرفية قد تعوق العلاج.

هناك مجالات في بحوث التأقلم لدى المرأة المعتنة يمكن تحسينها لتوفير معلومات أفضل تساعد على فهم العلاقات المتبادلة بين التأقلم والمتغيرات السياقية، كما تساعد كذلك، في تصميم التدخلات. لقد كانت البحوث التي أجريت على التأقلم لدى النساء المعتنقات وصفية في طبيعتها، إلى حد بعيد. لذلك، يتعين على الباحثين في هذا المجال، في المستقبل، أن يعتمدوا على نماذج التأقلم القائمة، أو ينشئوا نماذج جديدة، بوصفها وسائل للفهم، ولإدماج النتائج التي يتوصلون إليها. وقد تمثل نقطة الانطلاق المفيدة في مواصلة جمع المزيد من

البيانات باستخدام بنيتي التأقلم بالمقاربة في مقابل التأقلم بالتحاشي، والتأقلم السلوكي في مقابل التأقلم المعرفي. وقد ساهم جهد توبين، وآخرون (Tobin *et al.*, 1989) في هذا الصدد في دمج النتائج التي توصل إليها العديد من الباحثين والنظريات في مجال التأقلم. ويمكن مواصلة جهودهم بتطبيق الإجراء الذي اتبعوه، وهو "قائمة استراتيجيات التأقلم" في المزيد من المشروعات البحثية. ولا شك، أننا ما زلنا نحتاج إلى المزيد من الأبحاث الطولية، بما أننا لم نستطع، حتى الآن، تحديد اتجاه العلاقات بين التأقلم والمتغيرات السياقية بشكل محدد. كذلك يجب إجراء المزيد من البحوث لاختبار آليات التغذية المرتدة في التأقلم إمبريقياً (على سبيل المثال: Moos, 1986; Mitchell & Hodson, 1997; Aspinwall & Taylor, 1997). وبدراسة المرأة في مراحل مختلفة من العلاقة الانتهاكية، قد نبدأ في فهم كيفية تغير التأقلم على امتداد العلاقة.

المراجع

- Aspinwall, L. G., and Taylor, S. E. (1997). A stitch in time: Selfregulation and proactive coping. *Psychol. Bull.* 121: 417–436.
- Billings, A. G., and Moos, R. H. (1981). The role of coping responses and social resources in attenuating the stress of life events. *J. Behav. Med.* 4: 139–157.
- Bowker, L. H. (1983). *Beating Wife-Beating*, Lexington Press, Lexington, MA.
- Campbell, J. C., Kub, J., Belknap, R. A., and Templin, T. N. (1997). Predictors of depression in battered women, *Violence Against Women*, 3(3): 271–293.
- Campbell, J. C., Miller, P., Cardwell, M. M., and Belknap, R. A. (1994). Relationship status of battered women over time. *Journal of Family Violence* 9(2): 99–111.
- Carlson, B. E. (1997). A stress and coping approach to intervention with abused women. *Fam. Relat.* 46: 291–298.
- Cascardi, M., and O'Leary, K. D. (1992). Depressive symptomatology, self-esteem, and self-blame in battered women. *J. Fam. Violence* 7: 249–259.
- Cohen, F. C. (1987). Measurement of coping. In Kasl, S. V., and Cooper, C. L. (eds.), *Stress and Health: Issues in Research Methodology*, Wiley, New York, pp. 283–305.

- De Ridder, D. (1997). What is wrong with coping assessment? A review of conceptual and methodological issues. *Psychol. Health* 12: 417–431.
- Dutton, M. A. (1993). Understanding women's responses to domestic violence: A redefinition of battered woman syndrome. *Hofstra Law Rev.* 21: 1191–1242.
- Dutton, M. A., Hohnecker, L. C., Halle, P. M., and Burghardt, K. J. (1994). Traumatic responses among battered women who kill. *J. Trauma. Stress* 7: 549–564.
- Ferraro, K. J., and Johnson, J. A. (1983). How women experience battering: The process of victimization. *Soc. Probl.* 30: 325–339.
- Follingstad, D. R., Brennan, A. F., Hause, E. S., Polek, D. S., and Rutledge, L. L. (1991). Factors moderating physical and psychological symptoms of battered women. *J. Fam. Violence* 6: 81–95.
- Follingstad, D. R., Neckerman, A. P., and Vormbrock, J. (1988). Reactions to victimization and coping strategies of battered women: The ties that bind. *Clin. Psychol. Rev.* 8: 373–390.
- Frisch, M. B., and MacKenzie, C. J. (1991). A comparison of formerly and chronically battered women on cognitive and situational dimensions. *Psychotherapy* 28: 339–344.
- Gelles, R. J., and Harrop, J.W. (1989). Violence, battering, and psychological distress among women. *J. Interpers. Violence* 4: 400–420.
- Gleason, W. J. (1993). Mental disorders in battered women: An empirical study. *Violence Vict.* 8: 53–68.
- Gondolf, E.W., and Fisher, E. R. (1988). *Battered Women as Survivors: An Alternative to Treating Learned Helplessness*, Lexington Books, Lexington, MA.
- Goodman, L. A., Koss, A. P., and Russo, N. F. (1993a). Violence against women: Mental health effects. Part II. Conceptualizations of posttraumatic stress. *Appl. Prev. Psychol.* 2: 123–130.
- Goodman, L. A., Koss, A. P., and Russo, N. F. (1993b). Violence against women: Physical and mental health effects. Part I. Research findings. *Appl. Prev. Psychol.* 2: 79–89.

- Herbert, T. B., Silver, R. C., and Ellard, J. H. (1991). Coping with an abusive relationship: I. How and why do women stay? *J. Marriage Fam.* 53: 311–325.
- Hilberman, E., and Munson, M. (1977–78). Sixty battered women. *Victimol.: Int. J.* 2: 460–471.
- Holahan, C. J., and Moos, R. H. (1987). Personal and contextual determinants of coping strategies. *J. Pers. Soc. Psychol.* 52: 946–955.
- Holahan, C. J., Moos, R. H., and Schaefer, J. A. (1996). Coping, stress resistance, and growth: Conceptualizing adaptive functioning. In M. Zeidner & N. S. Endler (eds.), *Handbook of coping: Theory, research, applications* New York: Wiley, pp. 24–43.
- Holzworth-Munroe, A., Smutzler, N., and Sandin, E. (1997). A brief review of the research on husband violence: Part II: The psychological effects of husband violence on battered women and their children. *Aggression and Violent Behavior* 2(2): 179–213.
- Jacobson, N. S., Gottman, J. M., Gortner, E., Berns, S., and Shortt, J. W. (1996). Psychological factors in the longitudinal course of battering: When do the couples split up? When does the abuse decrease? *Violence Vict.* 11: 371–392.
- Jones, J. C., and Barlow, D. H. (1990). The etiology of posttraumatic stress disorder. *Clin. Psychol. Rev.* 10: 299–328.
- Kemp, A., Green, B. L., Hovanitz, C., and Rawlings, E. I. (1995). Incidence and correlates of posttraumatic stress disorder in battered women. *J. Interpers. Violence* 10: 43–55.
- Koss, M. P., Goodman, L. A., Browne, A., Fitzgerald, L. F., Keita, G. P., and Russo, N. F. (1994). *No Safe Haven: Male Violence Against Women at Home, at Work, and in the Community*, American Psychological Association, Washington, DC.
- Lazarus, R. S., and Folkman, S. (1984). *Stress, Appraisal, and Coping*, Springer, New York.
- Mattlin, J. A., Wethington, E., and Kessler, R. C. (1990). Situational determinants of coping and coping effectiveness. *J. Health Soc. Behav.* 31: 103–122.
- Miller, D. T., and Porter, C. A. (1983). Self-blame in victims of violence. *J. Soc. Issues* 39: 139–152.

- Mills, T. (1985). The assault on the self. Stages in coping with battering husbands. *Qual. Sociol.* 8: 103–123.
- Mitchell, R. E., and Hodson, C. A. (1983). Coping with domestic violence: Social support and psychological health among battered women. *Am. J. Commun. Psychol.* 11: 629–654.
- Mitchell, R. E., and Hodson, C. A. (1986). Coping and social support among battered women: An ecological perspective. In Hobfoll, S. E. (ed.), *Stress, Social Support, and Women, The Series in Clinical and Community Psychology*, Hemisphere, New York, pp. 153–169.
- Moos, R. H. (1995). Development and applications of new measures of life stressors, social resources, and coping responses. *Eur. J. Psychol. Assess.* 11: 1–13.
- Moos, R. H., and Swindle, R.W., Jr. (1990). Person–environment transactions and the stressor-appraisal-coping process. *Psychol. Inq.* 1:



آثار التحرش الجنسي الاقتصادية والمهنية على المرأة العاملة^(*)

بقلم: هيذر ماكلولين، وكريستوفر أوجين

وإيمي بلاكستون

ترجمة: شهرت العالم

سوف تواجه العديد من النساء العاملات التحرش الجنسي في مرحلة ما من حياتهن المهنية، وفي الوقت الذي تقوم فيه بعضهن بالإبلاغ عن هذا التحرش، تترك العديدات منهن وظائفهن هرباً من هذه البيئة المزعجة. تبحث هذه الدراسة، باستخدام طريقة الأساليب المختلطة، ما إذا كان التحرش الجنسي، وما يترتب عليه من اضطراب في العمل يؤثر على حياة النساء المهنية. وقد استخدمنا المقابلات المتعمقة، وبيانات المسح الطولي في "دراسة تنمية الشباب"؛ لدراسة تأثير التحرش الجنسي الذي تواجهه النساء في بداية حياتهن المهنية. ووجدنا أن التحرش الجنسي يزيد من الضغوط المالية إلى حد كبير يصل إلى التعجيل بتغيير الوظيفة، كما يمكن أن يُغير بقدر كبير أيضاً إنجاز النساء في حياتهن المهنية.

الكلمات المفتاحية: التحرش الجنسي، النوع الاجتماعي (Gender)، العمل، مرحلة الشباب، الإنجاز.

تجادل الباحثات النسويات أن التحرش الجنسي يسبب أضراراً كبيرة للنساء كمجموعة (MacKinnon 1979). فالتحرش يقوض سلطة النساء في مكان العمل، ويجعلهن كائنات جنسية، كما يعزز القوالب النمطية حول السلوك الملائم للنوع الاجتماعي (McLaughlin, Uggen, and Blackstone 2012; Quinn 2002). ومع ذلك، وعلى المستوى الفردي، يجب أن تُثبت النساء الساعيات إلى اتخاذ إجراءات

(*) HEATHER MCLAUGHLIN, CHRISTOPHER UGGEN, and AMY BLACKSTONE. "THE ECONOMIC AND CAREER EFFECTS OF SEXUAL HARASSMENT ON WORKING WOMEN". GENDER & SOCIETY, Vol 31 No. 3, June, 2017 333-358.

قانونية أن أصحاب الأعمال أو المتحرشين تسببوا في أضرار قابلة للقياس، وقد نجحت دراسات سابقة في توثيق الضرر النفسي الناجم عن التحرش الجنسي (Fitzgerald et al. 2011; Houle et al. 2008; Gruber and Fineran 1997)، لكن القليل من البحوث تمكن من توثيق التكلفة الاقتصادية الملموسة بالنسبة للمرأة العاملة؛ ونظرًا لأن العديد من النساء اللاتي يتعرضن للتحرش يتركن وظائفهن، لتجنب مواصلة العمل في بيئة مثيرة للإزعاج، يُسفر التحرش الجنسي عن عواقب بعيدة المدى على عمل النساء. تخوض النساء في مرحلة الشباب، خلال السنوات العشرين من العمر، خبرة تكرار تغيير العمل ويجدن أنفسهن على "طريق طويل ومتعرج وصولاً إلى سن النضوج" (Settersten and Ray 19, 2010)؛ ونتيجة لذلك، يصعب قياس الآثار المباشرة، وغير المباشرة، للتحرش الجنسي على عمل النساء. وعلى الرغم من أن الدراسات الكمية تتسم في معظمها بأنها معلومات وبيانات قطاعية، فهي تؤسس لوجود روابط كبيرة بين التحرش والعديد من نتائج العمل، مثل: الرضا الوظيفي، ومعدل تغيير العمل. على أن العمل غالبًا ما يتسم بالفوضى، حيث تتولى العاملات مهامًا متعددة في الوقت نفسه، أو يعانين من سرعة معدل تغيير العمل، كل شهر، أو كل أسبوع. وفي حين تساعد الأساليب الكمية في تحديد تأثير التحرش على مسارات حياة النساء الوظيفية، هناك حاجة إلى التحليلات النوعية، لتبيان كيفية تأثير التحرش الجنسي وأسبابه في ما تكشف عنه قصص النساء في العمل.

نستخدم في هذا البحث طريقة الأساليب المختلطة لدراسة العلاقة بين التحرش الجنسي وإنجاز النساء في حياتهن المهنية. وعلى الرغم من أن التحرش يحدث في مجموعة متنوعة من السياقات المؤسسية، بما فيها السكن (Tester 2008) والبيئات التعليمية (Hand and Sanchez 2000; Kalof et al. 2001)، يركز هذا المقال حصريًا على التحرش الجنسي في مكان العمل. وبالاستعانة ببيانات مسح "دراسة تنمية الشباب"، نتناول ما إذا كان التحرش الجنسي يرتبط بالضغوط المالية المباشرة، والإنجاز الاقتصادي على المدى الطويل، في الفترة العمرية الواقعة بين منتصف إلى أواخر سن الثلاثين. قمنا بعد ذلك بتحليل المقابلات التي أُجريت مع مجموعة فرعية من المُجيبات في استبيان "دراسة تنمية الشباب" لتحديد كيفية تأثير التحرش على مسارات النساء الوظيفية على المدى الطويل.

تكلفة التحرش الجنسي

قد يسفر التحرش الجنسي عن آثارٍ ضارةٍ بالصحة البدنية والعقلية (McDonald 2012; Willness, Steel, and Lee (2007). Houleand colleagues فقد أشار هيول وآخرون (2011)، على سبيل المثال، إلى طول فترة هذه الآثار، حيث تعاني النساء اللاتي عانين التحرش من أعراض الاكتئاب لفترة قد تمتد لعشر سنوات، وتربط الدراسة نفسها بين التحرش الجنسي وجوانب أخرى للصحة العقلية، بما فيها الغضب، والشك الذاتي، الذي من المحتمل أن يؤثر على خبرات العمل المستقبلي للنساء أهداف التحرش. ونظرًا لهذه الآثار الصحية الخطيرة، لا يثير الدهشة أن يؤثر التحرش الجنسي على نتائج العمل المباشرة، مثل: انخفاض الرضا الوظيفي (Chan et al. 2008; Fitzgerald et al. 1997; Laband and Lentz Merkin 2008; U.S. Merit Systems Protection Board (1988)، وزيادة التغيب والانسحاب من العمل (Gruber and Bjorn (1984). Loy and Stewart (1982). وقد يضعف الالتزام التنظيمي أيضًا؛ إذا عجز أصحاب الأعمال عن التصدي على نحو كافٍ للمتحرشين أو حماية النساء المستهدفات (Willness, Steel, and Lee 2007). وفي ضوء الأدلة التي تؤكد أن التحرش الجنسي يُعد ممارسة مستمرة الحدوث (Uggen and Blackstone 2004)، إلى جانب أشكال أخرى من إساءة استخدام مكان العمل (Lim and Cortina 2005)، يمكن أن تضع النساء مسؤولية السماح بثقافة تنظيمية مُسمّمة على عاتق أصحاب الأعمال. كما يتعرض الولاء والثقة إلى الخطر عندما يفشل صاحب العمل في اتخاذ الإجراءات اللازمة، أو عندما يُطلق على النساء المستهدفات تسمية "مثيرات الشغب"، اللاتي يلحقن الضرر بالإنتاج، أو سُمعة المؤسسة.

وبالإضافة إلى هذه النتائج في العمل، يُكلف التحرش الجنسي الحكومة الفيدرالية الملايين. فقد قُدرت التكلفة بين عامي 1985 و1987 بمبلغ 267 مليون دولار قبل رسوم التقاضي والتسوية (U.S. Merit Systems Protection Board 1988)، ويرجع أكثر من 200 مليون دولار منها إلى انخفاض الإنتاجية. وفي عام 2015 كلفت اتهامات التحرش الجنسي، المقدمة إلى "لجنة المساواة في فرص العمل بالولايات المتحدة" (2015)، الهيئات والمتحرشين مبلغ 46 مليون دولار، باستثناء التعويضات المالية الممنوحة عن طريق التقاضي.

وهذه التقديرات تقلل بدرجة كبيرة من حجم التكلفة الإجمالية لأصحاب الأعمال؛ نظرًا لعدم الإبلاغ عن معظم حالات التحرش. وعلى الرغم من هذه المحاولات الرامية إلى تحويل التكلفة التنظيمية للتحرش إلى نقود، فإن عدد الأبحاث التي تقوم بتقدير التكلفة الاقتصادية والمهنية للنساء المنفردات أهداف التحرش هو عدد قليل للغاية.

النوع الاجتماعي، والانتقاع المبكر عن الوظيفة، والإنجاز -ويل المدى

ظلت الفجوة بين الجنسين في الدخل دون تغيير لأكثر من عشر سنوات، حيث كان متوسط دخل المرأة في 2012 يعادل ما يقرب من 81٪ من دخل الرجل Bureau of Labor Statistics (2013). ويُسهم هذا الفصل المهني، فضلاً عن تركيز الرجال والنساء في أنواع مختلفة من الوظائف، في هذا التفاوت الكبير في الدخل Gauchat, Kelly, and Wallace 1996; Ranson and Reeves 2012. وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت في مجال التحصيل التعليمي، لا يزال تمثيل النساء زائدًا في مهن "ذوي الياقات الوردية" (مثل: البيع بالتجزئة، وخدمات الطعام، وأعمال الرعاية) التي تتسم عادة بتدني المكانة وانخفاض الأجر. تُفضل بعض النساء مثل هذه الأعمال؛ بينما تُدفع نساء أخريات إلى خارج مجالات العمل الذكورية من خلال سياسات وممارسات تمييزية تضر بهن Ecklund, Lincoln, and Tansey 2012; Prokos and Padavic 2005. وفي واقع الأمر، تصف دراسة حول المحاميات (Rosenberg, Perlstadt, and Phillips's 1993)، التمييز والتحرش باعتبارها تكتيكات من شأنها تدمير مكانة النساء المهنية. وبالمثل، تشير دراسة Cha and Weeden (2014) إلى أنماط "العمل الإضافي" القائمة على النوع الاجتماعي، لا سيما في المهن الفنية والإدارية، لتوضيح فجوة الأجور بين الجنسين. توجد هذه القواعد والممارسات القائمة على النوع الاجتماعي داخل المؤسسات، وتحدد وضع التراتبية الهرمية القائمة (Acker 1990; Lopez, Hodson, and Roscigno 2009; Roscigno 2011).

يوجد توثيق جيد للتحرش الجنسي في العديد من المجالات، لكن النساء اللاتي يعملن في المهن والصناعات التي يسيطر عليها الرجال يواجهن معدلات أعلى (Fitzgerald et al. 1997; Gruber 1998; McLaughlin, Uggen, and Blackstone 2012). كما تزيد احتمالات التحرش عند التعرض لمجموعة أوسع من الموظفين Chamberlain et al. 2008;

De Coster, Estes, and Muller 1999، وهي أعلى بين النساء العزّبات De Coster, Estes, and Mueller 1999; Rosenberg, Perlstadt, and Phillips 1993 والنساء الحاصلات على تعليم عالٍ (De Coster, Estes, and Mueller 1999)، والنساء في مواقع السلطة Chamberlain et al. 2008; McLaughlin, Uggen, and Blackstone 2012. ونظرًا لأن التحرش الجنسي يُجبر بعض النساء على ترك وظائفهن، فمن المرجح أنه يؤثر على إنجازهن الوظيفي Lopez, Blackstone, Uggen, and McLaughlin 2009; Hodson, and Roscigno 2009. وقد ربطت العديد من الدراسات الانقطاع الطوعي، وغير الطوعي، عن العمل بخسائر كبيرة في الدخل Couch and Placzek 2015; Hijzen, Upward, and Wright 2010; Theunissen et al. 2011. وتقدر دراسة (2010) خسائر الدخل في المملكة المتحدة بما يتراوح بين 18 إلى 35٪، في أعقاب الفصل من الوظيفة المرتبط بإغلاق شركة، وبمعدل 14 إلى 25٪ بين من يعانون التسريح الجماعي. وتجادل دراسة Brand and Thomas 2014, 986 أن "الفصل من الوظيفة هو حدث حياتي مفاجئ ينطوي على سلسلة من الخبرات المضنية": ما بين البطالة، إلى البحث عن عمل، وإعادة التدريب، وإعادة التوظيف - غالبًا في وظيفة متدنية النوعية - مع انخفاض الدخل مقارنة بالوظيفة التي ضاعت". ولم تنظر البحوث السابقة حول النوع الاجتماعي والعمل والانقطاع الوظيفي في التحرش الجنسي، الذي قد يمثل حدثًا يترك ندوبًا كبيرة من شأنها تعطيل "المسار المعتاد للوظائف الثابتة ذات السلم الوظيفي، الذي عادة ما يدفع نحو نمو الأجر" (Western 2006, 109).

ومن خلال قطع العلاقات مع أصحاب العمل، تتخلى العاملات أيضًا عن رأس المال البشري بأمكان العمل، بما يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالدخول (Kletzer 1998). علاوة على ذلك، قد تواجه النساء أهداف التحرش صعوبة في الحصول على شهادات مرجعية من المديرين وزملاء العمل. وقد تكتشف النساء اللاتي يجدن وظيفة جديدة أن افتقاد الأقدمية يجد من نمو الدخل، ويزيد من احتمالات التسريح وعدم الاستقرار الوظيفي. كما قد يؤدي الانقطاع عن الحياة المهنية إلى تكلفة مرتفعة، لا سيما في الفترة المبكرة من العمل. تستقر معظم الشبابات في أعمال وأدوار أسرية في سن الثلاثين (Arnett 2004). بينما يُعد المزاح الجنسي، والنكات

الفجة، والمغازلة أكثر شيوعاً في وظائف المراهقات، إلا إنها كثيراً ما تكون أكثر إرباكاً مع اكتساب العاملات للخبرة (Blackstone, Houle, and Uggen 2014). ففي أوائل سن الثلاثين، نجد أن العديد من النساء اللاتي كُنَّ يعتبرن التفاعلات ذات الطابع الجنسي مقبولة، أو حتى لطيفة في مكان العمل، أصبحن يتوقعن معاملة مهنية، ومن المرجح أن يعتبرن التحرش مشكلة خطيرة في مكان العمل (Blackstone, Houle, and Uggen 2014). وإذا كان التحرش الجنسي يُجبر النساء على ترك وظائفهن، فهو يعرقل أيضاً فرصهن الوظيفية طويلة الأجل. وبالتالي، نحن نفترض أن التحرش الجنسي يُزيد من الضغوط المالية الذاتية (Ullah 1990)، ويسفر عن عواقب وخيمة على مسارات النساء المهنية. كما نتوقع أن يتسبب الانقطاع عن العمل في جزءٍ كبيرٍ من هذه الآثار.

الأدوات

قمنا بتحليل بيانات المسح والمقابلات في "دراسة تنمية الشباب"، وهي دراسة جماعية، طولية مستقبلية، بدأت في عام 1988، حيث كان المشاركون طلاباً في الصف التاسع في نظام المدارس العامة في سان بول، مينيسوتا. وافق ما بلغ مجموعه 1,139 من أولياء الأمور والأطفال على المشاركة في الدراسة، وأجاب 1,105 على المسوح المدرسية خلال السنة الأولى. وكان الفريق الأول يمثل مجموع تلاميذ الصف التاسع في سان بول الملتحقين بالمدارس العامة (Mortimer 2003). جرى مسح المشاركين في المدارس خلال السنوات الأربع الأولى (1988-1992)، وعن طريق البريد 15 مرة أخرى خلال عام 2011.

ونظراً لأن النساء أكثر عرضة للاستهداف من الرجال (Uggen and Blackstone 2004; Welsh 1999، وإلى اعتبار السلوك الجنسي عدواناً Quinn Padavic and Orcutt 1997; Marshall 2005; McLaughlin, Uggen, and 2002، ويصفن خبراتهن بالتحرش الجنسي، فسوف نقصر تحليلاتنا على النساء العاملات اللاتي كُنَّ أهدافاً محتملة للتحرش في عام 2003 وعددهن 364 (n=364). بلغ معدل استجابة النساء في فريق "دراسة تنمية الشباب" 74% في عام 2005، عند قياسنا لأثر التحرش على الضغوط المالية. ولم نجد أي دليل على التناقص التفاضلي بين النساء اللاتي تعرضن للتحرش الجنسي، ومن لم يتعرضن له. وقد أتاحت المعلومات المفصلة، حول التحرش الجنسي، والبيانات الطولية الشاملة في مهن

النساء، إجراء تحليلات متفردة لم يكن من الممكن إجراؤها باستخدام مجموعات بيانات أخرى؛ على أن العينة كانت صغيرة نسبياً، وتم جمع البيانات من مجموعة واحدة تنتمي إلى مجتمع واحد في الولايات المتحدة. ولذا، فإننا نحث على الحذر من تعميم النتائج لتشمل مجموعات أخرى من النساء في سياقات أخرى.

لفهم سياق التحرش في حياة النساء المهنية، أجرينا مقابلات مع 33 مشاركاً، ومشاركةً في "دراسة تنمية الشباب" (14 رجل، و19 امرأة) ممن أفادوا بحدوث سلوك التحرش "في أي وظيفة خلال المدرسة الثانوية" أو "منذ المدرسة الثانوية" في مسح عام 1999، وهي أول سنة تضم فيها "دراسة تنمية الشباب" أسئلة عن التحرش. ويتضمن تحليلنا هنا البيانات المستقاة من مقابلات النساء البالغ عددهن 19 امرأة. بعثنا برسائل إلى النساء اللاتي أفدن في المسح بتعرضهن للتحرش، وعددهن 86 امرأة، لدعوتهن لمقابلة وجهًا لوجه حول "خبرات مشكلات مكان العمل، بما فيها التحرش الجنسي"، وأشرنا إلى أننا سوف "نوجه أسئلة كالتالي: كيف جعلك الناس تشعرين بعدم الارتياح في العمل؟ عن طريق المزاح عنك، والتحديق نحوك، ولمسك، أو أي شيء آخر جعلك لا تشعرين بالارتياح".

ومن بين جميع المدعوات، أعربت 30 امرأة عن اهتمامهن بالمشاركة وأرسلن أرقام هواتفهن عن طريق بطاقة بريدية. ومن جانبنا، وجهنا دعوات إلى النساء الثلاثين جميعاً للمقابلات. لم تستجب بعضهن، ورفضت بعضهن المشاركة، وأرسلت أخريات أرقام هواتف معطلة عن العمل، وهناك أخريات لم يحضرن المقابلات. لا توجد أي اختلافات كبيرة أخرى، بين النساء اللاتي شاركن في المقابلة، والنساء اللاتي وجهنا لهن الدعوة ولم يشاركن، في ما عدا أن النساء اللاتي حضرن المقابلة كُن - إلى حد ما - أكثر تعرضاً للتحرش في العمل.

وجهنا إلى المشاركات أسئلة حول حياتهن المهنية، بما في ذلك العلاقات مع زملاء العمل، وتفسيرهن لعمليات الانتقال الوظيفي، وخبرات التحرش. حصلت كل امرأة على مبلغ 40 دولاراً مقابل إجراء مقابلة مدتها 60-90 دقيقة في مكان من اختيارها (عادة في بيتها). ونظرًا للطبيعة الحساسة التي تتسم بها أسئلتنا، تقاسمنا قائمة بمصادر العنف الجنسي المحلية والقومية خلال عملية الموافقة المستنيرة في بداية كل مقابلة. كما قمنا أيضًا بتذكير المشاركات

أن بإمكانهن تجنب أي سؤال يفضلن عدم الإجابة عليه، أو إنهاء المقابلة في أي وقت. أجرينا المقابلات خلال الفترة 2002-2003، وكانت أعمار المشاركات تتراوح بين 28-30 سنة. وكانت الميول الجنسية للـ 19 امرأة تتجه نحو الجنس الآخر، وجميعهن بيض البشرة ما عدا امرأتين.

القياسات الكمية

حددنا الضغوط المالية باعتبارها المتغير التابع، الذي يقيس ضغوط "الوفاء بالتزاماتك المالية" في العام الماضي. وقد تمت الإفادة ذاتياً بالنتيجة في عام 2005، مع خيارات استجابة تتراوح بين 1 ("لست مضغوطة على الإطلاق") و7 ("مضغوطة للغاية"). وفي عام 2003، أفادت المجيبات في "دراسة تنمية الشباب" بما إذا كن تعرضن للتحرش الجنسي في مكان العمل خلال السنة السابقة. وعلى غرار "قائمة التحرش الجنسي" (Gruber 1992) و"استبيان الخبرات الجنسية" (Fitzgerald et al. 1988)، ضمت البنود: (1) اللمس غير المرغوب؛ (2) النكات أو التعليقات، أو النائم الجارحة الموجهة لك؛ (3) النكات، أو التعليقات، أو النائم الجارحة عن الآخرين؛ (4) توجيه سؤال مباشر عن حياتك الخاصة؛ (5) التحديق، أو غزو فضائك الشخصي؛ (6) التحديق أو النظرة الخبيثة بما يشعرك بعدم الارتياح؛ (7) الصور، والملصقات، أو المواد الأخرى التي تجدها جارحة.¹

على الرغم من أن التعرض لأي من هذه السلوكيات يمكن أن يسفر عن آثار خطيرة، فإننا نعتبر التحرش الجنسي الشديد لمسًا غير مرغوب، و/أو التعرض لأربعة أو أكثر من سلوكيات التحرش المختلفة في العام الماضي. ويمكننا بهذا التعريف أن نثق بدرجة معقولة في أن السلوكيات تفي بالتعاريف القانونية للتحرش الجنسي في بيئة عمل عدائية، وأن الضغوط المالية يمكن ربطها بخبرات محددة في العمل. ووفقاً لهذه المعايير، تعرضت 11٪ من النساء العاملات إلى التحرش في عام 2003.

إن ترك بيئة العمل المثيرة للإزعاج قد تمثل تكلفة بالنسبة لوظائف المرأة على المدى البعيد، إذا ضحين بمنصب في شركة معينة وبرأس المال البشري، إذ يفقدن الصلة بالشبكات الاجتماعية، ويعانين فجوات في إيجاد عمل، أو لا يجدن عملاً مماثلاً. أعطينا الرمز "1" للتعبير عن تغيير الوظيفة إذا أفادت المجيبات بالحصول على وظيفة جديدة في عام 2004 أو 2005.

وقد تأخرنا في هذا الإجراء؛ لضمان أن التحرش الجنسي يحدث قبل البدء في وظيفة جديدة. ويوضح الجدول (1) أن 56٪ من النساء بدأن في وظيفة جديدة خلال العامين التاليين للإفادة عن التحرش.

وقد تناولنا 6 خصائص وظيفية إضافية ترتبط بالدخول والتحرش. وتُعد السلطة الإشرافية مقياسًا ثنائي الاتجاه بشأن ما إذا كانت المشاركات يتولين الإشراف على آخرين (27٪). وتعكس ساعات العمل عدد ساعات عمل المجيبات خلال الأسبوع الماضي في الوظيفة الأولية (المتوسط = 37). ويتحدد عدد الموظفين المسجلات في موقع العمل بالوظيفة الأساسية (المتوسط = 4.3 أو 73 موظفة). وقد اشتققنا النسبة المئوية للنساء في الوظيفة الأساسية في الصناعة للمجيبات من تقديرات "تعداد الولايات المتحدة" (U.S. Department of Labor 2003). تعمل النساء، في المتوسط، في صناعات تتسم بالتوازن بين الجنسين (57٪ نساء)، على الرغم من أن وجود النساء في بنية الصناعة يتراوح من 9 إلى 96٪. كانت 12٪ من النساء ينتمين إلى العمالة المؤقتة، حيث جرى التعاقد على مواقعهن الوظيفية لفترة مؤقتة، أو موسمية، أو محدودة، سواء لمدة محددة، أو وفقًا للتعاقد. ونظرًا لأن العاملات اللاتي لا تتماشى وظائفهن مع أهدافهن الوظيفية على المدى الطويل قد يتركن العمل لأسباب لا تتعلق بالتحرش، فإن نماذجنا مكيفة لتلائم ما إذا كانت النساء يتوقعن استمرار عملهن الأساسي في وظيفة مهنية طويلة الأجل (48٪).

كما ندرس أيضًا الخصائص الفردية والأسرية التي تؤثر على الضغوط المالية والدخول. ويُعد العرق عنصرًا مهمًا في هذا التحليل، حيث يرتبط بكل من التحرش الجنسي (Texeira 2006; Welsh et al. 2002) وتفاوت الدخل (Greenman and Xie 2008; Xu and 1992). يُقاس العرق على أساس ثنائي، حيث تشكل النساء ذوات البشرة البيضاء 79٪ من عينتنا التحليلية.² وعلى الرغم من أن اختلاف ظروف العمالة، وخبرات التحرش بين النساء الملونات تُعد أسئلة إمبريقية مهمة، فإن بياناتنا لا تتيح هذه التحليلات. تتراوح سنوات التعليم بين 10-20 سنة (المتوسط = 14.5 سنة). يتكيف النموذج أيضًا ليشمل ما إذا كانت المرأة متروجة، أو تعيش مع صديق (يرمز 1 إلى الإجابة بنعم) وما إذا كانت أمًا (يرمز 1 إلى الإجابة بنعم) في عام 2003، في سن 29-30. في عام 2003، كانت 70٪ من

النساء العاملات متزوجات، أو يعشن مع صديق، وكان لدى 61% منهن أطفالاً. يمكن أن تقود ولادة طفل مؤخرًا إلى ترك الوظيفة، وضغوط مالية، وتقلص الإنجاز (حتى في 1987). ولذا، فإننا نتناول وجود طفل جديد (بما يتضمن: الإنجاب، التبني، أبناء الزوج، وأطفال آخرين) وُلد خلال 2003-2005، بالإضافة إلى وجود طفل قبل عام 2003. قد يؤدي أيضًا التعرض للحبس، والطلاق، وغيرها من أحداث تؤثر سلبيًا على الحياة³ إلى زيادة الضغوط المالية. أفادت 26% من النساء بإنجاب طفل خلال الفترة 2003-2005، وأفادت 45% بالتعرض لحادث واحد على الأقل من الأحداث التي تؤثر سلبيًا على الحياة خلال هذه الفترة.

الجدول (1)

إحصاءات وصفية للنساء، في "دراسة تنمية الشباب"

SD	المتوسط أو النسبة	الوصف	
1.784	4.341	الشعور بالضغط للوفاء بالالتزامات المالية في السنة الماضية.	الضغوط المالية (2005)
	0.107	اللمس غير المرغوب، أو 4 سلوكيات أخرى على الأقل خلال السنة الماضية.	التحرش الجنسي (2003)
	0.563	البدء في وظيفة جديدة خلال الفترة 2005-2004	تغيير الوظيفة (2005-2004)
خصائص الوظيفة الأساسية (2003)			
	0.274	الإشراف على آخرين	السلطة الإشرافية
9.928	36.575	عدد الساعات في الأسبوع الماضي	ساعات العمل
1.817	4.312	عدد الموظفين المسجلين	تسجيل الموظفين
20.748	56.779	النسبة المئوية للنساء في الصناعة	نسبة النساء في الصناعة
	0.123	الوظيفة عن طريق تعاقد مؤقت، موسمي، أو محدود الأجل.	الوظائف المؤقتة
	0.483	من المحتمل أن تستمر الوظيفة كمهنة طويلة الأجل	الوظيفة المهنية طويلة الأجل
الخصائص الفردية (2003)			

SD	المتوسط أو النسبة	الوصف	
	0.788	إفادة ذاتية بالعرق	بشرة بيضاء
1.770	14.500	سنوات التعليم التي أكملتها	سنوات التعليم
	0.698	وضعية العلاقة	الزواج/ الحياة مع صديق
	0.610	طفل واحد على الأقل	أم
	0.262	إنجاب، تبني، ابن الزوج، أو طفل آخر، وُلد خلال الفترة 2003-2005	الإنجاب مؤخرًا 2005-2003
	0.451	التعرض إلى (1) إصابة/ مرض خطير؛ (2) انهيار علاقة رومانسية جديدة؛ (3) السجن؛ (4) اعتداء، ضرب، سرقة، أو اغتصاب؛ و/ أو (5) وفاة الزوج/ الشريك.	حدث يؤثر سلبًا على الحياة 2005-2003

ملاحظة: تتعلق الإحصاءات الوصفية بعينة تحليلية (364 امرأة أجابت على أسئلة التحرش الجنسي في مكان العمل، عام 2003). ونظرًا للبيانات المتقدمة، وتقلص العينة، وترك النساء للقوى العاملة، يختلف حجم العينة عبر المقاييس (الحد الأدنى = 234، الحد الأقصى = 364).

أسلوب التحليل

نستخدم أولاً انحدار المربعات الصغرى العادية OLS regression لنمذجة الضغوط المالية. ندخل تحليلات الوساطة الرسمية formal mediation analyses المكونة من أربع خطوات (Baron and Kenny 1986)؛ لاختبار ما إذا كان تغيير الوظيفة يُعد واسطة لحل العلاقة بين التحرش الجنسي والضغوط المالية. وهذه العملية (1) تحدد أن التحرش يؤثر على تغيير الوظيفة (المسار a)؛ وتحدد تأثيرًا مباشرًا للتحرش على الإنجاز الاقتصادي (المسار c)؛ (3) وتتحقق من أن تغيير الوظيفة يؤثر على الإنجاز الاقتصادي، صافي التحرش (المسار b)؛ وأخيرًا، (4) تحسب تقلص تأثير التحرش على نتائج الإنجاز، صافي تغيير الوظيفة (المسار c').

نعرض بعد ذلك، النتائج النوعية المستقاة من المقابلات التي أجريناها مع المشاركات البالغ عددهن 19 امرأة. استخدمنا برمجية Nvivo لتنظيم، وإدارة، وتفسير، وتحليل نصوص المقابلات التي تراوحت بين 20-60 صفحة. اشتمل تحليلنا النوعي على عدة مراحل. حددنا أولاً، الفقرات التي ساعدت في تحديد سياق نتائجنا الكمية. أعدنا بعد ذلك فحص كل نص لترميز النتائج الملموسة وغير الملموسة المرتبطة بخبرات التحرش. وبالإضافة إلى ذلك، قمنا بترميز جميع الفقرات التي تشير إلى الدخول المالية، والمخاوف الاقتصادية، والأمور المالية بشكل عام (مثل الفواتير، والنفقات). وللتأكد من أن النتائج تشبهه للأنماط التي قد نجدها باستخدام تقنيات الاستقراء، استدعينا الكاتبة الثالثة، التي لم تشارك في جولات الترميز الأولى. وفي هذه المرحلة، قمنا بترميز كل اقتباس يتناول نتائج التحرش. أسفرت هذه العملية عن أنماط مشابهة لتلك التي حددناها في جولات الترميز الأولى. وصفت العديد من المجيبات خبرات التحرش، وتغييرات الوظائف التي حدثت قبل عدة سنوات. وللتحقق من صحة التقييمات بأثر رجعي، تحققنا من توقيت تغيير الوظائف والأجور باستخدام قوائم تاريخ التوظيف الموجودة في بيانات المسح. ودمجنا هذه التفاصيل الإضافية، طوال مناقشة البيانات النوعية. يساعد منهج استخدام أساليب مختلطة، عند تناولها معاً، على تحديد كيفية تأثير التحرش الجنسي على إنجاز النساء. وقد استخدمنا أسماء مستعارة للأفراد وأصحاب العمل، بُغية حماية السرية.

التحرش الجنسي، وتغيير الوظيفة، والضغط المالية

في التحليل ذي المتغيرين، أفادت النساء اللاتي تعرضن إلى لمس غير مرغوب، أو إلى عدد من سلوكيات التحرش في عام 2003 أنهن واجهن ضغطاً مالية أكبر فسي عام 2005 ($t=-2.664, p \leq .01$). قد ترجع بعض هذه الضغوط إلى الاضطراب في العمل، فمن الأكثر ترجيحاً أن تُغير النساء أهداف التحرش وظائفهن. فإن 79٪ من أهداف التحرش، مقارنة بنسبة 54٪ من النساء العاملات الأخريات، بدأت في وظائف أساسية جديدة إما في عام 2004 أو 2005 ($\chi^2 = 9.53, p \leq .01$). قمنا بعد ذلك بتقدير النماذج متعددة المتغيرات لمعرفة ما إذا يمكن أن تُعزى هذه الأنماط إلى اختلاف العمل، أو إلى الخصائص الفردية أو العائلية.

الجدول (2)

تقديرات المربعات الصغرى العادية للضغوط المالية (2005)

نموذج 2	نموذج 1	
0.511 (0.324)	*0.720 (0.320)	التحرش الجنسي (2003)
**0.582 (0.200)		تغيير الوظيفة (2005-2004)
0.315- (0.218)	0.299- (0.220)	خصائص عمل السلطة الإشرافية
0.004 (0.010)	0.001 (0.010)	ساعات العمل
0.038- (0.054)	0.046- (0.055)	تسجيل الموظفين
0.001 (0.005)	0.001 (0.005)	نسبة النساء في الصناعة
0.332- (0.300)	0.258- (0.303)	الوظائف المؤقتة
0.283- (0.199)	0.311- (0.201)	الوظيفة المهنية طويلة الأجل
الخصائص الفردية والأسرية		
0.096 (0.243)	0.059 (0.246)	بشرة بيضاء
0.073- (0.061)	0.067- (0.062)	سنوات التعليم
**0.665- (0.234)	**0.654- (0.238)	زواج/ الحياة مع صديق
***1.069 (0.220)	***1.066 (0.223)	أم

نموذج 2	نموذج 1	
0.049 (0.245)	0.013- (0.248)	الإنباب مؤخرًا (2003-2005)
***0.658 (0.203)	***0.685 (0.205)	حدث يؤثر سلبيًا على الحياة (2003-2005)
***4.604 (1.087)	***4.995 (1.093)	ثابت
286	286	ملاحظات
172.	149.	تعديل R التربيعي

ملاحظة: معاملات غير قياسية؛ الأخطاء المعيارية بين قوسين.

* $p \leq 0.001$, ** $p \leq 0.01$, $p \leq 0.05$, اختبار ثنائي الطرف

في النموذج 1 من الجدول (2)، أفادت النساء أهداف التحرش بالتعرض لضغوط مالية أكبر كثيرًا. ويماثل هذا التأثير خبرة التعرض لأحداث سلبية أخرى تؤثر على الحياة - التعرض لإصابة أو مرض خطير، السجن، الاعتداء - مما يطرح أن التحرش الجنسي قد يسفر عن "ندوب" مماثلة (Western 2006). وعلى الرغم من أن الخصائص الوظيفية الأخرى كانت أقل توقعًا، فقد وجدنا أن العديد من الخصائص الفردية والعائلية ترتبط بالضغوط المالية. تشعر النساء المتزوجات و/أو اللاتي يعشن مع صديق بضغوط أقل في الوفاء بالالتزامات المالية من النساء العزباوات و/أو اللاتي لا يعشن مع صديق؛ وأفادت الأمهات بضغوط مالية أكبر من النساء اللاتي ليس لديهن أطفال. ونظرًا لأن التحليلات تقتصر على النساء العاملات، فمن المرجح أن ترتبط هذه الاختلافات الإجمالية بدخول واستقرار مالي أكبر لدى الأسر التي يعمل فيها الطرفان (89٪ في العلاقات العاطفية التي يعمل فيها الطرفان بدوام جزئي على الأقل). ولم نجد أي تأثير مهم ناتج عن أحدث إنجاب، على الرغم من احتمال أن تترك بعض الأمهات الجدد القوة العاملة تمامًا.

نختبر في النموذج 2 ما إذا كانت زيادة الضغوط المالية التي أبلغت عنها النساء أهداف التحرش يمكن أن تُعزى إلى زيادة احتمالات تغييرهن لوظائفهن. بتحليل موجات متتالية من بيانات "دراسة تنمية الشباب"، يمكننا وضع ترتيب زمني واضح بين التحرش الجنسي

(2003)، وتغيير الوظيفة (2004-2005)، والضغط المالية (2005). بالإضافة إلى وجود تأثير مباشر على الضغوط المالية ($p \leq .01$, $\beta = .582$)، يقلص تغيير الوظيفة من تأثير التحرش إلى أقل من المستويات القياسية ذات الدلالة. باتباع طريقة Baron and Kenny (1986)، جاءت حساباتنا على النحو التالي: 35٪ من مجموع تأثير التحرش الجنسي على الضغوط المالية يجري حله بوساطة تغيير الوظيفة (قسمة التأثير غير المباشر $a*b = .048$ على التأثير الكلي $[c'+a*b = .137]$). وقد كانت احتمالات تغيير النساء أهداف التحرش لوظائفهن أكبر بمقدار 6.5 ضعف، مقارنة بالاحتمالات المناظرة لدى النساء اللاتي لم يتعرضن للتحرش، في الفترة 2004-2005، صافي من المتغيرات الأخرى في نموذجنا ($\beta = 1.878$ غير قياسية).

تحليل الحساسية

اخترنا، في تحليلاتنا السابقة، عتبة بداية مرتفعة لتقييم التحرش الجنسي - اللمس غير المرغوب، أو على الأقل أربعة سلوكيات مختلفة للتحرش - في محاولة لتناول الآثار المترتبة على التحرش الشديد المنتشر في أماكن العمل؛ ولذلك كررنا الجدول (2) باستخدام قياسات أكثر شمولاً، ما أدى إلى زيادة حجم مجموعة "ضحايا التحرش". درسنا على وجه التحديد (1) مؤشر إضافة لعدد سلوكيات التحرش، يتراوح من 0 إلى 7 (المتوسط = 1.2)؛ (2) اللمس غير المرغوب، أو على الأقل ثلاثة سلوكيات تحرش مختلفة، عتبة أدنى قليلاً من التحرش الشديد (أفادت بذلك 19٪)؛ و(3) التسمية ذاتياً لخبرات التحرش بالتحرش الجنسي (12٪). وكانت نتائج قياس عتبة التحرش المنخفضة ومؤشر الإضافة قوية لتحليلاتنا الأساسية؛ بيد أن النظرة الذاتية للتحرش الجنسي لم تتنبأ بالضغوط المالية (لم نعرضها، ومتاحة عند الطلب).

علاوة على ذلك، تُحدد تحليلاتنا الكمية ما إذا كان التحرش قد حدث في عام 2003؛ على أننا لا نعرف ما إذا كانت النساء اللاتي يُطلق عليهن "أهداف التحرش" قد تعرضن للتحرش في مكان العمل في السنة التالية، وعلى الرغم من أن البنود المحددة تختلف قليلاً عن البنود التي وُجّهت بشأنها أسئلة في عام 2003، فإن بعض بنود التحرش الجنسي كانت متاحة أيضاً في عام 2004، في سن 30 أو 31. ولاختبار مدى قوة نتائجنا المبكرة، قمنا بدراسة

مدى تأثير التحرش في عام 2004، أو خلال أي من العامين، على الضغوط المالية في عام 2005. وكانت نتائج التحرش الجنسي في عام 2004 مماثلة للنماذج المعروضة أعلاه. علاوة على ذلك، زاد مُعامل التحرش الشديد، من حيث الحجم والمدى، عند الجمع بين مقاييس عامي 2003 و2004.

بحثنا أيضًا في خبرات الرجال - عند تضمين الرجال إلى نماذجنا - اتسمت نتائجنا الرئيسية بالقوة إلى حد كبير، لكن المُعاملات كانت أضعف من حيث المدى. مع ذلك، عند فصل النماذج وفقًا للنوع الاجتماعي، لا يبدو أن التحرش الجنسي في عام 2003 يؤثر ماليًا على الرجال. وهي النتيجة التي تتسق مع البحث؛ حيث توضح احتمال حصول الرجال على وظائف ذات رواتب عالية نسبيًا حتى عند تعطل مسار دراستهم أو عملهم (Dwyer, Hodson, and McCloud 2012).

تطرح هذه التحليلات مجتمعة، أن التحرش الجنسي في بداية سن الثلاثين قد يسفر عن عواقب على إنجاز النساء. والآن، نستعين ببياناتنا النوعية للتوصل إلى فهم أفضل لهذه العلاقة. نظرًا لأن المقابلات أُجريت في عام 2003، وشملت مجمل تاريخ عمل المشاركات، فإن هذه النتائج تسلط الضوء أيضًا على مدى وكيفية تشابه الآثار الوظيفية الناجمة عن التحرشات التي تعرضت لها النساء في فترة مبكرة من أعمارهن حتى منتصف سن العشرين.

آليات الربط بين التحرش الجنسي والإنجاز الاقتصادي

أخذت إجازة لمدة شهر واحد. استقلت، ولم تكن لدي وظيفة. هذا كل شيء، وها أنا هنا. سوف أكل الأرز، وأعيش في الظلام، إن اضطررت -ليزا.

يُعد ترك بيئة العمل المزعجة بالتحرشات أحد الخيارات بين سلسلة متصلة من إجابات النساء (Blackstone, Uggen, and McLaughlin 2009). لكن ليزا -مديرة مشروع في وكالة إعلانات- تطرح أن كثيرًا من النساء يفضلن هذه الإجابة. وتعتقد ميجان -وتعمل نادلة - أن النساء أهداف التحرش لا يقمن بالإبلاغ عنه إلا كملاذ أخير عندما "لا يقدرن ماليًا على ترك أعمارهن". وقد قامت زميلتان لها في العمل برفع دعوى تحرش جنسي، بعد أن تعرضتا لتعليقات غير لائقة، ولمس من جانب اثنين من الطهاة. وتقول ميجان: إن زميلاتها في

العمل يخشين أن تؤدي مواجهتهن للمتحرشين إلى إفساد طلبات العملاء؛ مما يؤثر على (البقشيش)، الذي يشكل نسبة كبيرة من مكتسباتهن.

أما راشيل، فقد تركت وظيفتها في مطعم الوجبات السريعة بعد أن أمسك بها أحد زملائها من الخلف، وأخذ "يحتك بها". وقد أخبرها محاميها أن قضيتها ليست قوية، إلا إذا تكرر ذلك ثانية وتقايس صاحب العمل عن اتخاذ أي إجراء، وهي مخاطرة لم ترغب راشيل في خوضها. شعرت راشيل بالاضطراب نتيجة لهذا التحرش، فضلاً عن شعورها على قدم المساواة بخيبة الأمل من رد فعل صاحب العمل، الذي لم يفصل المتحرش إلا بعد أن تشاورت مع المحامي: "لقد قام هذا الرجل بهذا السلوك فعلاً معها [زميلتي]، وعندئذ استعنت بمحامٍ، ثم قاموا بشيء... وبعد حدوث ذلك، شعرت بالاشمئزاز تماماً؛ واستقلت".

تؤدي الاستقالة من بيئة تثير المضايقات إلى خسائر كبيرة. فقد كشف اقتباس (ليزا) في البداية، أنها كانت على استعداد للتضحية بالضروريات الأساسية، بما فيها الكهرباء، والنظام الغذائي المتوازن، هرباً من بيئة عمل لا تُطاق. وحتى عندما تكون النساء أهداف التحرش قدرات على إيجاد عمل على الفور، نجد أن التحرش يسهم في الضغوط المالية للعديد من النساء اللاتي شاركن في المقابلات، بما يتسق ونتائجنا الكمية. وقد عزت المشاركات ذلك إلى البطالة وعدم اليقين الوظيفي، وانخفاض ساعات العمل أو الأجر، والقلق المرتبط بالبدء من جديد في وظيفة جديدة.

في حين وصفت المشاركات الآثار المباشرة للاستقالة من العمل على مكتسباتهن، وما يواجهنه من ضغوط مالية، انصب اهتمامنا أيضاً على مدى تغير مهن النساء بعد تعرضهن للتحرش الجنسي. وقد وجدنا، باستخدام بيانات المسح الطولي لتحليل تعقيد تاريخ عمل النساء أهداف التحرش، أن العناصر المشتركة ضمت تغيير الوظيفة، وتغيير نوع الصناعة، وانخفاض ساعات العمل. وعلى الرغم من عثور بعض النساء على وظائف مساوية في الأجر أو أعلى، فقد انخفضت بشدة دخول بعضهن في السنوات اللاحقة.

أفادت (جانيت)، أنها تعرضت أثناء عملها كمضيفة طيران في عام 2003 لنكات جارحة، وأسئلة حول حياتها الخاصة، ولمس غير مرغوب. وعلى الرغم من أن دخلها ظل

مستقرًا خلال سنوات عملها الثمانية مع شركة الطيران، فقد انخفض بشدة في عام 2006 عندما بدأت العمل في قسم الاستقبال بمستشفى. وأفادت (شانون)، وهي ممرضة مسجلة، أن ساعات عملها الأسبوعية انخفضت من 28 إلى 12 في أوائل عام 2005، ثم إلى أقل من 8 ساعات في فترة لاحقة من تلك السنة. وعلى النقيض من جانيت وشانون، كانت (كانديس) تعمل بدوام كامل في نفس مهنتها طوال مرحلة الشباب. وعلى الرغم من أنها ذكرت تعرضها إلى العديد من سلوكيات التحرش - بما في ذلك النكات الجارحة، والأسئلة حول حياتها الخاصة، والتحديق غير المريح - فلم تعتبر تلك الخبرات تحرشًا جنسيًا. على أنها أبلغت بها المشرف، وأصحاب العمل المتغيرين في عام 2004، وأفادت بخفض قدره 10٪ من أجر العمل بالساعة. واستغرق الأمر من كانديس حتى عام 2009 لتصل إلى أجر مماثل لعملها بالساعة قبل حدوث التحرش (2002).

وأخيرًا، تحدثت (بيجي) عن منحنيات مهمة في طريقها نحو الحصول على عمل ثابت طويل الأجل. لقد جمعت بين وظيفتين بأجرين منخفضين، وكانت تعمل 60 ساعة في الأسبوع خلال عام 2002. وقد تعرضت لتحرشات جنسية أثناء عملها بدوام كامل كأخصائية للدعم الأسري في أحد مراكز المجتمع المحلي في عام 2003. تركت (بيجي) هذه الوظيفة بعد 13 شهرًا، وعملت لفترة وجيزة في مركز اتصال مصري في عام 2005، قبل أن تعود إلى مهنتها السابقة خلال الفترة المتبقية من مدة الدراسة. وفي حين زادت دخول معظم النساء طوال مرحلة الشباب، فإن توقف أو انخفاض الدخل الذي تعانيه هؤلاء النساء وغيرهن من أهداف التحرش؛ قد يرجع إلى مغادرة وضع سيء، أو تقليص رأس المال البشري في الأعمال والشركات.⁴

التحرش الجنسي وتقليص رأس المال البشري

لم أكن أريد العمل في شركة "فنشر مودبول" Venture Module؛ فلم يكن لدى أي اهتمام بأجهزة الكمبيوتر على الإطلاق. لكنني أخذت الوظيفة هناك لشعوري بضرورة ذلك. وافقت على وظيفة أعمل فيها بمفردي، أعمل بنفسي. وهذا ما كنت أريده - بام

كانت (بام) تعمل، في أوائل العشرين من عمرها، موظفة حفظ ملفات بدوام جزئي في بنك. استمرت في تلك الوظيفة لمدة أربع سنوات، وحصلت على ترقية عدة مرات. وفي نهاية المطاف، أصبحت تكسب 9 دولارات تقريباً في الساعة في وظيفة محاسب بدوام كامل. وقد جرى الحديث التالي مع زميلها في العمل، بول، قبل وقت قصير من تركها الشركة:

يقول [بول]: "بام، هل سبق وتساءلت لماذا يستخدم بيل آلة التصوير الموجودة هنا، رغم أن لديه واحدة أمام مكتبه؟" قلت: "كلا، لماذا؟" لم أكن أعرف. ويواصل: "أوه، أنت تمزحين معي". فأقول: "عما تتحدث؟" لم تكن لدي أي فكرة عما يتحدث عنه. ويقول: إنه بدأ فقط الحديث عن الأشياء. ويواصل: "ألم تلاحظين ذلك أبداً؟ ألم تلاحظين أنه يجرد نحوك؟" ... إنه يود أن يضع يديه هكذا [يحاكي لف اليدين حول الأرداف] بعد أن أسير... كانت هناك أشياء، وهو الأسوأ، لم أكن أعرف حتى عنها. لقد سَحَبَ صوري من على الكمبيوتر، وعرضها على الناس.

واجه (بيل) توبيخاً من (بام) بعد أن عرفت بسلوكه؛ لكن بام، مثلها مثل راشيل، شعرت بخيبة أمل؛ لأن صاحب العمل "لم يقل أبداً، لقد عاجلت الأمر، ولم يقل أبداً، سوف نضع حدًا لمخاوفك، أو مثلاً، هل تشعرين بالراحة؟ لم يفعل أي شيء من هذا النوع"؛ ونتيجة لذلك، أخذت (بام) وظيفة بدوام جزئي، وقلصت ساعات عملها في البنك. وتؤكد إجاباتها في المسح، أنها كانت تعمل 20 ساعة في الأسبوع في مخبز مقابل 6.50 دولار في الساعة؛ أي أصبحت في نهاية المطاف تعمل في وظيفة مؤقتة، بينما تسعى إلى وظيفة دائمة.

تركت التجربة (بام) مجروحة، وتشعر بعدم ثقة تجاه الآخرين. لقد تلقت دعماً من زملائها في العمل بعد أن تعرضت للتحرش، لكن جميع الزملاء الذين أكدوا تعرضها للتحرش لم يواجهوا (بيل) عندما زاد سلوكه سوءاً. اعتبرت (بام) ذلك بمثابة خيانة، وقالت: إن هذه التجربة، وحادثة آخر في عملها اللاحق "أفسدا حياتي، لأنني لم أعد أثق في من أعمل معهم". وعلى الرغم من عدم اهتمام (بام) بأجهزة الكمبيوتر، فقد "أرادت أن تجد عملاً منعزلاً، لا يجعلها تتعرض لعيون الآخرين". على أن العزلة التي تفضلها قلصت من

خياراتها المهنية وقدرتها على الكسب. لقد تغير مسارها الوظيفي تمامًا بعد ترك منصبها في البنك، كما وصفت في المسوح. فبعد أن عملت هناك من 1992 إلى 1996، تأرجحت بين تسعة أصحاب عمل مختلفين على مدى أربع سنوات في سلسلة من الوظائف قصيرة الأجل، يتراوح أجرها بين 20,000-30,000 دولار في السنة.

أما خبرة (هانا)، فهي توضح كيفية تأثير بيئة العمل الكارهة للنساء على الإنجاز. كان زملاؤها في العمل بوكالة لإعلانات الإنترنت عبارة عن "جوقة من الفتيان الحمقى" الذين يطلقون نكاتًا حول المثلية الجنسية، ويبعثون برسائل إلكترونية لأفراد المكتب تضم "هجومًا لفظيًا رهيبًا، رسائل بالبريد الإلكتروني تمثل حرفيًا صدمة، رسائل صادمة، صادمة". وعلى الرغم من أنها عملت بجدية، فقد انتهى عملها؛ لأنها رفضت المشاركة في هذه الثقافة الفجة الازدرائية الموجودة في مكان العمل: "لقد كانت في النهاية خطوة سيئة بالفعل، لأنني لم أحصل على ترقية. كانوا يتخطونني طوال الوقت، لأنهم لم يعتبروني ضمن الفريق؛ نظرًا لانفصالي عنهم". وجدت (هانا) نفسها- مثلها مثل العديد من النساء- بين المطرقة والسندان: إما أن تشارك في ثقافة كراهية النساء في مكان العمل (ليت فقط تجنبها أو تجاهلها بسبب نوعها الاجتماعي)، أو تُعبر عن رأيها وتقاوم، وهو ما لا يتيح لها أي فرصة للترقي في الشركة.

وعلى الرغم من أن (هانا) لم تكن مستهدفة أبدًا شخصيًا، فقد أمضت سنتين من العمل في شركة وهي تُعتبر دخيلة. وخلافًا للحالات المذكورة أعلاه، لم تكن قادرة على أن تعزو عدم ترقيتها إلى قطع العلاقات مع الشركة. بل بالأحرى، كان أصحاب العمل غير مستعدين للاستثمار في مستقبلها. وقد شهدت ليزا أيضًا تضائل مسؤولياتها بعد تعرضها لبيئة عمل عدائية. فقد ضعفت علاقاتها مع المشرفين، وزملاء العمل، وشعرت أنها تخضع لمراقبة شديدة، وتقلصت واجباتها؛ ذلك "أنني كنت متأكدة من أن جزءًا من هذا يرجع إلى قولهم: نحن ببساطة لا يمكننا الثقة فيها". وظل موقعها في العمل آمنًا، طوال تباطؤها بالصمت في ثقافة مكان العمل العدائية. وتذكر (ليزا) أنها بعد مواجهة التحرشات: "لن أصبح صديقة أبدًا مع هؤلاء الناس، ورئيسي في العمل لن يدريني أبدًا، ولن يكون لدي أبدًا، كما تعلمون، أي علاقة مع هؤلاء الأشخاص. وكان هذا عسيرًا، ولذا استقلت في النهاية". كانت (ليزا) منبوذة من زملاء العمل الذين، اتساقًا مع البحوث السابقة، يعتبرون سلوكيات التحرش

تافهة، وبالتالي لا يدعمون النساء أهداف التحرش (Loy and Stewart 1984; Quinn 2002). وعلى الرغم من أنها حصلت على عمل في شركة منافسة بعد شهر واحد من البطالة، فقد فقدت الكثير من دخلها؛ لأن الشركة الأصلية كانت "تكافئ موظفيها ماليًا بشكل مدهل". بعد هذه الوظائف، انخفض دخلها إلى حد كبير، حيث وجدت عملاً كنادلة، ومتسوقة شخصية.

كانت قدرات (هانا) و(ليزا) محدودة، كموظفتين منفردتين، في تغيير ثقافة أماكن عملهن. لم تعد (هانا) على استعداد لتقبل التحرشات في بيئة العمل، وفكرت "أن الأمر لا يستحق أن أحاول بذل كل طاقتي لتغيير تلك الثقافة، عندما سيكون من الأسهل كثيرًا أن أجد مكانًا أفضل مناسبًا". ومثلها مثل (بام)، غيرت تجربة (هانا) في وكالة إعلانات الإنترنت توقعاتها. فبدلاً من تفضيل العزلة، أصبحت تتجنب ببساطة بيئات العمل المسّمة. في أماكن العمل المماثلة لمكان عمل (هانا، وليزا)، يُعد التحرش الجنسي واحداً من العديد من الممارسات التي تحد من تقدم النساء، وتعتبرهن غرباء (Acker 1990; Denissen and Reskin and McBrier 2000; Saguy 2014). وقد أخبرتنا (جوردان)، وتعمل ضابط شرطة، عن الضابطات اللاتي استقلن من الخدمة عندما تعرضن للتحرش الجنسي. قامت إحدى الضابطات بـ "إيقاف سيارة مسروقة ولم يأت أحد"، على الرغم من أن الضباط الآخرين كانوا "يتناولون وجبة الإفطار على بعد ستة مبانٍ تحديداً من موقعها". وهذه الممارسة لتجاهل الاستدعاء من أجل الدعم تماثل ما ورد في دراسة (Teixeira 2002) حول التحرش الجنسي بضابطات الشرطة الأمريكيات من أصل أفريقي، اللاتي يُعتبرن "مثيرات للشغب".

في حين واجهت زميلة جوردان تحلياً عنها عند أداء واجبها، تعرضت (أنجيلا) لتوبيخ عنيف من جانب خمسة بائعين في متجر لبيع السيارات؛ مما أدى إلى فقدان عمولتها وتركها الغرفة باكية:

كانت العمولة حوالي 200 دولار، وهي صفقة كبيرة كما تعلمون، لكنها لا تستحق الوقوع في محنة شعورية... لقد أخذوا العمولة بالفعل، لكنهم تركوني في الغرفة لمدة 15 دقيقة أخرى... سدوا الباب

بأجسادهم، وأعطوني ما يشبه المحاضرة ... تماسكت لأطول مدة ممكنة ... وما أن شاهدوا الدموع، عرفوا أنهم استخرجوا مني رد الفعل الذي أرادوه، وعندئذ تفرقوا وسمحوا لي بالخروج.

وبعد مرور أربعة أشهر على العمل في الوكالة، انخفض أجر (أنجيلا)، لأنها ذهبت للعمل كمساعدة مُعلمة في مدرسة، وكانت تتقاضى 8 دولارات في الساعة. وعلى الرغم من أن التحرش الجنسي المفهوم يمكن فصله نظرياً عن التمييز على أساس النوع الاجتماعي والتحرش في مكان العمل، فإن هذه السلوكيات غالباً ما تتداخل في الممارسة العملية. وقد وصفت العديد من النساء اللاتي أجرينا معهن مقابلات بيئات العمل السامة، بأنها تضم التحرش جنباً إلى جنب مع غيره من الممارسات التي تستهدف إضفاء الشرعية على الترتيبات الهرمية التنظيمية واستبعاد النساء.

وتوضح هذه القصص، لماذا اختارت (هانا)، وغيرها من النساء، تغيير وظائفهن على "المساومة مع النظام الأبوي" (Kandiyoti 1988). وفي واقع الأمر، يسهم التحرش الجنسي وسوء معاملة النساء في أماكن العمل الذكورية في الفصل بين الجنسين، ووجود فجوات بينهما في ما يتعلق بالإنجاز.

توضح حالة (إيرين) طريقة أخرى لتأثير التحرش على الدخل. بعد أن عملت في وظيفة رعاية بدوام كامل لمدة 18 شهراً، تعرضت لتحرش جنسي من جانب صاحب عمل مؤخراً "لديه مشكلة، أنه دائم الرغبة في عناقي ولمسي، ويقول أشياء لا ينبغي قولها". كما أشارت إلى نظراته غير المريحة، ولمسه غير المرحب به، وطلباته لتعليق صورها في دولا به، وملاحظته: "أنه كان يبحث في ألبوم "فيكتوريا السري" Victoria's Secret ويتساءل كيف يمكن أن أبدو وأنا أرثدي زوجاً من الملابس الداخلية المثيرة". ومرتين "فك حمالة صدري بالفعل... ويقول ضاحكاً: 'هاها، انظري. يمكنني فك حمالة صدرك باستخدام إصبع واحد". ومع تجاهله طلبها بأن يتوقف، حاول المتحرش بإيرين "إلقائي في حمام السباحة... ولف ذراعيه حولي في محاولة لعناقي". توقفت (إيرين) عن العمل بعد أن جرح المتحرش ظهرها. وتوضح قائلة: "لقد رفعتني، وضربني، وبرز شيء في أسفل ظهري... قالوا لي [توتر قطني]، لكنني أشعر وكأن هناك شيئاً يضغط بالفعل في ظهري". في فترة مقابلة (إيرين)، بعد عدة أشهر من بداية

التحرش، كانت تتلقى تعويض العمال الذي يعادل ثلثي مرتبها فقط. كانت غاضبة من خسائرها المالية، وأوضحت: "لا أحصل إلا على ما يكفي لتغطية كل شيء هنا بالضبط. ولا يتبقى لي أي مال... ربما سأضطر إلى سرقة (بيتر) كي أدفع إلى (بول). تتمنى (إيرين) العودة إلى العمل، لكن جرحها قد تترتب عليه آثار طويلة المدى. وإذا لم تتمكن من تلبية المطالب البدنية لوظيفتها، أو وظائف مشابهة، فلن تتمكن من تحويل الخبرات والمهارات التي اكتسبتها إلى وظائف أخرى. أفادت (إيرين)، في السنة التالية لتعرضها للتحرش، بانخفاض الأجور، وتقلص الدخل بمعدل 24٪ في عام 2003 على الرغم من عدم تغيير الوظيفة. وفي عام 2005، ارتفع دخلها قليلاً بعد أن أخذت وظيفة صيانة عند صاحب عمل جديد، لكن أجرها البالغ 12.50 دولار في الساعة، ظل أقل بنسبة 20٪ من الأجر الذي كانت تحصل عليه قبل تعرضها للتحرش.

الخلاصة

مُجادل ماكينون في عملها الرائد، (MacKinnon 1979, 216)، أن التحرش الجنسي "ينال من استقلال النساء خارج المنزل"، ويعزز اعتمادهن الاقتصادي على الرجل. يوثق هذا المقال إمبيريقياً تأثير التحرش الجنسي في بداية العمل الوظيفي على الإنجاز. فالتعرض للتحرش في الفترة العمرية 29-30 سنة يؤدي إلى زيادة الضغوط المالية في بداية سن الثلاثين. ويمكن أن يُعزى حوالي 35٪ من هذا التأثير إلى تغيير النساء أهداف التحرش لوظائفهن، وهو رد فعل شائع في مواجهة التحرش الجنسي الشديد. وكما تشير بياناتنا النوعية، تستقيل بعض النساء من العمل ليتجنبن المتحرشين. وتستقيل نساء أخريات بسبب عدم ارتياحهن، أو إحباطهن من ردود أفعال أصحاب الأعمال. وفي الحالتين، أفادت النساء أهداف التحرش أنهن شعرن بأن ترك العمل هو السبيل الوحيد للهروب من المناخ المُسمّم في مكان العمل.

ولهذه النتائج آثار نظرية مهمة لفهم دور ثقافات مكان العمل المُسمّم في خنق تقدم النساء الوظيفي. وعندما يظهر النوع الاجتماعي باعتباره "عاصفة مفاجئة، أو جبهة باردة معزولة" ترتحل عبر فضاء العمل، "تميل النساء العاملات إلى عدم رؤية عدم المساواة بين الجنسين، بسبب مناخ البرودة الظالم" (Britton 2017, 23). ففي حين تتمكن النساء غالباً

من تجاهل أو تقليص عدم المساواة بين الجنسين في أماكن العمل هذه، بما يفسر إلى حد كبير كيفية إعادة إنتاجه، فإن الحال لم يكن كذلك بالنسبة للتحرش في بيئات العمل التي وصفتها العديد من النساء اللاتي أجرينا معهن مقابلات. ففي المقابل، لم تكن النساء اللاتي اشتملت عليهن دراستنا قادرات على النجاح كموظفات، بل كان يُنظر إليهن بالأحرى كغرباء أو موضوعات جنسية في مناخ عمل، كما وضعت هانا الأمر، "لا يستحق أن أحاول بذل كل طاقتي لتغييره". على أن الجهود التي يبذلها صاحب العمل لتحسين الثقافة التنظيمية، بما يمتد ليتجاوز التحرش الجنسي، من شأنها أن تساعد على الاحتفاظ بهؤلاء الموظفين وتقليل تكلفة تغيير الوظائف.

تقدم هذه الدراسة أيضًا معرفة نظرية وإمبيريقية حول النوع الاجتماعي والعمل، وذلك بإظهار التكاليف الملموسة قصيرة الأجل بالنسبة للنساء اللاتي يتعرضن للتحرش الجنسي وبيئات العمل المُسمَّمة. عندما يتعرض الرجال لانقطاعات في مسار التعليم أو العمل، تظل احتمالات حصولهم على وظائف ذات رواتب عالية نسبيًا قائمة (Dwyer, Hodson, and McCloud 2012). وقد وجدنا أن الأمر نفسه لا ينطبق على النساء. علاوة على ذلك، يوثق قدر كبير من الأدبيات الآثار طويلة الأجل لانقطاع العمل على الضغوط المالية والدخول الجنسي بعد. ونحن هنا، نعتبر الانتقال الوظيفي عقب التحرش بمثابة فقدان أقل من طوعي للوظيفة، مع ما يترتب عليه من آثار قصيرة وطويلة الأجل على مسارات العمل. وكما تشرح Brand (2015, 371): "يُعد تغيير الوظيفة حدثًا غير طوعي، وغالبًا غير متوقع، من أحداث الحياة، يؤدي إلى تغييرات مفاجئة في مسارات التعاملات".

لقد كانت طبيعة الأساليب المختلطة في هذه الدراسة ضرورية لفهم هذه العلاقة، وأسفرت عن "مواطن قوة تكميلية وعدم تداخل مواطن الضعف" (Johnson and Onwuegbuzie 2004, 18). وقد كشفت التحليلات الكمية، بوجه خاص، عن وجود علاقة إحصائية أساسية بين التحرش والضغوط المالية الناتجة عن تغيير الوظيفة. وقدمت تحليلاتنا النوعية رؤية أكثر تفصيلاً وقرباً حول التحرش وكيف يؤدي إلى تغيير حياة النساء ووظائفهن. كما تشير بيانات المقابلات إلى الطرق المحددة العديدة التي يؤدي خلالها التحرش إلى تغيير النساء لمسارات عملهن بما يختلف عن الوظيفة الأولى. لقد أصبحت (بام) غير واثقة

ومنغزلة؛ نتيجة التحرش، في حين اضطرت (هانا، وليزا، وأنجيلا) إلى اتخاذ وظائف أقل ربحًا؛ حيث اعتقدن أن احتمالات حدوث التحرشات والممارسات الجنسية يقل. لقد وجدن، وغيرهن من النساء، أنفسهن في موقف لا يمكن الدفاع عنه من الاضطرار إلى الاختيار بين المشاركة في ثقافة كراهية النساء في بيئة العمل، والتي لا تحدمهن كنساء، أو مقاومة هذه الثقافات بما يترك أمامهن فرصًا ضئيلة للترقي في الشركات اللاتي يعملن بها. وفي هذه الدراسة مختلطة الأساليب، تأكدت النتيجة الأساسية عبر هذين النهجين، مع توفير قدر أكبر من الثقة في النتائج حول كيف ولماذا يعطل التحرش الحياة الوظيفية.

إن التحرش الجنسي، الذي يجري تجاهله إلى حد كبير في البحوث المتعلقة بالإنجاز، يلعب دورًا بارزًا في تشكيل المسارات الوظيفية المبكرة. وتشير نتائجنا الكمية والنوعية إلى أن التحرش الذي تتعرض له النساء في سن العشرين وبداية الثلاثين؛ يؤدي إلى إخراج العديد من النساء خارج مسارات عملهن خلال هذه المرحلة الوظيفية التكوينية. والأكثر من ذلك، أنه على الرغم من تركيز معظم بحوث التحرش على النساء الأهداف مباشرة، فإن دراستنا تبين أن مقاومة بيئات العمل المُسمّمة - تسفر عن عواقب حتى بالنسبة للنساء غير المستهدفات مباشرة. لقد كانت ليزا وهانا، وغيرهن من النساء في بيئات مماثلة، منبذات من زملاء العمل؛ لأنهن قاومن كراهية النساء في أماكن عملهن، حتى إن لم يكن أهدافًا مباشرة للتحرش. علاوة على ذلك، ركزت معظم الدراسات الكمية التي تتناول التحرش الجنسي، على وظائف الياقات البيضاء بشكل غير متناسب. وبتوسيع نطاق البحث السابق، نجد أن النساء في وظائف الياقات الوردية والزرقاء يتأثرن بالتحرش الجنسي بنفس طريقة تأثر النساء في وظائف الياقات البيضاء. ويمكن أن تتناول البحوث في المستقبل الأمور المتعلقة بمراحل أخرى في الحياة، وعلى سبيل المثال، ما إذا كان التحرش الجنسي يُعد عامل دفع للنساء اللاتي على وشك التقاعد. كما يمكن أن تسهم هذه التحليلات في التنظير حول التقاطعات القائمة بين النوع الاجتماعي والسن.

وتساعد نتائجنا أيضًا في تقييم أضرار التحرش الجنسي، حيث قد تكون التكلفة الاقتصادية على المدى الطويل أكبر كثيرًا مما كان يُفترض سابقًا. يصعب تخفيف الجراح بمبالغ مالية (Sunstein and Shih 2004)، وقد يؤدي ارتفاع معدلات تغيير النساء أهداف

التحرش لوظائفهن إلى خفض المكافآت التي تستهدف تعويضهن عن فقدان الأجور في المستقبل. إن تحديد المكافآت النقدية على أساس متوسط طول فترة العمل لدى العاملين في مواقف مماثلة، يفترض أن النماذج الأكبر من تغيير الوظيفة والتحرش الجنسي تختلف بشكل مستقل. بيد أن نتائجنا تعرض قضايا متسقة مع هذا المنطق، حيث التحرش والتمييز بين الجنسين هو انعكاس لثقافة مكان العمل، أو الصناعة. على الرغم من أن إقامة دعوى قانونية أمام محكمة يستلزم أن يستهدف التحرش العاملات مباشرة، فإن نتائجنا تدعم النتيجة التي توصلت إليها ريزنيك (2004, 257 Resnik) من أن ثقافات التحرش تلحق "أضرارًا" جماعية ومنتشرة" تتمثل في حرمان العاملات من أماكن عمل متنوعة وخالية من التحرشات.

ملاحظة من المؤلفين: نود أن نتوجه بالشكر إلى جيلان مورتيمر Jeylan Mortimer لما قدمته من بيانات ودعم لهذا البحث، وإلى ليسلي شنايدر Lesley Schneider للمساعدتها البحثية، وإلى شارون بيرد Sharon Bird والمحررين، وإلى المراجعين المجهولين في مجلة "جندر أند سوسيتي" Gender & Society لما قدموه من تعليقات مفيدة على هذه الورقة البحثية. وقد حصلت "دراسة تنمية الشباب" على دعم من المنح التي قدمها "المعهد الوطني لصحة الطفل والتنمية البشرية" (HD44138) و"المعهد الوطني للصحة العقلية" (MH42843). تقع مسؤولية محتوى هذه الورقة البحثية على المؤلفين فقط، ولا يمثل المحتوى وجهات النظر الرسمية للمعهد الوطني لصحة الطفل والتنمية البشرية أو المعاهد الوطنية للصحة.

الهوامش

(1) سألنا المشاركات أيضًا عما إذا كن قد تعرضن لاعتداء بدني من زميل في العمل، أو رئيس، أو مشرف؛ مما قد يشير إلى الاعتداءات الجنسية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتحرش (Gibson et al. 2016). وقد استبعدنا هذا البند؛ خشية أن يؤدي غموض الصياغة إلى إضافة المجيبات لأشياء مثل: الدفع، واللكم، وأشكال أخرى من العنف البدني، لا علاقة لها بالتحرش الجنسي. وعند تضمين النساء الثلاثة اللاتي أفدن بتعرضهن لاعتداء بدني إلى قياس التحرش، تتطابق نتائجنا الرئيسية.

(2) تضم العينة 8٪ من النساء سود البشرة، و6٪ من الآسيويات، و3٪ من عرق مختلط، و4٪ من الهنديات الأمريكيات، وجزر المحيط الهادئ، أو عرق آخر. أكثر من نصف النساء الآسيويات (n = 13) من شعب الهمونج.

(3) يجمع هذا القياس بين خمسة أحداث سلبية في الحياة: (1) إصابة/مرض خطير؛ (2) انهيار علاقة رومانسية جدية؛ (3) السجن؛ (4) اعتداء، ضرب، سرقة، أو الاغتصاب؛ و/أو (5) وفاة الزوج/الشريك. تعرضت 16-25٪ من النساء لأحداث سلبية في الحياة كل سنة.

(4) يظهر أيضًا صدى هذه الأنماط في العينة الأكبر. قبل التعرض للتحرش الجنسي في عام 2003، كان الدخل نصف الأسبوعي للنساء أهداف التحرش يزيد بمقدار 134 دولار من أجور النساء العاملات اللاتي شملتهن العينة. على أن متوسط الدخل في عام 2011 بين النساء أهداف التحرش الجنسي كان يقل بمقدار 14 دولارًا عن نظيراتهن اللاتي لم يتعرضن للتحرش في عام 2003.

المراجع:

- Acker, Joan. 1990. Hierarchies, jobs, bodies: A theory of gendered organizations. *Gender & Society* 4:139-58.
- Arnett, Jeffrey Jenson. 2004. *Emerging adulthood: The winding road from the late teens through the twenties*. New York: Oxford University Press.
- Baron, Reuben M., and David A. Kenny. 1986. Moderator-mediator variable distinction in social psychological research: Conceptual, strategic, and statistical considerations. *Journal of Personality and Social Psychology* 51:1173-82.
- Blackstone, Amy, Jason Houle, and Christopher Uggen. 2014. "I didn't recognize it as a bad experience until I was much older": Age, experience, and workers' perceptions of sexual harassment. *Sociological Spectrum* 34:314-37.
- Blackstone, Amy, Christopher Uggen, and Heather McLaughlin. 2009. Legal consciousness and responses to sexual harassment. *Law & Society Review* 43:631-68.
- Brand, Jennie E. 2015. The far-reaching impact of job loss and unemployment. *Annual Review of Sociology* 41:359-75.

- Brand, Jennie E., and Juli Simon Thomas. 2014. Job displacement among single mothers: Effects on children's outcomes in young adulthood. *American Journal of Sociology* 119:955-1001.
- Britton, Dana M. 2017. Beyond the chilly climate: The salience of gender in women's academic careers. *Gender & Society* 13:5-27.
- Bureau of Labor Statistics. 2013. Women's earnings, 1979–2012. Bureau of Labor Statistics, U.S. Department of Labor. http://www.bls.gov/opub/ted/2013/ted_20131104.htm.
- Cha, Youngjoo, and Kim A. Weeden. 2014. Overwork and the slow convergence in the gender gap in wages. *American Sociological Review* 79:457-84.
- Chamberlain, Lindsey Joyce, Martha Crowley, Daniel Tope, and Randy Hodson. 2008. Sexual harassment in organizational context. *Work and Occupations* 35:262–95.
- Chan, Darius K.-S., Chun Bun Lam, Suk Yee Chow, and Shu Fai Cheung. 2008. Examining the job-related, psychological, and physical outcomes of workplace sexual harassment: A meta-analytic review. *Psychology of Women Quarterly* 32:362-76.
- Couch, Kenneth A., and Dana W. Placzek. 2010. Earnings losses of displaced workers revisited. *American Economic Review* 100:572-89.
- De Coster, Stacy, Sarah Beth Estes, and Charles W. Mueller. 1999. Routine activities and sexual harassment in the workplace. *Work and Occupations* 26:21-49.
- Denissen, Amy M., and Abigail C. Saguy. 2014. Gendered homophobia and the contradictions of workplace discrimination for women in the building trades. *Gender & Society* 28:381-403.
- Dwyer, Rachel E., Randy Hodson, and Laura McCloud. 2012. Gender, debt, and dropping out of college. *Gender & Society* 27:30-55.
- Ecklund, Elaine Howard, Anne E. Lincoln, and Cassandra Tansey. 2012. Gender segregation in elite academic science. *Gender & Society* 26:693-717.
- Even, William E. 1987. Career interruptions following childbirth. *Journal of Labor Economics* 5:255-77.
- Fitzgerald, Louise F., Fritz Drasgow, Charles L. Hulin, Michele J. Gefland, and Vicki J. Magley. 1997. Antecedents and consequences of sexual harassment in

organizations: A test of an integrated model. *Journal of Applied Psychology* 82:578-89.

Fitzgerald, Louise F., Sandra L. Shullman, Nancy Bailey, Margaret Richards, Janice Swecker, Yael Gold, Mimi Ormerod, and Lauren Weitzman. 1988. The incidence and dimensions of sexual harassment in academia and the workplace. *Journal of Vocational Behavior* 32:152-75.

Gauchat, Gordon, Maura Kelly, and Michael Wallace. 2012. Occupational gender segregation, globalization, and gender earnings inequality in U.S. metropolitan areas. *Gender & Society* 26:718-47.

Gibson, Carolyn J., Kristen E. Gray, Jodie G. Katon, Tracy L. Simpson, and KerenLehavot. 2016. Sexual assault, sexual harassment, and physical victimization during military service across age cohorts of women veterans. *Women's Health Issues* 26:225-31.

Greenman, Emily, and Yu Xie. 2008. Double jeopardy? The interaction of gender and race on earnings in the United States. *Social Forces* 86:1217-44.

Gruber, James E. 1992. A typology of personal and environmental sexual harassment: Research and policy implications for the 1990s. *Sex Roles* 26:447-64.

Gruber, James E. 1998. The impact of male work environments and organizational policies on women's experiences of sexual harassment. *Gender & Society* 12:301-20.

Gruber, James E., and Lars Bjorn. 1982. Blue-collar blues: The sexual harassment of women autoworkers. *Work and Occupations* 9:271-98.

Gruber, James E., and Susan Fineran. 2008. Comparing the impact of bullying and sexual harassment victimization on the mental and physical health of adolescents. *Sex Roles* 59:1-13.

Hand, Jeanne Z., and Laura Sanchez. 2000. Badgering or bantering? Gender differences in experiences of, and reactions to, sexual harassment among U.S. high school students. *Gender & Society* 14:718-46.

Hijzen, Alexander, Richard Upward, and Peter W. Wright. 2010. The income losses of displaced workers. *Journal of Human Resources* 45:243-69.

- Houle, Jason N., Jeremy Staff, Jeylan T. Mortimer, Christopher Uggen, and Amy Blackstone. 2011. The impact of sexual harassment on depressive symptoms during the early occupational career. *Society and Mental Health* 1:89-105.
- Johnson, R. Burke, and Anthony J. Onwuegbuzie. 2004. Mixed methods research: A research paradigm whose time has come. *Educational Researcher* 33:14-26.
- Kalof, Linda, Kimberly K. Eby, Jennifer L. Matheson, and Rob J. Kroska. 2001. The influence of race and gender on student self-reports of sexual harassment by college professors. *Gender & Society* 15:282-302.
- Kandiyoti, Deniz. 1988. Bargaining with patriarchy. *Gender & Society* 2:274-90.
- Kletzer, Lori G. 1998. Job displacement. *Journal of Economic Perspectives* 12:115-36.
- Laband, David N., and Bernard F. Lentz. 1998. The effects of sexual harassment on job satisfaction, earnings, and turnover among female lawyers. *Industrial and Labor Relations Review* 51:594-607.
- Lim, Sandy, and Lilia M. Cortina. 2005. Interpersonal mistreatment in the workplace: The interface and impact of general incivility and sexual harassment. *Journal of Applied Psychology* 9:483-96.
- Lopez, Steven H., Randy Hodson, and Vincent J. Roscigno. 2009. Power, status, and abuse at work: General and sexual harassment compared. *Sociological Quarterly* 50:3-27.
- Loy, Pamela Hewitt, and Lea P. Stewart. 1984. The extent and effects of the sexual harassment of working women. *Sociological Focus* 17:31-43.
- MacKinnon, Catharine A. 1979. *Sexual harassment of working women*. New Haven, CT: Yale University Press.
- Marshall, Anna-Maria. 2005. Idle rights: Employees' rights consciousness and the construction of sexual harassment policies. *Law and Society Review* 39:83-124.
- McDonald, Paula. 2012. Workplace sexual harassment 30 years on: A review of the literature. *International Journal of Management Reviews* 14:1-17.

- McLaughlin, Heather, Christopher Uggen, and Amy Blackstone. 2012. Sexual harassment, workplace authority, and the paradox of power. *American Sociological Review* 77:625-47.
- Merkin, Rebecca S. 2008. The impact of sexual harassment on turnover intentions, absenteeism, and job satisfaction: Findings from Argentina, Brazil, and Chile. *Journal of International Women's Studies* 10:73-91.
- Mortimer, Jeylan T. 2003. *Working and growing up in America*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Padavic, Irene, and James D. Orcutt. 1997. Perceptions of sexual harassment in the Florida legal system: A comparison of dominance and spillover explanations. *Gender & Society* 11:682-98.
- Prokos, Anastasia, and Irene Padavic. 2005. An examination of competing explanations for the pay gap among scientists and engineers. *Gender & Society* 19:523-43.
- Quinn, Beth A. 2002. Sexual harassment and masculinity: The power and meaning of "girl watching." *Gender & Society* 16:386-402.
- Ranson, Gillian, and William Joseph Reeves. 1996. Gender, earnings, and proportions of women: Lessons from a high-tech occupation. *Gender & Society* 10:168-84.
- Reskin, Barbara F., and Debra Branch McBrier. 2000. Why not ascription? Organizations' employment of male and female managers. *American Sociological Review* 65:210-33.
- Resnik, Judith. 2004. The rights of remedies: Collective accountings for and insuring against the harms of sexual harassment. In *Directions in sexualharassment law*, edited by Catharine A. MacKinnon and Reva B. Siegel. New Haven, CT: Yale University Press.
- Roscigno, Vincent J. 2011. Power, revisited. *Social Forces* 90:349-74.
- Rosenberg, Janet, Harry Perlstadt, and William R. F. Phillips. 1993. Now that we are here: Discrimination, disparagement, and harassment at work and the experiences of women lawyers. *Gender & Society* 7:415-33.

- Settersten Jr., Richard A., and Barbara Ray. 2010. What's going on with young people today? The long and twisting path to adulthood. *Future of Children* 20:19-41.
- Sunstein, Cass R., and Judy M. Shih. 2004. Damages in sexual harassment cases. In *Directions in sexual harassment law*, edited by Catharine A. MacKinnon and Reva B. Siegel. New Haven, CT: Yale University Press.
- Tester, Griff. 2008. An intersectional analysis of sexual harassment in housing. *Gender & Society* 22:349-66.
- Texeira, Mary Thierry. 2002. "Who protects and serves me?": A case study of sexual harassment of African American women in one U.S. law enforcement agency. *Gender & Society* 16:524-45.
- Theunissen, Gert, Marijke Verbruggen, Anneleen Forrier, and Luc Sels. 2011. Career sidestep, wage setback? The impact of different types of employment interruptions on wages. *Gender, Work and Organization* 18:110-31.
- Uggen, Christopher, and Amy Blackstone. 2004. Sexual harassment as a gendered expression of power. *American Sociological Review* 69:64-92.
- Ullah, Philip. 1990. The association between income, financial strain and psychological well-being among unemployed youths. *Journal of Occupational Psychology* 63:317-30.
- U.S. Department of Labor. 2003. Table 18. Employed persons by detailed industry, sex, race, and Hispanic or Latino ethnicity. U.S. Department of Labor, Bureau of Economic Analysis. <http://www.bls.gov/cps/aa2003/cpsaat18.pdf> (accessed November 18, 2015).
- U.S. Equal Employment Opportunity Commission. 2015. Charges alleging sexual harassment FY 2010 – FY 2015 http://www.eeoc.gov/eeoc/statistics/enforcement/sexual_harassment_new.cfm (accessed March 18, 2016).
- U.S. Merit Systems Protection Board. 1988. *Sexual harassment in the federal government: An update*. Washington, DC: U.S. Government Printing Office.
- Welsh, Sandy. 1999. Gender and sexual harassment. *Annual Review of Sociology* 25:169-90.

- Welsh, Sandy, Jacquie Carr, Barbara MacQuarrie, and Audrey Huntley. 2006. "I'm not thinking of it as sexual harassment": Understanding harassment across race and citizenship. *Gender & Society* 20:87-107.
- Western, Bruce. 2006. *Punishment and inequality in America*. New York: Russell Sage.
- Willness, Chelsea R., Piers Steel, and Kibeom Lee. 2007. A meta-analysis of the antecedents and consequences of workplace sexual harassment. *Personnel Psychology* 60:127-62.
- Xu, Wu, and Ann Leffler. 1992. Gender and race effects on occupational prestige, segregation, and earnings. *Gender & Society* 6:376-92.



أنت، وهن، ونحن الفاعلات، ونحن المفعول بهن، أيضا؟... (*)

على الإنترنت-خارج الإنترنت، الفرد-الجماعة، المنسي المتذكّر، التحرش-العنف.

تأليف: جيف هيرن

ترجمة: سهام بنت سنية وعبد السلام

شنت الممثلة الأمريكية من أصل أفريقي تارانا بيرك حملة "أنا أيضا Me too" في عام 2007 ضد نقص الخدمات المقدمة لضحايا الإساءة (خاصة الاعتداء الجنسي)، أو الناجيات منها من النساء السوداوات، اللاتي يعشن في مجتمعات محلية بائسة. وقد قدمت الحملة دعماً للأخريات في إطار "التمكين من خلال المشاركة الوجدانية"، في غياب الدعم القانوني وغيره من أنواع الدعم. صرحت بيرك لمجلة إيبوني بما يلي: "لم تنشأ هذه الحملة باعتبارها حملة سريعة الانتشار، أو هاشتاج موجود الآن ويطويه النسيان غداً... بل كانت شعاراً يُقصد به أن ينتقل من ناجية إلى ناجية أخرى؛ لتعرف معشر النساء أنهن لسنّ وحدهن، ويعرفن بأن من الممكن أن تحدث حركة للشفاء الجذري وأنها تحدث فعلاً".

وعقب تزايد الادعاءات بحدوث اعتداءات على النساء في أكتوبر 2017، شنت الممثلة والناشطة والمنتجة والمغنية الأمريكية (أليسا ميلانو) حملة أخرى سريعة الانتشار من حملات "أنا أيضا"، هدفت فيها إلى إنشاء دعم للنساء اللاتي تعرضن للاعتداء؛ لإظهار التضامن مع من تقدمن بالشكاوى، ومن لم يشعرن بالقدرة على التقدم بالشكاوى لسببٍ أو لآخر، ومن ثم، أظهرت مدى اتساع نطاق هذا الاعتداء.

وقد طُلب مني من أجل هذا المقال للممتدى المفتوح أن أعلّق على ما يلي: (مع أخذ

(*) "You, them, us, we, too? ... online-offline, individual- collective, forgotten- remembered, harassment-violence . "European Journal of Women's Studies 2018, Vol. 25(2) 228-235

عملك في الاعتبار) هل تعتقد أن حملة "أنا أيضًا" مفيدة" من حيث بدء إحداث تغيير نظامي؟ ومن حيث تأثيرها؟ ومن حيث تجميع النساء مع بعضهن البعض عبر الحدود؟ تسهل الإجابة على هذه الأسئلة من عدة نواحي: نعم، نعم، ثم نعم. حقًا، إن الشهادات الشخصية منهج متفق عليه في حركات رفع الوعي النسوية... وغيرها، من حركات رفع الوعي. ولكنني أضيف أني أعلق هنا على ما يبدو متميزًا، وجديدًا على نحو ما، حول حملة "أنا أيضًا". إن هذه الملامح المميزة للحملة مهمة للنظر في الأسئلة المطروحة.

السياسة على الإنترنت وخارج الإنترنت:

أولاً، حملة "أنا أيضًا"، مثلها مثل غيرها من الحملات الشبيهة، مثل حملات YoTambien# و BalanceTonPorc#، أمثلة على السياسات الافتراضية المعاصرة، أو السياسات التي يتناولها الإنترنت وتخص مسائل الجنس، والعنف، التي صنعت ويسرت من خلال شبكة الإنترنت وغيرها من العلاقات والاتاحات الاجتماعية-التكنولوجية. تُبنى هذه السياسات على العديد من الحملات والمشروعات التفاعلية، مثل: حملة المملكة المتحدة بعنوان 'التحيز الجنسي اليومي' التي تعمل منذ 2012 (Bates, 2014)، وحملات أمريكا الشمالية "لا، ليس حسنا Not Okay" و "نعم، الكل نساء YesAllWomen" و "لماذا لا تقوم النساء بالتبليغ WhywomenDontReport" ، و "تكلمي عن الموضوع talkaboutit" ، بالإضافة إلى الحملة السويدية "prataomdet" التي شنت عقب الادعاءات التي أثيرت ضد جوليان أسانج⁽¹⁾ بزعم اعتدائه جنسيًا على النساء، والتي أدت إلى نقاش محتدم لسياسة رضا أطراف العلاقة الجنسية عنها، والممارسات الخاصة بها (Strid, 2015). من الجوانب المهمة في هذه السياسات الافتراضية أنها تبدو ذات ملامح تنتمي للجيل الأحدث سنًا كما أنها تفعل فعلها عبر الأجيال. فالتكنولوجيا نفسها التي قد تستخدم للتحرش، والتهديد العنيف والانتهاك، ولتقويض حقوق المواطنة لنوع اجتماعي/ جنس معين، يمكن أن تستخدم لتعزيز هذه المواطنة (Hearn, 2006).

لا يعني هذا عزل ما هو على شبكة الإنترنت عن ما هو خارجها، فقد تولد عن الحملات الأولى نطاق كامل من الحملات الأخرى، كما تولد عنها مبادرات تخص السياسة، ومثال قوي للوعي والحركة الجماعيين الفوريين. وإليك بعض الأمثلة القريبة: أصدرت جامعتان

أعمل بهما، هما جامعة أوريبرو بالسويد، وكلية هانكين للعلوم الاقتصادية بفرنلندا لتوهما إعلانين سياسيين - وإن كانا مختلفين - صادران من القمة إلى القاع: يستخدم الأول إطار 'لغة القوة'، ويوضح الآخر الانعدام التام للتسامح.

ويوجد الآن (على الإنترنت) كم من الدراسات الحديثة، والتعليقات المبنية على العلم بشأن ما إذا كانت الحملات على تويتر وعلى الإنترنت عمومًا تؤدي إلى التغيير الاجتماعي بشكل أعم، وكيفية تفعيل ذلك. يبدو أن هذه التدخلات كانت مؤثرة، على الأقل على الهوامش، في الحملات الانتخابية ذات الملامح القوية، وأيضًا في بعض الحملات المتعلقة بمسائل فردية، مثل التي تدور حول إصلاح قانون معين، وحركات المستهلكين.

يمكن أن تكون السياسات الافتراضية وسيلة للنشر السريع للأفكار والمعلومات والتدخلات عبر الأمم. وقد اتضح هذا بشكل كبير مع حملة "أنا أيضًا". فقد ذاع صيت الحركة في فنلندا بشكل أبطأ، وأنت الاستجابات الأولى من المدارس وقوات الدفاع، لكن مع أواخر نوفمبر 2017 بدأت تأخذ قوة دفعها. بينما في السويد المجاورة حيث انتشرت الحملة بسرعة، ووقعت 70000 امرأة علنًا على مختلف البيانات المستمدة من حملة "أنا أيضًا"، التي نظمها قطاع القوى العاملة (www.dn.se/nyheter/sverige/darfor-blev-metoo)، فقد دار حديث قرب أواخر نوفمبر 2017 عن 'الثورة الاجتماعية'. ويقرر تويتر أن أكثر من 1.7 مليون امرأة ورجل استخدموا الهاشتاج في 85 بلدًا.

المشاهير ومقار الأعمال:

ثانيًا، يبدو أن حملة "أنا أيضًا" كانت مدفوعة - في بدايتها على الأقل - بردود أفعال تجاه حالات فردية ذات ملامح قوية تميز غالبًا التحرش الجنسي، سواء التي أُثبتت منها، أو التي ظلت قيد الادعاء، ارتكبتها رجال ذوو خصوصية في نظر العامة. وقد ظهرت هذه الحالات بدافع كشف سلوكيات رجال مشاهير؛ لتؤخذ عليهم، تكشفها نساء شهيرات، وأحيانًا نساء أقل شهرة. فيمكن النظر إذن إلى الهاشتاج جزئيًا باعتباره من فروع وسائل الإعلام، والاهتمام العام بالمشاهير، حتى ولو كان التركيز الأولي على كشف حالات تحرش جنسي

واعتماد ارتكبتها رجال من العاملين بصناعة "التسلية" قد اتسع ليغطي قطاعات أخرى يسودها الذكور، وبشكل ملحوظ منها مجالات السياسة والمهن.

وربما من المهم أن نعرف أن حملة "أنا أيضًا" كادت تكون مرادفًا في بعض الأوقات لهارفي وينشتاين⁽²⁾. وقد تكون هذه المبالغة من عواقب تحوله للنفاق بعد دعمه العلني السابق للقضايا التقدمية. سرعان ما انطلقت الحملة، وكان لها وقعٌ أوسع بكثير؛ مما نتج عنها قضايا على سبيل المثال: بيل كوسبي⁽³⁾ أو جيمي سافيل⁽⁴⁾، وأولهما، ممثل كوميدي أمريكي من أصل أفريقي، والثاني فنان شهير في مجال عمل الاسطوانات و'شخصية' تليفزيونية، توفي في 2011. ويمكن اعتبار حملة "أنا أيضًا" سريعة الانتشار جزءًا من تراكم ردود الفعل ضد قضايا المشاهير. وعند النظر إليها في سياق المملكة المتحدة تبدو بطريقة ما متباعدة لقضايا الادعاءات الكبرى ضد الاعتداءات الجنسية- التي ارتكبتها رجال بريطانيون يعملون في "مهنة الاستعراض"، حظوا بجماهيرية في السنوات الحديثة ضد أطفال، وشباب، ونساء (علمًا بأن "مهنة الاستعراض" مصطلح له معانٍ جديدة الآن). وعند النظر إليها في سياق الولايات المتحدة الأمريكية، قد تكون جزءًا تراكميًا لردود أفعال وغضب ضد تباهي ترامب بـ "إمساك النساء من عضوهن التناسلي"⁽⁵⁾.

كثير من البلاغات الأولية التي وردت في حملة "أنا أيضًا" استمدت من مجالات أعمال يسودها الذكور، مع التركيز على الذكور من الممثلين، والمخرجين، والمنتجين، وأعضاء البرلمان، والمحامين، والصحفيين، وأساتذة الجامعات، والعاملين بمجال دعم التنمية، وما إلى ذلك من أعمال، بل والعاملين بمجال التكنولوجيا. وظهرت في الصورة بوضوح شديد قطاعات من الذكور أوفر حظًا من حيث الطبقة والمكانة والظهور للعيان. وقد وردت منذ فترة طويلة تقارير من الدراسات التي أُجريت عن النساء اللاتي يلتحقن بقطاعات أعمال يسودها الذكور تفيد بتعرضهن لمزيد من التحرش، ربما كان ذلك جزءًا من حفظ الرجال لنظام الحدود الوظيفية؛ بينما قلت التقارير أحيانًا عن النساء العاملات في وظائف نمطية خاصة بالنساء، ربما بسبب اختلاف التوقعات الجنسية الخاصة بالنوع الاجتماعي في هذه الوظائف (مثلًا Gutek and Morasch, 1982). وبشكل أكثر مباشرة، سارت القوة الجنسية الخاصة بنوع اجتماعي ما، والأحوال الجنسية، والإيذاء الجنسي معًا يبدوا (Hearn and Parkin, 1987/1995). ففي حالة برلمان المملكة المتحدة مثلًا:

العاملون الشباب، والعمالات الشابات المحيطون بصناع القرار ليس لديهم هيئة شئون عاملين مستقلة لرفع شكواهم إليها، وبدلاً من ذلك يطلب منهم ومنهن اللجوء إلى مسؤولي حفظ النظام الحزبي في المجلس التشريعي⁽⁶⁾، الذي يسود اعتقاد بأنهم يحتفظون بالمعلومات المثيرة للشبهات لأغراضهم الخاصة. والصحف من جهتها تؤخر نشر تقارير الإساءة للنساء بدلاً من المخاطرة بمواجهة ادعاءات التشهير بالناس (Barry, 2017).

أما وقد قلنا ذلك، فإن حملة "أنا أيضاً" تنتشر الآن على نطاق أوسع، وتصل إلى قطاعات خارج قطاعات أصحاب الياقات البيضاء، والطبقة العاملة، مثل العاملين بصناعة البناء والمعمار.

يتعلق جانب مهم آخر من جوانب سياقات أماكن العمل بالحماية التي يحظى بها أناس معينون من ذوي المكانة العليا، والموظفون مرتفعو الأداء، حتى ولو كانت تكلفة الاحتفاظ بموظف ذي إنتاجية عالية لكنه، يُسمّم جو العمل (كالموظف المتحرش جنسياً) تفوق بمراحل الفائدة التي يجنيها صاحب العمل من إبقائه في العمل (Housman and Minor, 2015). يميل مثل هؤلاء الموظفون حقاً إلى طرد غيرهم من الموظفين. لكن مع وجود أشكال التكنولوجيا الجديدة، قد يعني "اقتصاد السوبر ستار"، حيث يمكن للناجح أن يحقق مزيداً من الارتقاء، أن بقية الاقتصاد يصير مثل هوليوود، حيث دأبت جماعة صغيرة من النجوم على حصص نصيب ضخمة من الجوائز عبر زمن طويل. هذا يعني، أنه سرعان ما سيواجه المزيد من رؤساء العمل وأعضاء مجالس الإدارة قرارات حول ما إذا كانوا سيواجهون المتحرشين، أم سيتجاهلون سلوكهم" (Scheiber, 2017). يعتمد تغيير التحرش والإساءة الجنسية في أماكن العمل على حدوث تغير كبير في أماكن العمل القائمة على سلم ترابي فيما يخص: النوع الاجتماعي، والعمر، والطبقة، والعرق، والعنصر.

الأفراد والجماعات:

ثالثاً، يوجد عدد من العوامل الفردية تفعل فعلها في توسع الحملة ضد المشاهير، تتمثل في الادعاءات، والاستجابات، وردود الأفعال، وخبرات الاستماع للحوادث الفردية. في معظم الأحيان، من بدأ النشر على تويتر- في البداية على الأقل- نساء بشكل فردي، لا

مجموعات، ولا جماعات ولا منظمات، أو كن ناشطات بطريقة أو بأخرى على الإنترنت، سواء في كتابة تقارير عما تعرضن له - هن شخصياً - من إساءات، أو دعماً لمن تعرضن لها. يتمثل هذا في كلمة "أنا" في عبارة "أنا أيضاً". يمكن تفسير كلمة "أنا" بعدة طرق مختلفة، ما بين الادعاءات المتضمنة والادعاءات بسلامة الجسد، مروراً بالاعتبار الشخصي السياسي، ووصولاً إلى التناغم مع الفردية الليبرالية الجديدة. ويمكن أن تعتبر هذه الحملة موازية لحملة "أنا أكون I AM" الحالية ضد العبودية الحديثة (www.iamcampaign.com/)، أو العودة إلى الخلف إلى حملات "أنا رجل" التي شنّها الرجال السود العاملون بالصرف الصحي في ممفيس في 1968 (www.civilrightsmuseum.org/i-am-a-man).

لكن في الوقت نفسه، فإن كلمة "أيضاً" الموجودة بعبارة "أنا أيضاً" توحى بوجود (الكثير) من الأخريات اللاتي يمكن التحالف معهن، ممن سبقن الحملة، أو سيلحقن بها فيما بعد. فهي بذلك تربط (ال) واحدة بالأخرى (أو بالأخريات)، بل حتى قد تربط بين ما لديهن من بنية هيكلية وقدرة ذاتية على الفعل. وكلمة "أيضاً" الموجودة بعبارة "أنا أيضاً" قد تربط أيضاً غير المعروفات، وربما المجهولات، من الأفراد اللاتي تعرضن للتحرش، والتهجم الجنسي بقُدَامَى الشهيرات أو الناشئات منهن. وتمشياً مع برامج الواقع التليفزيونية، وبقية البرامج، قد يكون هذا إضفاء للصبغة الديمقراطية على شهرة (غير مرغوب فيها)، أو تضامناً معها. وبينما يجري التأكيد على "أنا بصيغة المفعول به me"، و "أنا بصيغة الفاعل I" تظل هذه الأنواع مجهولة جزئياً من حيث العدد، والتضامن، وهو شكل متفائل حتمي من أشكال إضفاء الصبغة الديمقراطية. هذه الأنواع من الجدل هي التي أدت جزئياً إلى حملة "هي أيضاً"، التي رَوَّج لها كل من تارانا بيرك، وآليسا ميلانو.

الذاكرة والنسيان والمفاجأة:

رابعاً، ارتبطت الحملة بشيء من فقدان الذاكرة وعنصر المفاجأة - ما زالت هذه الأشياء تحدث في صناعة السينما، والمسرح، وصناعة وسائل الإعلام، والقانون، بل حتى في الجامعات - كما لو كان من المؤكد وجود سياسة للتعامل مع هذا النوع من الأمور!؟

يبدو أن النقاشات وإماطة اللثام حديثًا عن التحرش الجنسي في صناعة السينما... وغيرها من الساحات - قد أدهش بعض الناس؛ حتى مع الزعم بقلّة الأبحاث عن هذا الموضوع. يجب ألا يندهش الناس إلى هذا الحد. يوجد جنس كامل، أو أجناس كاملة من الكتب عن 'أريكة التقديم لأدوار التمثيل'،⁽⁷⁾ بعضها خيالي، وبعضها فثوي، وبعضها واقعي (Halperin, 2008; Jaher, 2014; Zimmer, 2017; see:

www.revolvy.com/main/index.php?s=Casting%20couch&item_type=topic .(

والتحرش الجنسي عمومًا ليس شيئًا جديدًا؛ كل ما في الأمر أنه لم يكن يدعى بهذا الاسم دائمًا. توجد الكثير من الأمثلة المأخوذة من وقائع القرن التاسع عشر (Bratton, 1987; Husu et al., 1995; Lambertz, 1985; MacKinnon, 1979). Mary Bulzarik (1978: 25))، وقد صرحت ماري بولزاريك (1978: 25) بأن ضحايا التحرش الجنسي في القرن التاسع عشر وجدن في جميع مجالات العمل:

.. عاملات صرف التذاكر في نوافذ السكك الحديدية، والمسؤولات عن تنظيم العمل في النقابات، وصانعات الملابس، وصانعات البياضات، وعاملات المنازل، والطبيبات، والحائكات، والعاملات بالمحلات التجارية، والغسالات، والموديلات، وموظفات المكاتب، والعاملات بمصانع القطن، والعاملات بمصانع المعلبات ... والعاملات بمصانع المكائس، ورؤساء العمال المساعدين [كذا]، وكاتبات الاختزال والآلة الكاتبة، والعاملات بمصانع الصابون، وقاطفات زهور حشيشة الدينار، والعاملات بتلميع الأحذية، والعاملات بالبارات، والسكرتيرات القانونيات، والممثلات، ومسوقات البضائع، وطالبات الفنون، ومن يخضعن لمقابلات بحثًا عن وظائف.

والأقرب لوجهة النظر المعاصرة، أن تنمية البحث والسياسة قد شهدتا نموًا جيدًا، حتى وإن كان غير متوازن، منذ تسمية التحرش الجنسي بهذا الاسم في سبعينيات القرن العشرين. فمثلاً، منذ 30 عامًا في عام 1987، أصدرت وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية الفنلندية

مسحًا وقائمة مراجع بهما تفاصيل عن 341 إصدار، وما لا يقل عن 10 قوائم بمراجع عن التحرش الجنسي (Högbacka et al., 1987). وفي العام نفسه، نشرت أنا وويندي باركين 'الجنس' في 'مقر العمل' (Hearn and Parkin, 1987/1995)، ونشرت ليز ستانلي وسو مايز كتاب جورججي بورجي: التحرش الجنسي في الحياة اليومية، الذي أقاموا فيه الحجة ضد نهج 'النسبة المئوية للنساء اللاتي تعرضن للتحرش الجنسي' في دراسات التحرش الجنسي، حيث إن النساء جميعًا تعرضن له.

وقد شهدت بضع سنوات مضت 'الاكتشاف' الذي تم في فنلندا عن أن التحرش الجنسي يحدث فعلاً في البرلمان الفنلندي (Niemi, 2010). ويبدو أن الكثير من وسائل الإعلام انتابتها الدهشة لهذا الاكتشاف، على الرغم من وجود فضائح تحرش كبرى سابقة، تتعلق مثلاً بالمتحدث البرلماني السابق ماتي آهد (Puustinen, 2002). ما الذي يجعل إعادة اكتشاف التحرش الجنسي أمراً مستمراً؟ لماذا يثير الدهشة؟ هل ذاكرة الناس ضعيفة؟ هل هي صفة مميزة للأجيال تجعل الأكبر سنًا يجمعون عن ذكر ذلك للأصغر سنًا؟ أم أن الأصغر سنًا يفترضون أن المشكلة قد حلت حتى يعاينونها بأنفسهن وأبنفسهم، وعندئذ ربما يعتقدون ويعتقدون أنها مشكلة فردية 'فريدة من نوعها'؟

يعود بنا هذا للأسئلة الأصلية، كيف يمكن التغلب على فقدان الذاكرة (الفردية والجمعية)؟ قد يستلهم المتحرشون الفعليون، والمحتمل وجودهم فيما بعد (وهم أساسًا من الرجال، إن لم يكونوا جميعًا من الرجال فقط) وحلفاؤهم ومشاهدوهم السليبيون رغبتهم في الإخفاء والتغطية من القوة البحتة، أو الشعور بالعار، أو أخذ الأشياء على علاتها. قد يصحب هذا الضغوط الواقعة على من تعرضن للتحرش (وهن أساسًا من النساء) على نحو غير مريح، وأحيانًا قراراتهن المقيدة بهذه الضغوط بعدم البوح بحدوثه. هل هذا خطر شديد أم أنه لا يستحق الذكر؟ أم أن ذكره والشكوى منه يتبعها المزيد من الحصار؟ هل العواقب، بل حتى التستر على الأمر، أكثر صدمة من الحدث نفسه؟ قد يحدث استهداف الضحايا/الناجيات من النساء وأحيانًا من الرجال مرتين، مرة عند حدوث الحدث، ومرة عند التستر عليه. من الضروري حدوث يقظة سياسية وتحول مؤسسي طويل المدى؛ وإلا ستحدث الكثير من إعادات الاكتشاف "المفاجئة" الأخرى وحملات الإنترنت في بحر خمس أو عشر سنوات، يليها مشروعات عمل خاصة بنوع اجتماعي معين كالمعتاد.

التحرش الجنسي، والعنف الجنسي، والعنف:

خامسًا، الأهم أن الحملة كثيرًا ما وُضعت في إطار التحرش الجنسي، لاسيما من الخارج، وفي وسائل الإعلام العامة، كما وُضعت إلى حد أقل في إطار المسائل الأوسع نطاقًا مثل العنف الجنسي، والاعتداء الجنسي، والاعتصاب وسيادة نوع/ جنس على آخر، والإساءة إليه، واستغلاله وقهره. أما وقد قلنا ذلك، فقد اعترف بعض المعلقين والمعلقات بهذه المسائل الأخيرة. فمثلا، أنشأت (ماريا روبشام) عضوة البرلمان السويدي مجموعة الفيسبوك #allavi التي ضمت حوالي 30000 عضوة وعضو، مع نشر العضوات لتجاربهن التي سميتها باسمها الصريح، ألا وهو العنف الجنسي [sexualiserat våld]، أي ليس التحرش الجنسي وحده (www.dn.se/nyheter/sverige/han-har-inga-skivor-men-sageratt-)، تمشيًا مع الخط المتصل للعنف الجنسي (Kelly, 1988). لكن الكثير من التعليقات تظل في حدود التحرش الجنسي.

تجمع حملة "أنا أيضًا" النساء مع بعضهن البعض عبر مختلف أنواع الحدود: القومية، والطبقية، والعرقية؛ فصارت النساء يعرفن نساء أخريات في أماكن أخرى لهن تجارب مماثلة لتجاربهن. أما الأقل وضوحًا فهو كيف تغير هذه الحركات التي على الإنترنت الهياكل الاجتماعية الراسخة للنوع الاجتماعي؟ وما إذا كانت قادرة على تغييرها؟ واستشهد بمثال مواز؛ إذ يمكن أن توجد على الإنترنت حملات ناجحة ضد الفقر في لحظات معينة، لكن عدم المساواة يستمر في النمو على مستوى الكوكب كما يستمر بين المجتمعات، ما لم يكن بالضرورة بين أقاليم الكوكب (Brandmeir et al., 2017). أما السؤال عما إذا كانت حملة "أنا أيضًا" ستؤدي إلى حدوث حركة جماعية وتضامن جمعي مستمرين، فلا يمكن الإجابة عليه إلا في السياق المضبوط. من الممكن أن ترفع حملة من نوع "أنا أيضًا" أصوات النساء، ووعيهن، وتضامنهن مع بعضهن البعض على المدى القصير؛ مما قد يؤدي، أو قد لا يؤدي إلى تغيير السياسة. لكن هذه السياسة لا تفرض بما يسمى التنفيذ النسوي للسياسة (Callerstig, 2014)، فعلاقات القوة الهيكلية غير المتساوية المتعلقة بالعنف الذي يمارسه نوع اجتماعي ما ضد النوع الآخر لا تتغير كثيرًا. فلا يُرجح أن يقل العنف الجنسي بدرجة كبيرة؛ إذا ظل بالمجتمعات والمؤسسات عدم المساواة بين النوعين الاجتماعيين بشكل أساسي وهيكلية.

يتعلق هذا المنظور بكيف يتقاطع تغير اجتماعي أوسع في أحد المجالات الاجتماعية (بالتحديد العنف) مع مجال آخر، ألا وهو نظام الحكم، باعتباره سياقاً له، كما يتقاطع مع الاقتصاد والمجتمع المدني (Walby, 2009). فإذا نظرنا للأمر على هذا النحو، نجد أملاً في التغيير الهيكلي؛ حيث يمكن حدوث ثورات اجتماعية في مجالات متعددة في الوقت نفسه - حتى لو لم تكن متوازنة - مع تزايد احتمال هدم هيمنة نظام النوع الاجتماعي مع حدوث التغيرات في كل مجال من المجالات. هذا يوجه الانتباه أيضاً للشكل والهيكل المركب لنظم العنف (التي يهيمن فيها أحد النوعين الاجتماعيين على الآخر)، بما في ذلك الهياكل المضادة للعنف، علاوة على التناقضات الممكنة بين المستويات الأعلى نسبياً من المساواة بين النوعين وفقاً لبعض المقاييس، لكن هذه المساواة تظل مصحوبة بمستويات عالية نسبياً من البلاغات عن العنف الجنسي. إن هذه القضايا المجتمعية هي التي نبحثها في مشروع جديد في مجلس البحوث السويدي تقوده صوفيا ستريد ('نظم العنف: تنظيم وشرح التنوعات في إنتاج العنف في نظم الدول الآخذة بالرعاية الاجتماعية للناس'، مشروع 2017-1914).

الرجال ... حضور غائب:

سادساً وأخيراً، بينما نجحت حملة #أنا أيضاً في التوسع، كما وجه لها النقد؛ لإلقاء عبء مسؤوليتها على كاهل النساء، ولعيوب المقاس الواحد الذي يناسب الجميع (<http://blogs.khaleejtimes.com/2017/10/19/why-i-didnt-join-the-hashtag-me-too-bandwagon/>)، فما زال يتنابها القصور، باختصار، في السعي إلى تغيير الرجال، وهم الذين يرتكبون العنف أساساً (انظري وانظر: (Global Secretariat Team, MenEngage, Ruiz-Navarro, 2017; Kractivism, 2017; Ruiz-Navarro, 2017 on #iPledge; Kractivism, 2017; Ruiz-Navarro, 2017). لا بد أن يتوقف الرجال عن ارتكاب ما يرتكبونه، وأن يتغيروا، ولا يفروا بفعلتهم.

بدأت في كتابة هذا المقال حين كنت مسافراً لفرانكفورت. بدأت أنظر في مجلة خطوط لوفتهانزا الجوية، ودُهِشْتُ قليلاً حين وجدت بها حواراً مع نجم المسرح والسينما (داستين هوفمان)، وهو نجم الفضائح حالياً. قال داستين هوفمان:

'حين كنت ممثلاً مبتدئاً، كان من شأن فضيحة جنسية أن تعني نهاية مستقبلتي العملي. أما الآن، فلو تسرب فيديو جنسي بطريقة ما إلى المجال العام، تصير نجمًا. هذا شيء استثنائي!' (Heldman, 2017: 62).

يا لها من انعدام فطنة فادحة من جانب النجم! لو لم يوضح هذا أي شيء آخر، لو ضحت السرعة التي تتحول بها سياسات النوع/الجنس/العنف وتغيير - وهو درس مستفاد أيضًا من بدء دمج حالات تعاطف البيض العنصريين في التيار السائد بحملة #45. قد تؤدي حملة "أنا أيضًا" إلى ثورة مختلفة في مجال النوع الاجتماعي.

اعترافاً بالفضل:

أسجل امتناني لليزا هوسو، وصوفيا ستريد؛ لما أمدتاني به من معلومات وتعليقات على المسودات المبكرة للمقال.

الهوامش:

- (1) جوليان أسانج، هو صحفي وناشط ومبرمج أسترالي-إكوادوري، أسس موقع ويكيليكس ويرأس تحريره. حصل على جائزة من منظمة العفو الدولية في 2009. عند زيارته للسويد في 2010، اتهمته امرأتان بالإساءة الجنسية لهما، وأخذ التحقيق معه مجراه، وأُخلي سبيله مع إعلان أن التحقيق يمكن أن يعاد فتحه لو زار أسانج السويد قبل أغسطس 2020 (المترجمة).
- (2) هارثي وينشتاين، منتج ومخرج أفلام أميركي. شارك في تأسيس شركة ميراماكس مع شقيقه بوب وينشتاين، والتي أنتجت العديد من الأفلام المستقلة أبرزها: "جنس، وأكاذيب، وشريط فيديو"، و"خيال رخيص"، و"لعبة البكاء"، و"مخلوقات سماوية" و"شكسبير عاشقا". في أكتوبر 2017، أثير عدد من ادعاءات التحرش والاعتداء الجنسي والاعتصاب ضده فيما عرف بفضيحة هارثي وينشتاين الجنسية، فأقيل من مجلس إدارة شركته، كما طرد من أكاديمية فنون وعلوم الصور المتحركة. بحلول 31 أكتوبر، قدمت أكثر من 80 امرأة ادعاءات ضد وينشتاين. وقد تسببت هذه المزاعم في إطلاق حملة قادتها بعض صفوة نساء المجتمع والمشهورات دعون فيها إلى تبادل تجاربهن الخاصة بالاعتداء الجنسي، أو التحرش، أو الاعتصاب على وسائل التواصل الاجتماعي تحت هاشتاغ #MeToo (المترجمة).
- (3) ويليام هنري "بيل" كوسبي، الابن هو ممثل كوميدي، ومؤلف، ومنتج تلفزيوني، وموسيقي، وناشط أمريكي، يُعد أحد أشهر الأمريكيان الأفارقة، أتهم في 2004 بالتحرش والاعتداء الجنسي، وكان حينها في الحادية والثمانين من عمره (المترجمة).
- (4) جيمي ويلسون فينسنست سافيل، أو جيمي سافيل، رجل تلفزيوني وإذاعي إنجليزي راحل، وهو أيضًا مدير قاعة رقص ومنظم حملات تبرعات. بعد وفاته، وجهت ضده مئات المزاعم بالاعتداء الجنسي؛ مما قاد الشرطة إلى الاعتقاد بأن سافيل كان متحرشًا جنسيًا (المترجمة).
- (5) صرح ترامب في لقاء تلفزيوني له حين كان مرشحًا للرئاسة في 2005 أن نجماً مثله له الحق في إمساك النساء من عضوهن التناسلي (المترجمة).
- (6) party whip هو مسئول في حزب سياسي مهمته ضمان الانضباط الحزبي في السلطة التشريعية (المترجمة).
- (7) Casting Couch هي الأريكة التي توجد في الغرف المعدة للقاء المخرجين والمنتجين بالمتقدمين والمتقدمات لأدوار التمثيل، وقد صارت كناية عن المواقعة الجنسية بين الرؤساء والمرؤوسات، أو أصحاب السلطة ومن يحتجن للوظائف، كما يوجد فيلم كوميدي بالعنوان نفسه (المترجمة).

المراجع:

- Barry E (2017) In U.K.'s clubby parliament, abuse complaints may be used as weapons. New York Times, 7 November. Available at: www.nytimes.com/2017/11/07/world/europe/ukparliament-misconduct.html
- Bates L (2014) *Everyday Sexism*. London: Simon & Schuster.
- Brandmeir K, Grimm M, Heise M and Holzhausen A (2017) *Allianz Global Wealth Report 2017*. Munich: Allianz SE. Available at: www.allianz.com/v_1506497732000/media/press/document/AGWR_17-Report_EN.pdf
- Bratton EK (1987) The eye of the beholder: An interdisciplinary examination of law and social research on sexual harassment. *New Mexico Law Review* 17(Winter): 91–114.
- Bulzarik M (1978) Sexual harassment at the workplace: Historical notes. *Radical America* 12(4): 25–43.
- Callerstig A-C (2014) *Making equality work: Conflict, ambiguities and change actors in the implementation of equality policies in public sector organisations*. Doctoral Thesis, Linköping University Electronic Press, Sweden.
- Global Secretariat Team, MenEngage (2017) *MeToo – hear, believe and act: Time to be responsible, boys and men!* Available at: <http://menengage.org/news/hear-believe-and-act/>
- Gutek B and Morasch B (1982) Sex ratios, sex-role spillover, and sexual harassment of women at work. *Journal of Social Issues* 38(4): 55–74.
- Halperin I (2008) *Hollywood Undercover: Revealing the Sordid Secrets of Tinseltown*. Edinburgh: Mainstream.
- Hearn J (2006) The implications of information and communication technologies for sexualities and sexualised violences: Contradictions of sexual citizenships. *Political Geography* 25(8): 944–963.
- Hearn J and Parkin W (1987/1995) *'Sex' at 'Work': The Power and Paradox of Organization Sexuality*. Hemel Hempstead: Prentice Hall/Harvester Wheatsheaf; New York: St. Martin's Press.

- Heldman P (2017) Erfolg ist manchmal ein Unfall [Success is sometimes an accident]. *Lufthansa magazin* [The Lufthansa Magazine] 11/17: 58–62.
- Husu L, Katainen E, Peltonen E, et al. (eds) (1995) *Lukukirja Suomen naisille* [Readings for Finnish Women]. Helsinki: Gaudeamus.
- Högbacka R, Kandolin I, Haavio-Mannila E and Kauppinen-Toropainen K (1987) *Sexual Harassment*. Helsinki: Ministry of Social Affairs and Health. Equality Publications. Series E: Abstracts 1/1987.
- Housman M and Minor D (2015) Toxic workers. Harvard Business School Strategy Unit Working Paper No. 16-057. Available at: <https://ssrn.com/abstract=2677700>
- Jaher DB (2014) ‘Painting with faces’: The casting director in American theatre, cinema, and television. Doctoral Thesis, University of Illinois at Urbana.
- Kelly L (1988) *Surviving Sexual Violence*. London: Wiley.
- Kractivism blog (2017) The ugly truths of men are not said out loud: that is the pact of patriarchy. 29 October. Available at: www.kractivist.org/the-ugly-truths-of-men-are-not-said-out-loudthat-is-the-pact-of-patriarchy-metoo/
- Lambertz J (1985) Sexual harassment in the nineteenth century English cotton industry. *History Workshop* 19(Spring): 29–61. Hearn 235
- MacKinnon C (1979) *The Sexual Harassment of Working Women*. New Haven, CT: Yale University Press.
- Niemi H (2010) *Managing in the ‘golden cage’: An ethnographic study of work, management and gender in parliamentary administration*. Doctoral Thesis, Hanken School of Economics, Helsinki.
- Puustinen L (2002) Tapaus Ahde ‘mediatuomioistuimessa’ [The Ahde case ‘in the media courtroom’]. *Journalismikritiikin vuosikirja* [The Yearbook of Journalism Critique] 25(1): 56–63.
- Ruiz-Navarro C (2017) Machos en rehabilitación [Males in rehabilitation]. *El Espectador* [The Spectator], 18 October. Available at: www.elespectador.com/opinion/machos-en-rehabilitacion-columna-718698
- Scheiber N (2017) In a superstar economy, a bull market in superstar harassers. *New York Times*, 31 October. Available at:

www.nytimes.com/2017/10/31/business/superstars-sexual-harassment.html

Stanley L and Wise S (1987) *Georgie Porgie: Sexual Harassment in Everyday Life*. London: Pandora.

Strid S (2015) #talkaboutit: Talking about consent and coercion. In: Walby S, et al., *Stopping Rape*. Bristol: Policy Press.

Walby S (2009) *Globalization and Inequalities: Complexity and Contested Modernities*. London: Sage.

Zimmer B (2017) 'Casting couch': The origins of a pernicious Hollywood cliché. *The Atlantic*, 17 October. Available at: www.theatlantic.com/entertainment/archive/2017/10/casting-couchthe-origins-of-a-pernicious-hollywood-cliche/543000/



مقال لعرض كتب

النساء، والعمل، والعنف واللحظة الليبرالية الجديدة

عرض: نانديني ديو

ترجمة: سهام بنت سنية وعبد السلام

من ماثورا⁽¹⁾ إلى مانوراما⁽²⁾: مقاومة العنف ضد النساء في الهند، تأليف كالبانا كانايران، وريتو مينون، نيودهي، مجموعة النساء غير المحدودة و ICES - 2007 201 صفحة
ISBN 81-88965-35-9، 6+

تنظيم النساء والعمل في آسيا: التنوع، والاستقلال، والنشاط، تحرير كاي برودينت، وميشيل فورد، آرينجودون، روتليدج، 2008، 174 صفحة + سبع عشرة.، ISBN 978-0-415-41315-2

العمل، والعمولة والدولة: العمال، والنساء والمهاجرون يواجهون ويواجهن النيوليبرالية، تحرير ديداس بانارجي ومايكل جولدفيلد، آرينجودون، روتليدج، 2007، 263 صفحات + أربع عشرة صفحة، ISBN 978-0*415-44923-6

من الآثار المدهشة لليبرالية الجديدة أنها تنحو بالسياسات التقدمية بعيدا عن تنظيم العمل وباتجاه الحملات التي تقودها المنظمات غير الحكومية ضد أنواع الأذى الاجتماعي. عند قراءة تاريخ العمل وتاريخ النسوية معاً، نذهب إلى أن سياسات المقاومة الجديدة تحتاج لغةً جديدةً تربط التحليل النسوي العريض باستراتيجيات تنظيم العمل لدى المجموعات القاعدية.

الكلمات الرئيسية: السياسات النسوية، العمل، الليبرالية الجديدة، العنف، التضامن، المنظمات غير الحكومية، النقابات.

العملة الليبرالية الجديدة، هي الخيط الذي يربط هذه الكتب الثلاثة ببعضها البعض. إذ يوجد شكل معين من العملة يرسم سياقات جميع قضايا تنظيم العمل، وشروط العمالة، والتنظيم النسوي في الهند بآسيا وما عداها، تؤثر هذه العملة الليبرالية الجديدة في علاقات الإنتاج وشروطه بالطبع، لكنها تشكل أيضًا إمكانات تطوير سياسات تقدمية. توجد أنواع معينة من نظم العمالة، وأنواع بعينها من تنظيم النقابات والتنظيم النسوي، وأنواع معينة من جداول العمل، ومن الشبكات العابرة للقوميات، وعلاقات معينة بين المجتمع المدني والدولة تُفضّلها نشأة المثل الاقتصادية، والسياسية الليبرالية الجديدة، وتحولها إلى نظام عالمي راسخ. ما هي الليبرالية الجديدة؟ وكيف صارت بهذه القوة؟

خرجت الليبرالية الجديدة من مجموعة السياسات الاقتصادية العشر، التي أفصح عنها البنك الدولي بعنوان "إجماع واشنطن"، وهو عنوان أعطاه لها جون وويليامسون John Williamson (2002)) في نهايات ثمانينيات القرن العشرين، وهي تركز على حاجة الحكومات إلى ممارسة: ضبط الاقتصاد الكبير، واقتصاد السوق، والانفتاح على العالم (على الأقل فيما يخص التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر). المزاعم التي تدعم هذا الإجماع والتي يعتنقها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ويدسانها على مختلف الحكومات باعتبارها جزءًا من برامج الإصلاح الهيكلي، هي أن التجارة الحرة على مستوى الكوكب، ووجود حكومة محلية لا تتدخل فيها إلا بشكل محدود، يخلقان الشروط المثالية للنمو الاقتصادي والتنمية. ووجه الكثير من النقد إلى هذه الوصفات منذ البداية، وبحلول بدايات تسعينيات القرن العشرين، رأى معظم النقاد الذين يميلون ليسار أن إجماع واشنطن والليبرالية الجديدة أيديولوجيات لصيقة ببعضها البعض، صممتها الولايات المتحدة لعملة الرأسمالية الأمريكية والنظام الثقافي المرتبط بها (Steger and Roy 2010, x). واليوم، تُفهم الليبرالية الجديدة على نحو أوسع من وصفات الاقتصاد الكبير الأولى، التي جاء بها إجماع واشنطن؛ إذ صارت تشمل المثل السياسي لدولة خالية من السياسة، وتحويل المواطنين إلى مستهلكين، ومجتمع مدني مُتَشَطِّي. وحتى مع تعبير الباحثين الأكاديميين عن نقدهم لليبرالية الجديدة بصوت مرتفع، حظي بقوة دفع بفضل الاحتجاجات الجماهيرية عبر العشرين عامًا الماضية، فقد أخذت جميع أشكال الدول بالإجماع الليبرالي الجديد حديث العهد باعتباره مثالاً اقتصادياً، حتى دول مثل الصين، والهند التي تعترف بالتزامها بالمثل الاشتراكية أو الماركسية. وقد

ذهب البعض إلى أن هذه العدوى هي نتيجة ترويج نشط جداً قام به أتباع الاقتصادي (ميلتون فريدمان)، وأعضاء طبقة الشركات المستفيدين من هذه السياسات (Harvey 2007; Klein 2007). من المهم أن نلاحظ أن الليبرالية الجديدة ليست مجرد مجموعة من السياسات الاقتصادية، ولا هي مجرد أيديولوجية لأصولية السوق، لكن يمكن فهمها أيضاً باعتبارها خطاب حاكمية⁽³⁾ (Larner 2000). هذا الفهم الثلاثي يجذب الانتباه إلى الطرق التي أعادت بها عولمة الليبرالية الجديدة هيكلية الاقتصاد، والدولة، والحياة الاجتماعية في الوقت نفسه.

تؤدي العولمة الليبرالية الجديدة إلى الكثير من التحولات. والتحويلات المشار إليها في الكتب التي نعرضها هنا هي: الدافع لخلق المرونة في سوق العمل، والخصخصة، وتنظيم النشاط الاقتصادي، وتقليص تقديم الخدمات الاجتماعية، وزيادة أهمية المجال العام العولمي على المجال المحلي. إن آثار هذه السياسات واضحة نسبياً؛ إذ يتزايد إرغام العمال على تحمل وطأة تقلبات الأسواق، أي أن المخاطر التي كانت تحمل الشركات، أو المجتمعات المحلية عبأها صار العامل الفرد يتحملها. يتضح هذا بأجلى صورته عند رؤية عالم العمل بمنظار مُصطبغ بصبغة التحيز لنوع اجتماعي معين، وهو موضوع عاجله كتاب العمل، والعولمة، والدولة، الذي حرره (ديبداس بانرجي، ومايكل جولدفيلد). يوضح إسهم (راخي سيغال) بالفصل المُعنون "الدولة، والسوق، وبيت الأسرة" تزايد الاعتماد على التعاقد من الباطن والزعم بأن إعادة إنتاج المجتمع ستحدث في البيت، يعني هذا، أن النساء مسئولات عن معالجة مخاطر سوء الأحوال الصحية، وتوفير القوت والمأوى، ومعالجة التقلبات في الطلب لدى المستهلك، والاستجابة للتغيرات التكنولوجية، وأن عليهن أن يفعلن كل هذا داخل البيت. وفي فصل 'التصنيع غير المنظم، والعمل المرن، و'الطريق الوضيع'، يوضح (ساتياكي روي) أن التنافس على أساس الأجور المنخفضة يحدث في المناطق الريفية والحضرية كليهما، ويخلص إلى "تزايد العمل غير المنتظم وغير الرسمي بين القوى العاملة من الإناث" (Satyaki Roy 239). كما لا يمكن النظر إلى هذا باعتباره من العواقب غير المقصودة للأهداف العظمى للسياسة الاقتصادية. حقا، إن سياسات (ال) دولة الرامية لإقرار الليبرالية، وترويج التصدير وتوليد العمالة تدعم العمل غير الرسمي بوصفه نوعاً من

التنمية' 245 Satyaki Roy)). لا بد أن يضاف إلى هذا التدخل المهم الذي قدمه (سيد محمد نسيم) في مقال بعنوان 'الهجرة عبر البحار، وإسناد الأعمال لشركات خارجية، والنمو الاقتصادي في جنوب آسيا'، ومقال (جاياتي غوش) 'إضفاء الصبغة غير الرسمية، والهجرة، والنساء: اتجاهات جديدة في آسيا' وقد ضمهما الكتاب نفسه. يذهب الاثنان إلى أن الدول الآسيوية تعوّل على التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون، الذين يزداد بينهم الإناث والعمالة غير المنتظمة؛ لتغذية آلة التنمية، ودعم احتياطي النقد الأجنبي في سياسة مقصودة لتشجيع الهجرة الدولية، مع عدم تقديم أي خدمات، أو سبل حماية لهؤلاء العمال. ويؤكد المشاركون والمشاركات في كتاب النساء وتنظيم العمل في آسيا الذي حرره (كاي برودبنت، وميشيل فورد) هذه النتائج مع مدها لتشمل بلدانا فردية.

أما المعروف على نطاق أضيق لكن له عواقب متساوية فهي الآثار السياسية للعولمة الليبرالية الجديدة، خاصة وقعها على جداول أعمال ومسارات الحركات الاجتماعية التقدمية والنقابات العمالية. السؤال المهم الذي يجب طرحه هو: ما أشكال الادعاءات بالحق في العدالة الاجتماعية التي تحظى بالاستماع إليها؟ أتانا من أمريكا جدال حديث يقدم طريقة للتفكير في كيف تشكل الليبرالية الجديدة القضايا السياسية التقدمية. يحتج البعض ضد انعدام المساواة، وانعدام العدالة في ظل الرأسمالية الأمريكية، اللذين تبررهما وتخدمهما مؤسسات التعليم العالي، فيحاجون ضد مجرد محاولات الجامعة لتنويع أعضاء وعضوات هيئة التدريس "جامعة لم تعد تستبعد الملونين لكنها يتزايد استبعادها لمن ليس لديهم مال ليست جامعة أكثر عدالة. بل هي جامعة ترفض أنواع الظلم، التي تخلقها العنصرية، بينما تقبل أنواع الظلم الناتجة عن الرأسمالية التي لا يكبح جماحها شيء؛ أي الليبرالية الجديدة" (Benn-Michaels 2008, 33). الحجة أنه في خضم جهود تنويع الحرم الجامعي بطريقة مرئية، تم إخماد صوت النضال لأجل المساواة في المجتمع الأمريكي، الذي يستند إليه هذا التنويع. يمكن للمسؤولين الإداريين الادعاء بأنهم يجارون من أجل العدالة بتوظيف قليل من الأشخاص الملونين في أفضل الجامعات، بينما هم يحولون المزيد من أعضاء هيئة التدريس تدريجياً إلى عاملين لنصف الوقت، وعاملين غير منتظمين، بتوظيف مساعدين. إن الكلام عن العرق طريقة لتجنب الكلام عن الرأسمالية. يستشهد (بن ميشيل) بأحد الباحثين الأخذين بالفكر السياسي للسود، إن "نجاح الليبرالية الجديدة" على حد قول (ريد)، هي

الفكرة التي فحواها أن "عدم المساواة الناتج عن مسائل معينة تنتمي إلى فئة المعاملة السيئة، التي أقرت لها عقوبات سلبية مثل العنصرية هو فقط المؤهل ليكون ظلماً" (Reed 2009 ، 3 ، quoted in Benn-Michaels 2011). ربما يسمح لبعض النشطاء والناشطات بالكلام بدقة ملء فراغ موجات الهواء بادعاءات غير تلك المتعلقة بالتحويلات الكبيرة التي تحدثها الجوانب الاقتصادية لعولمة الليبرالية الجديدة.

توحي قراءة هذه الكتب الثلاث معاً بإمكان رواية قصة مشابهة عن الطريقة التي صار بها العنف ضد النساء قضية مقبولة يلتف حولها الناس؛ باعتبارها وسيلة لتحويل الانتباه بعيداً عن تواطؤ الدولة مع رأس المال؛ لاستنزاف حقوق العمال ذكوراً، وإناًثاً. العنف ضد النساء مشكلة حقيقية، مثله مثل العنصرية، ولا بد من التعامل معه. لكنني أعتقد أن الأمر يستحق أن نسأل، لماذا توافق الدولة والمؤسسات الكوكبية على فحصه عند لحظة معينة من الزمن؟ تقدم لنا (كالبانا كانايران، وريتو مينو) محررتا كتاب من "ماثورا إلى مانوراما" تفسيراً. 1 يأتي أحد الأسباب من داخل الأصوات اليائسة بداخل حركة النساء الهنديات، كما تشرح (كانايران ومينون):

"لا يوجد بداخل الحركة نفسها، خيط واحد مشترك يربطها ببعضها البعض، ولا تحليل نظري متفق عليه، ولا موقف سياسي... لكن مع ذلك، ظهر عبر العقود الثلاثة الماضية حد أدنى من الإجماع في حركة النساء المستقلات، يرفض أي تبرير للعنف ضد النساء، ويعترف بالطابع المركب لمجالات العنف... باعتبارها أدوات تراكمية، ومتقاطعة للقوة الأبوية" (5-6)

العنف ضد النساء شيء يمكن أن تتفق عليه الناشطات عبر طيفي المواقف النسوية، الليبرالية واليسارية كليهما. والخطوات التي اتخذت لتخفيف وطأة المشكلة ألفت المزيد من الضوء، كما تكتب (كانايران):

"تتكون ثوابت مقاومة من: تقديم الموارد، والمأوى، أو الخدمات القانونية، وإجراء أبحاث عن ما ينقص منها، وتوعية المسؤولين

القانونيين، والشرطة، والمجتمعات المحلية بالأهمية الشديدة لعملهم حول العنف وضده، وشن حملات للمطالبة بالعدالة في حالات معينة، غالبًا ما تفشل، وحملات من أجل الإصلاح التشريعي، وغالبًا ما نجد أن القانون الذي أُصلح صيغٌ لكي يقف على رأسه... يذهب النقد الموجه للحركة، حتى في داخلها، إلى أن هذه التدخلات ليست إلا مهدئات، ولا يمكنها إحداث تحول كبير في خبرات الحياة المعيشة للنساء المُمثَّلة بالعنف الهيكلي، وعدم المساواة، وهو نقد مبرر" (127-8).

ما يصدق على حركة النساء الهنديات، يصدق على مستوى الكوكب. فقد ركزت حركة النساء الكوكبية في سبعينيات القرن العشرين على إثارة التساؤلات حول التنمية الاقتصادية، ودور النساء فيها، لكن قضية العقد في تسعينيات القرن العشرين، كانت العنف ضد النساء. شهد العقد الماضي صعود العنف الجنسي باعتباره قضية الحركة الكوكبية (Joachim 2007). تلحظ (كانابيران ومينون) أنه "في حالة الهند وفي غيرها من البلدان أيضًا، في بدايات ثمانينيات القرن العشرين، وضعت الجماعات النسائية نظريات حول الأسس الأبوية لنظام العدالة الجنائي، وسعين إلى الإصلاح القانوني كطريقة لتقديم علاج ناجع لإنصاف النساء" (34). كما لاحظت أن هذا كان في البداية وسيلة لجعل الخاص عامًا بجلب قضية العنف المنزلي إلى ساحة القضاء، لكن سرعان ما اكتشف أنها استراتيجية "تفتقر للكفاءة للأسف، وغير ناجعة حقا إلى حد بعيد" (9). حدث هذا التجمع الكوكبي حول العنف ضد النساء بالضبط في بدايات تسعينيات القرن العشرين في اللحظة التي بلغت فيها الليبرالية الجديدة أوج قوتها، وبدا المجتمع المدني أضعف من أن يقاومها.

تقرر (كانابيران) بناء على تأملها العميق في النجاح فيما حققته جهود التوعية بقضايا العنف ضد النساء أن "التحولات في الخطابات العامة والرسمية في لحظة تاريخية معينة تمثل تجمعا لعدة قوى، ليس أقلها الحوار النسوي النقدي مع الدول، والحكومات والمجتمعات المحلية" (155). لكن بالإضافة إلى العمل الأصيل للنساء الناشطات، فالعنف ضد النساء قضية عدالة اجتماعية مفيدة تشد انتباه النسويات بعيدًا عن جوانب عدم المساواة الكامنة خلفه، والتي تشتت وطأتها في اللحظة الليبرالية الجديدة. ظهر خطاب قانوني دولي أخذت به

المنظمات غير الحكومية، والذي انتشر حديثاً في جميع أنحاء العالم، وعزز صعوده ظهور قضية العنف ضد النساء باعتبارها القضية التي تلتف حولها النسويات. "وجدت الجماعات النسائية في الهند عبر السنوات الخمسة عشر الأخيرة بالتحديد، إن من المفيد بناء حملات مضادة للعنف حول المواثيق الدولية، كطريقة لفتح المجال الخاص عنوة للمعاينة العامة والقانون العام بطرق أكثر كفاءة"، وفقاً لما كتبه (كانايران) أيضاً في الفصل الذي ألفته وحدها بعنوان "التحرك القضائي والتشريعي" (44). وقد وصف انفجار المنظمات غير الحكومية باعتبارها المتحدى الذي تحدث فيه الدعوة التقدمية وتقديم الخدمات، والتي حلت محل النقابات في العديد من الحالات، بأنه أمر يبعد الناس عن السياسة بعمق (Chandhoke 2003). إذا كانت الليبرالية الجديدة أيديولوجية تسعى إلى إضفاء الطابع الفردي على المجتمع وتفتيته؛ فلا بد أن تلتف مقاومتها حول إعادة تعريف للمجتمع. فهل هذا ممكن، مع أخذ التوترات التاريخية بين الفكر الماركسي والنسوية في الاعتبار؟

تقرر (كاثرين ماكينون 1982) أن "الماركسية والنسوية نظريات عن القوة وتوزيعها" لكن مؤيدي النظريتين يتهم كل منهما الآخر بإساءة تمثيل الأمر الأكثر أهمية - هل هو العمل أم الطبيعة الجنسية وما يتعلق بها من أمور (517). وتمضي فتذهب إلى أن النسوية هي "الخلاصة الأخيرة للماركسية ونقدها النهائي" حيث إنها تجعل العمل على رفع الوعي أمراً مركزياً بالنسبة للممارسة العملية (MacKinnon 1982, 544). وفي كتاب "النساء وتنظيم العمل في آسيا: التنوع، والاستقلالية والنشاط" الذي حرره (كاي بروديننت، وميشيل فورد) توحى بعض دراسات الحالة بما قد يعنيه هذا في الواقع العملي اليوم. وكما يقولان في مقدمتها:

"... أصحاب الأعمال، والدولة والثقافات الأبوية يقسمون الطبقة العاملة وفقاً لأوضاع العمال من حيث: النوع الاجتماعي، والعرق، والديانة. ما نفهمه من الفصول التالية، أن النساء يقاومن هذه النزعات بعدد من الطرق المبتكرة، التي تكمن فيها قدرات يمكن أن تؤثر في تحويل مسارات حركات الطبقة العاملة في جميع أنحاء آسيا" (12).

أدى إنشاء نقابات عمالية للنساء فقط، أو فروع من النقابات لمن في كوريا، والهند، وتايلاند، واليابان، إلى خلق مساحة لإعادة التفكير في الحدود بين الخاص والعام، وفي مكانة العامل أو العاملة، واستراتيجيات تنظيم العمل. فمثلاً، في كوريا، تحملت النساء العاملات وطأة الأزمة المالية الآسيوية إذ سُرحت حشودٌ كبيرة منهن من العمل؛ لحماية وظائف "كاسبي العيش من الرجال" حسب وصف (كيونج هي - مون، وكاي بروديننت) في فصلها المُعنون: "كوريا: النساء والنشاط الخاص بالعمل والتنظيم المستقل". وقد شهدت كل من اليابان وكوريا إحلال العمل المؤقت، وبعقود محدودة المدة، للنساء محل العمل بدوام كامل لمن؛ مما يجعل هؤلاء العاملات غير مؤهلات لعضوية الكثير من النقابات. ردًا على ذلك، بدأت نقابات النساء في تنظيم العاملات بدوام كامل، والعاملات بنصف دوام، والعاملات اللاتي يعانين من البطالة، وقد نوقش هذا الموضوع في الفصل الذي كتبه (بروديننت) بعنوان: "اليابان: النساء العاملات والتنظيم المستقل". بتوسيع النساء لدائرة من تخدمهن النقابات، فإنهن يرفضن أشكال التقسيم والاستبعاد التي يحاول أصحاب الأعمال خلقها باستهداف النساء؛ باعتبارهن عمالة يمكن الاستغناء عنها.

استهدفت نقابات النساء في الهند خصوصًا القطاع غير الرسمي، أو النساء اللاتي يعملن في أماكن عمل غير تقليدية؛ أدى هذا إلى إعادة تقويم الجملة للحدود بين الخاص والعام، وفقًا لما كتبه (إليزابيث هيل) في الفصل المُعنون: "الهند: تجمع النساء اللاتي يعملن لدى أنفسهن والتنظيم المستقل". تقول إليزابيث هيل: "تفهم عضوات النقابات النسائية أن ما يحدث في المجال الخاص للبيت يؤثر في قدرتهن على الانخراط في المجال العام، وأن ظروف الإنجاب السائدة تُشكل قدرتهن على الإنتاج... (124-5). أما (أندرو براون، وسووالاك تشايتاويب) فيقرران في الفصل الذي ألفاه بعنوان: "تايلاند: النساء والمساحات المتاحة لتنظيم العمل" أن "جماعة وحدة النساء العاملات WWUG تصدرت عددًا من الحملات كان من آثارها عدم وضوح الحدود بين القضايا الاقتصادية والقضايا الاجتماعية، والسياسية الأوسع، التي سعت الدولة التايلاندية للحفاظ عليها من خلال قانون علاقات العمل الصادر في 1975" (106). إن رسم حد فاصل بين الإنتاج والإنجاب أمر مصطنع. من المفارقات، إن الدفعة التي أعطتها الليبرالية الجديدة للسعي نحو نزع الطابع الرسمي عن العمل، وتشجيع من يريدون التعاقد - من الباطن مع العاملات على العمل - مع نساء أفراد

الجديدة، التي يبدو أنها لا تقاوم، والتي تعيد صياغة الاقتصادات والسياسات في جميع أنحاء العالم. في ضوء هذا، يبدو أن جهود النقابات للمساومة على نطاق ضيق بشأن أحوال المصنع، أو الحملات القانونية النسوية لحماية ضحايا العنف المنزلي - ليست بالكفاءة اللازمة لمواجهة التحدي المطروح. لكن يمكن أخذ الأمرين في الاعتبار معاً من أجل بدء حركة ترفض الحدود المصطنعة بين العاملات وغير العاملات، المنتجات والمنجبات، الكوكبي والمحلي. إنه ليس ممكناً فحسب، بل إنه يحدث. إن توثيق هذه الكتب للتحديات، واستراتيجيات المقاومة، وتنوع الخبرات المحلية لهذه اللحظة الليبرالية الجديدة - يضيف إضافة معتبرة لفهمنا للنسوية، والنشاط الخاص بالعمل، والتدفقات الكوكبية لرأس المال والعمل، والليبرالية الجديدة، بوصفها فكرة وسياسة، وللسياسات التقدمية المرتقبة.

الهوامش:

- (1) ماثورا، هي مدينة في ولاية أتر برديش في شمال الهند (المترجمة).
- (2) مالايالام مانوراما، هي جريدة أسبوعية مليالية لها عدد كبير من القراء في ولاية كيرالا، بالهند. ومجموعة مانوراما، التي تدير الجريدة، تدير أيضًا كتاب مانوراما السنوي، أوسع الكتب السنوية انتشارًا وتوزيعًا (المترجمة).
- (3) الحاكمية governmentality مفهوم أنشأه الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو قرب نهاية حياته، أي منذ نهايات سبعينيات القرن العشرين حتى وفاته في 1984. تعني الحاكمية بشكل عام "فن الحكم"، وبالأخص الطرق التي تتبعها الدولة لتحويل المواطنين إلى أشخاص يناسبون سياساتها، والممارسات المنظمة (العقليات، والتبريرات، والتقنيات) التي تحكم من خلالها هؤلاء الأشخاص الخاضعين لها (المترجمة).
- (4) المنظمة الحكومية الدولية، هي منظمة مكونة بشكل رئيسي من دول ذات سيادة، أو منظمات حكومية دولية أخرى (المترجمة).

المراجع:

- Benn-Michaels, Walter. 2008. The trouble with faculty diversity. *American Academic* 4, no. 1: 33–44.
- Chandhoke, Neera. 2003. *The conceits of civil society*. New Delhi: Oxford University Press.
- Harvey, David. 2007. Neoliberalism as creative destruction. *The Annals of the American Academy of Political and Social Sciences* 610: 21–44. Joachim, Jutta. 2007. *Agenda setting, the UN, and NGOs*. Washington DC: Georgetown University Press.
- Klein, Naomi. 2007. *The shock doctrine*. London: Penguin.
- Larner, Wendy. 2000. Neo-liberalism: Policy, ideology, government. *Economy* 63: 5–25.
- MacKinnon, Catherine. 1982. Feminism, marxism, method, and the state: An agenda for theory. *Signs* 7, no. 3: 515–44.
- Reed, Adolph. 2009. The “Color Line” then and now. In *Renewing Black intellectual history*, ed. Adolph Reed and Kenneth Warren, Boulder: Paradigm Publishers, quoted in Walter Benn-Michaels. ‘The Trouble with Diversifying the Faculty’ *Liberal Education* 97, no. 1: 3.
- Steger, Manfred and Ravi Roy. 2010. *Neoliberalism: A very short introduction*. Oxford: Oxford University Press.
- Williamson, John. 2002. Did the Washington consensus fail? CSIS. In Washington DC. <http://www.iie.com/publications/papers/paper.cfm?researchid/4488> (accessed July 5, 2011). Copyright of Contemporary South Asia is the property of Routledge and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.

الثورة تبدأ من البيت

مواجهة العنف في العلاقات العاطفية داخل مجتمعات النشطاء^(*)

عرض: داليا يوسف

العلاقات العاطفية هي مساحة الراحة والأمان التي نتوق إلى وجودها ونهرب إليها من مشاق الحياة؛ لنجد فيها الدعم، والحماية، والشغف، أو هكذا يُفترض الأمر أن يكون، في بعض الحالات يصبح العنف جزءاً لا يتجزأ من العلاقة، بل وعاملاً فعالاً في تشكيل آلياتها. وللعنف أشكالٌ عدّة: نفسي، وجسدي، وجنسي. لكن أشكال العنف جميعها تسير على نهج واحد، لتصل إلى نتيجة واحدة: مُعتدي يعاني من خلل نفسي، أو ذهني، أو جنسي، يتخذ لنفسه ضحيةً يمارس عليها شتى أشكال الاعتداء، ويستمد قوته ويستعيد توازنه من ضعفها، وفقدانها لاتزانها واستقلاليتها، بل وتقديرها لذاتها. حيث إن الضحية هي الكيان الذي يَمصُّ المُعتدي دمه وطاقته، ويهدر مشاعره في سبيل استمراريته. يصبح الخروج من العلاقة صعباً وخطراً، وقد يصل إلى الموت، فالمُعتدي يرفض التخلي عن ضحيته، والضحية المُستنزفة قد لا تجد في نفسها القوة، والطاقة، والحيلة؛ للهرب، وإن استجمعت قواها، قد لا تجد نظاماً دعماً يؤمن لها الحماية، ويوفر لها المتطلبات الأساسية، التي تمكنها من بدء حياتها من جديد.

بدأ الوعي يزداد مؤخرًا، بخطورة العنف في العلاقات، وبكيفية مقاومته والتصدي له، بل والحد منه، عن طريق التوعية بالأنماط السلوكية للشريك الذي قد يمارس العنف.

من هنا تأتي أهمية الكتب التي تتمحور حول هذا الموضوع، ومنها: "الثورة تبدأ من البيت"، والمكون من 368 صفحة، والذي يقدم مجموعة من القصص الحقيقية على لسان ناجيات من علاقات عنيفة، وكذلك بعض الإرشادات النفسية، والنصائح للتعامل مع

المواقف

(*) Ching-In Chen, Jai Dulani, Leah Lakshmi Piepzna-Samarasinha. Eds. The Revolution Starts at Home:

Confronting Intimate Violence Within Activist Communities. AK Press; Second edition, (August 30,

2016)

الدرجة. لكن ما يميز هذا الكتاب - هو السياق الذي تدور فيه القصص والتجارب التي يقدمها، وهو مجتمعات النشطاء. بشكل عام، يُنظر إلى النشطاء على أنهم الأبعد عن ارتكاب الجرائم والتعديات، التي يقاومونها، وعلى أنهم الأقرب إلى الضحايا، والأكثر دراية بحجم الضرر الذي يسببه العنف؛ لذا يُستبعد أن يكونوا طرفاً في علاقة مؤذية. لكن مما يرد في الكتاب، نجد أن ظاهرة تنتشر بين النشطاء كغيرهم من المجتمعات البشرية، وهذا ما يجعل السرد مثيراً، ومرعباً، ومخزناً في آنٍ واحدٍ.

أين تذهب عندما تكون أنت الجهة المنوط بها دعم وحماية ضحايا العنف؟ ماذا لو كان المعتدي شريكاً في المقاومة، وشخصية معروفة تحضر الفعاليات والأحداث، التي تحضرها أنت كجزء من حركة المقاومة؟

تحاول النَّاجِيَات مواجهة مثل هذه الأسئلة الشائكة والإجابة عليها من خلال تجاربهن الشخصية، الأمر الذي يُعد بمثابة الدخول إلى حقل ألغام، أو عشٍ للدبابير؛ فهناك شبكة متشعبة من الاعتبارات الاجتماعية، والنفسية، والجندرية، بل والقانونية، التي تزيد الطين بلة عندما يكون المعتدي أو الضحية ناشطاً أو ناشطة.

يتبنى الكتاب نظرية العلاج عن طريق الحكي حيث يسمح الحكي للضحية بترتيب فوضى التجربة، واستخلاص العبرة منها. من هنا يأتي الاستخدام المكثف لضمير المتحدث، ولزمن الماضي في سرد الأحداث، وكذلك نبرة الاعتراف. من أبرز نقاط القوة في هذا الكتاب هو الشجاعة التي تواجه بها النَّاجِيَات أنفسهن أولاً، ثم القارئ، كان من يكون، عند الخوض في دهاليز تجاربهن القاسية. فنجد شرحاً تفصيلياً لمشاعر الخوف والألم، والتردد بل والتشكيك في النفس، التي تنتج عن التواجد في علاقة مضطربة. إحدى النَّاجِيَات - والتي فضلت ألا تفصح عن هويتها- تروي أنها كانت تساورها الشكوك حول كفاءتها المهنية كمعالجة نفسية، بعد تعرضها للعنف في إحدى علاقاتها؛ لأنها فشلت في قراءة العلامات، وحماية نفسها من التعرض للأذى، فكيف لها أن تساعد أخريات؟ هنا تكمن خصوصية التجارب التي ترد في الكتاب، وتختلف عن غيرها من حالات العنف المتعارف عليها. إشكالية الشرطة، وموقف القانون - هما مثلاً آخر على التعقيدات التي تكتسب أبعاداً جديدة في حالة الناشط، أو الناشطة.

تصف إحدى النّاجيات الصعوبة التي وجدتها في اللجوء إلى الشرطة لحمايتها من شريكها؛ وذلك لأنه في المسيرات والفعاليات التي تشارك بها، تكون الشرطة في الجهة المقابلة، أي الخصم. كونها ناشطة جعل هذه السيدة تشعر أن عليها اللجوء إلى الخصم لحمايتها. من هنا نجد أن التعامل مع العنف في مجتمعات النشطاء يفرض آليات جديدة ومختلفة؛ حتى لا يتعارض مع مبادئ الناشط، أو الناشطة. وهذا لا ينطبق على الشرطة فحسب، بل وعلى الجهات القانونية أيضًا. هناك ثغرات قانونية لم تتم تغطيتها بعد، وتسمح للمعتدي بالنجاة بفعلته، منها على سبيل المثال، ما ذكرته إحدى المشاركات في الكتاب من وقوع ضرر لم يُذكر بعينه في نص القانون. فإذا كانت الضحية مصابة بمرض مزمن مثل: أمراض القلب، وتعتمد المعتدي تعريضها لضغط نفسي هائل؛ أدى إلى أن تسوء حالتها، لن تتمكن من مقاضاته؛ لأنه لم يتعرض لها بالضرب المباشر. في هذه الحالة، إثبات الأذى النفسي الذي أدى إلى ضرر جسدي، سيستغرق أضعاف الوقت والجهد لإثباته؛ مما يهدد حياة الضحية.

يعتمد السرد على الكتابة الحرة، وتيار الوعي حيث تحاكي اللغة مشاعر المتحدث ولا تصفها فحسب. فنجد توظيفًا مكثفًا لخاصية التكرار، الذي يعبر عن أمور عدة منها: الدوران في دائرة العنف المغلقة، والقهر تحت طبقات من اللزمات (التيّات) اللفظية المهينة. تقول إحدى النّاجيات:

"Everything I was, everything I wanted, was wrong wrong wrong wrong".

"كل ما كنته، كل ما أردته، كان خطأ، خطأ، خطأ، خطأ" (ص 22) تكرار كلمتي "كل"، و"خطأ" يجسد مناخ العلاقة الخانق القائم على إصدار الأحكام، ونفي القيمة عن كل ما يتعلق بالضحية بدءًا من هويتها، ووصولًا إلى رغباتها وتطلعاتها. للتكرار في هذا المثال وقع وإيقاع يحاكي الضربات المتكررة، التي تلقّتها الضحية على المستوى النفسي، وألحقت بها بالغ الضرر.

وهناك أيضًا، الكتابة الإبداعية كما في قصيدة "Infestation" والتي قد تترجم إلى "ابتلاء"، لكنها تحمل أيضًا معنى العدوى الطفيلية في وصف بليغ للمعتدي، والعلاقة

المؤذية ككل . تلك القصيدة جديرة بتحليل مفصل مطول، لا تسنح له الفرصة هنا، لكنني سأشير إلى أحد أهم عناصرها، وهو التحول في موقف المتحدث/ الضحية من الخنوع والألم، إلى المواجهة والقصاص. في بداية القصيدة تقول الكاتبة:

"our predators lie in sheep's clothes" أو "يتخفى المعتدون علينا في زي خراف"، كناية عن المظاهر الخادعة. يكتسب هذا الوصف بعدًا خاصًا عند الأخذ في الاعتبار أن الكتاب يتمحور حول مجتمعات النشطاء، أي المجموعات المنوط بها الحماية والدعم. ثم تصف الكاتبة حال الضحية قائلة:

she weeps, heart drumming itself into shock.
she weeps, streetlamp saint
she weeps, as angels splatter against the windshield in
rush hour traffic
she did not ask for this martyrdom
she was unaware.

تبكي، يقرع القلب طبوله حد الصدمة.

تبكي، قديسة تحت عمود إنارة

تبكي، بينما تضرب أجنحة الملائكة الزجاج الأمامي في زحام ساعة الذروة

لم تطلب أن تكون شهيدة

كانت غافلة.

يظهر ثانية، التكرار كعنصر بلاغي في كلمة "تبكي" للتعبير عن الحزن العميق. كما توظف الكاتبة صورًا دينية مثل: الملائكة والقديسات، والاستشهاد لتصوير معاناة الضحية البريئة. ولا مجال هنا لغبط الضحية على هذه المكانة؛ لأنها لم تطلبها، لم تطلب هذه الشهادة. لكن هذه الحال تنقلب رأسًا على عقب في النصف الثاني من القصيدة، حيث تتحول اللغة والصور إلى العنف والسباب، فنجد أبياتًا تقول:

I don't care who the fuck you are!

You don't have any right to be

an asshole

a sexual predator

fuckhead

rapist

pillager

thief—

a poser fronting as a partner in the cause—

you sack of limp balls and groping claws swaggering around

young flesh.

we will

exterminate the infestation.

لا يعنيني بالمرّة من تكون!

ليس لك أي حق في أن تكون

أحمق،

معتدي جنسي،

أخرق،

مغتصب،

ناهب،

لص،

مُحَادَع يتظاهر بأنه شريك في القضية-

يا كتلة الخصي الرخوة، والمخالب الجارحة، التي تبختر حول

الأجساد الشابة

سوف نرفع عنا هذا الابتلاء.

يتضح في هذه السطور، كيف تتحول اللغة إلى أداة لرد الهجوم والمقاومة، حيث إن الهدف من قائمة الصفات السلبية تلك - هو تكثيف النفور من المعتدي عند القارئ. فالكاتبة تستخدم لوصف المعتدي مستوى اللغة الذي يليق به، وهو ذلك الذي يعج بالإهانات، والعنف، وكأنها تحاوره بلغته التي قد لا يفهم سواها.

بالقراءة المتأنية أيضاً، نجد أن القصص مترابط داخلياً؛ لتحقيق ما يُسمى بالوحدة العضوية، أي ترابط الأفكار والصور على مستوى أعمق من المستوى السطحي. فبالرغم من أن الكتاب يجمع نصوصاً من كاتبات مختلفات، إلا أن تجربة الألم والمعاناة تتحول إلى مركز الجاذبية، الذي يوحد رسالة الكتاب. نجد في الأبيات السابقة، على سبيل المثال، أن كلمة "أي" في "ليس لديك أي حق في أن تكون" هي الرد على كلمة "كل" التي أوردتها كاتبة أخرى في سياق مختلف، حين قالت: "كل ما كنته، كل ما أردته، كان خطأ، خطأ، خطأ، خطأ" (ص 22). وكأن الشاعرة تنفي عن المعتدي كل الأعذار والتبريرات، التي قد يصورها له ذهنه، وكأنها تعيد صياغة جملة رفيقتها في الألم؛ لتقول للمعتدي ما فعلته وتفعله "خطأ، خطأ، خطأ" لكن على طريقتها الخاصة.

من مميزات الكتاب - أيضاً - عدم تدخل المحررات بالتعليق أو الشرح للقصص بل ترتيبها على التوالي وبشكل مباشر، الأمر الذي يأخذ القارئ/ة إلى داخل الحدث مباشرة، ومنه إلى الحدث التالي، وكأنها جلسة حكي علاجي. كما يرد في الجزء الأخير من الكتاب دليل للتوعية بالعلامات التي تنذر بأن شخصاً ما قد يصبح شريكاً عنيفاً في العلاقة، وبكيفية التعامل مع الوضع حال حدوث العنف، بما يحافظ على سلامة الضحية النفسية، والجسدية.

رغم أهمية الموضوعات التي يطرحها الكتاب والمساحات الجديدة التي يخترقها، إلا أن استقباله في المجتمعات العربية والإسلامية قد يتعثر بعض الشيء؛ لتصويره علاقات مثلية، أو لأشخاص عابرين للجنس. وهنا نجد أن شبكة العلاقات المتداخلة، التي هي بمثابة متاهة تضيع فيها حقوق الضحية، ويحاول الكتاب رسم الطريق للخروج منها، نجدها تتعقد من جديد بفعل متغيرات جديدة منها: البعد الجغرافي، والثقافي، والديني. مع ذلك، يمكن الاستفادة من التجارب الواردة في الكتاب لفتح النقاش حول مجتمعات النشطاء في مجتمعاتنا على اختلافها. حيث نجدنا أمام أسئلة شديدة الأهمية والخطورة، تمس واقعنا وحياتنا اليومية: هل تشعر الضحية بالأمان عند تقديم شكوى للشرطة أو المحكمة؟ هل يختلف الوضع إذا كانت الضحية ناشطة نسوية، أو سياسية، أو غير ذلك؟ هل يجرؤ الرجل على التحدث عن تعرضه للإساءة في علاقة زوجية، أو عاطفية؟ هل تمنح الأسرة، أو دائرة المقربين الدعم الكافي للضحية وتحمي الإنصات إليها؟ أم أن هناك ميل للسكوت عن الحق، لا سيما لدى المجتمعات التي لا تتقبل فكرة الطلاق، أو الانفصال، لأسباب اجتماعية، أو دينية، أو حتى اقتصادية بحتة؟ هل تجرؤ مجتمعات النشطاء على الاعتراف بأي تجاوزات قد تحدث داخلها ومواجهتها؟ وقد تستمر القائمة إلى ما لا نهاية.

بشكل عام، هذا كتاب مهم، وهادف، وموات للحظة، وصادم، ومثير للجدل في ذات الوقت. إنه تجربة ممتعة - على مستوى الشكل والمضمون - وإن كان مرهقاً نفسياً لما يعرضه من تفاصيل مؤلمة. تتجلى أهمية الكتاب بشكل خاص في خلقه لقنوات تواصل، ترفع الحرج ووصمة العار عن النشطاء، والمعالجين، الذين كانوا أو ما زلوا في علاقات مسيئة. إن أحد أهم الدروس المستفادة من القصص الواردة هنا، هو أنه ليس هناك من هو معصوم، أو منزّه عن أن يصبح مُعتدِياً أو ضحية، حتى هؤلاء الذين يدينون المعتدين ويساعدون الضحايا. جُل ما نصبو إليه، بحسب ما ورد في مقدمة الكتاب، هو خلق دوائر دعم منزلية (أي داخلية) بحيث لا تضطر الضحية للهرب، أو هجر منزلها، أو الانتقال إلى مكان جديد؛ للخروج من دائرة الاعتداء. الثورة تبدأ من البيت.



مناهضة التحرش، والعنف ضد المرأة بجامعة القاهرة

عرض: مها السعيد

البداية

ثورة 2011 كسرت كثيرًا من حواجز الصمت حول قضايا حقوق الإنسان، و الحريات و من أهم هذه القضايا هي قضية التحرش الجنسي. واستجابة لمطالب مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في مجموعات تهدف إلى مجابهة التحرش؛ أصدرت الحكومة قانونًا يجرم التحرش الجنسي. (انظر/ ي المربع 1). وقد دفع هذا مجموعة من الأكاديميين والأكاديميات المهتمين للمبادرة بتقديم سياسة؛

قانون التحرش الجنسي قانون رقم 50 لسنة 2014 لتعديل قانون رقم 58 لسنة 1937

- كل من تحرش بأثنى عن طريق التتبع، أو الملاحقة سواء بالإشارة، بالقول، أو بالكتابة، أو بوسائط الاتصال الحديثة، أو أية وسيلة أخرى، بإتيان أفعال غير مرحب بها تحمل إهزاءات، أو تلميحات جنسية، أو إباحية في مكان عام أو خاص، يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة، وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيهًا، ولا تزيد على عشرين ألف جنيه، أو إحداهما.
- إذا تعدد الجناة، أو أستخدم أداة، أو وسائل التهيب، أو الترويع، تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على 5 سنوات
- في حال ارتكاب الفعل المجرم في المادة السابقة في مكان العمل، أو كان الفاعل هو صاحب العمل، أو ممن لهم سلطة على المجنى عليها في العمل، يُعاقب بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه، ولا تزيد على عشرين ألف جنيه

لمجابهة التحرش الجنسي بجامعة القاهرة، شارك في صياغتها ممثلون وممثلات عن الطلاب، وبعض مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في هذا المجال.

بناءً على الأدبيات إنشاء سياسة عامة يتطلب :

1. فكرة أو قضية.
2. مجموعة متحمسة لخلق كتلة حرجة.
3. مشاركة كل الأطراف المعنية.
4. إنشاء سياسة .

و هذه هي الخطوات التي اتبعت لإنشاء سياسة جامعة القاهرة لمناهضة التحرش. تم وضع سياسة لمناهضة التحرش، توضح ما هو التحرش، والإجراء حيال وقوع حالة تحرش وذلك بناءً على سلسلة من الاجتماعات بين مجموعة الأكاديميين/ات المهتمين/ات، وبعض منظمات المجتمع المدني، والطلاب .

خلفية

يُعد التحرش الجنسي أحد أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، فهو خرق لحق الفرد في الأمن والأمان. لقد جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 في المادة 30، ينص على "الحق في الكرامة الإنسانية، المساواة، الأمن والسلامة الجسدية، حرية التنقل والحركة، الحرية الشخصية، والخصوصية". ولكن اختلال موازين القوة بين الرجال والنساء في المجتمع والثقافة الأبوية؛ أدى إلى انتهاك حقوق كثيرة من حقوق المرأة، وانتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي.

للأسف، إن ظاهرة التحرش الجنسي ظاهرة عالمية ليست مقصورة على أمة، أو دين، أو عرق، ولكنها إحدى مظاهر العنف ضد النساء، التي يُغض عنها النظر في كثير من الأحيان؛ مما يؤدي إلى انتشار الظاهرة وتفشيها. التحرش الجنسي ناتج بشكلٍ مباشرٍ عن اختلال موازين القوة بين الرجل والمرأة، و لذلك - في معظم الأحيان، وعلى اختلاف الثقافات - نرى المجتمعات متسامحة إلى حدٍ كبيرٍ مع المتحرش بينما تُلام الضحية. ولذلك أصبح من الضروري التعامل مع هذه الظاهرة من منطلق حقوقى، ينصف المرأة، ويتعامل مع الأسباب بدلاً من الأعراض.

ونظرًا لالتزام جامعة القاهرة بتوفير بيئة تعليمية يحظى فيها الطلاب والطالبات بالتقدير، والاحترام، والمساواة في الحقوق والواجبات، في بادرة تعد الأولى على مستوى الجامعات المصرية؛ استجابت جامعة القاهرة لهذه المبادرة، وبادرت بإصدار سياسة مناهضة التحرش في الجامعات المصرية. من أجل خلق بيئة آمنة للجميع .

سياسة جامعة القاهرة لمناهضة التحرش

بعد إجراء بحوث على نماذج مختلفة من السياسات المتبعة في دول أخرى، كان من الضروري تطوير سياسة مناسبة لسياق الجامعة، و الثقافة المصرية ولذلك جاءت الإجراءات وآلية الإبلاغ في حالة التعرض للتحرش والعقوبات التي تقع على المتحرش مستقاة من قانون تنظيم الجامعات المصرية .

تنقسم سياسة جامعة القاهرة لمناهضة التحرش إلى ستة أقسام، وهي: 1- مقدمة توضح الهدف والرؤية، 2 - تعريف التحرش الجنسي كما جاء في القانون المصري، 3 - تحديد المسؤوليات لأعضاء المجتمع الجامعي، 4 - سبل الإبلاغ، 5- اجراءات التحقيق و 6- العقوبات.

تقوم هذه السياسة على محورين :

المحور الأول: يركز على اتخاذ إجراءات للوقاية، والتوعية ضد التحرش في المجتمع الأكاديمي.

المحور الثاني: التدابير اللازمة للتعامل مع فعل التحرش في حال حدوثه، ومعالجة الآثار المترتبة عليه.

لقد رأت الإدارة ان وجود سياسة فقط لا يكفي لمناهضة التحرش، و لذلك طورت الفكرة من مجرد وجود سياسة إلى إنشاء وحدة لمناهضة التحرش من أجل تفعيل هذه السياسة، وتم إنشاء وحدة مناهضة التحرش، والعنف ضد المرأة بجامعة القاهرة، بموجب قرار رئيس الجامعة، رقم 873 لسنة 2014 الصادر في 22 / 6 / 2014.

وتعتبر الوحدة وحدة إدارية تابعة لرئيس الجامعة، وتختص بمناهضة التحرش والعنف ضد المرأة، ويعاونها منسقو ومنسقات الوحدات بجميع كليات ومعاهد الجامعة. ويتبع المنسقون والمنسقات الوحدة فنياً، وعميد الكلية أو المعهد، إدارياً.

رسالة ورؤية وأهداف الوحدة

أولاً: رسالة الوحدة

توفير بيئة تعليمية، يحظى فيها أعضاء هيئة التدريس، والعاملين، والطلاب، والطالبات - بالتقدير، والاحترام، والمساواة، في الحقوق والواجبات، وتطبيق سياسات؛ لمناهضة التحرش، وتفعيل التدابير اللازمة، للوقاية والتوعية واتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع فعل التحرش، ومعالجة الآثار المترتبة عليه .

ثانياً: أهداف الوحدة

- خلق مجتمع أكاديمي وعلمي يتسم بالسلمية، والزمالة، ويخلو من التحرش، والتمييز.
- اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية، والتوعية ضد التحرش والعنف ضد المرأة.
- نشر ثقافة الاحترام والمساواة في المجتمع الجامعي.
- بناء كوادر مدربة، وفعالة، في مجال مناهضة التحرش، والعنف ضد المرأة. وترد التفاصيل في المطوية التي نشرها كما هي تعميماً للفائدة.



مقدمة:

تلتزم جامعة القاهرة بتوفير بيئة تعليمية يحظى فيها الطلاب والطالبات بالتقدير والاحترام والمساواة في الحقوق والواجبات. ويعد التحرش الجنسي من أخطر الظواهر التي تعوق تحقيق تلك المبادئ، إذ يتنافى مع المثل العليا التي يسعى إليها المجتمع الجامعي. ولقد تنبه المجتمع الجامعي في كل أنحاء العالم للعواقب السلبية لتلك الظاهرة على العملية التعليمية، بحيث تحرص كل الجامعات الكبرى في العالم أن يكون لها سياسات واضحة لمناهضة التحرش في الجامعات، كما تتبنى تدابير محددة المعالم للحد من الظاهرة ومعاقبة المتحرشين.

ونظرا لتفشي ظاهرة التحرش الجنسي بشكل واسع في المجتمع المصري، واتساقا مع اتجاهات المشرع المصري للتصدي لهذا الوباء الذي ينخر في جذور العلاقات الإنسانية بين أبناء الوطن الواحد، وإشارة الى تعديل قانون العقوبات الصادر مؤخرا، والذي يعرف التحرش ويحدد عقوبات رادعة له، رأت جامعة القاهرة أن تبادر بإصدار سياسة لمناهضة التحرش في الجامعات المصرية، وذلك بالعمل على تفعيل التدابير اللازمة للوقاية والتوعية، ونشر ثقافة الاحترام والمساواة، وكذلك إنشاء آلية لمناهضة التحرش واتخاذ الإجراءات المناسبة لمساعدة المضار.

وتقوم هذه السياسة على محورين أساسيين: **المحور الأول** يركز على اتخاذ إجراءات للوقاية والتوعية ضد التحرش في المجتمع الأكاديمي. ويتضمن **المحور الثاني** التدابير اللازمة للتعامل مع فعل التحرش في حالة حدوثه، ومعالجة الآثار المترتبة عليه.



تعريف التحرش:

التحرش الجنسي هو أية صيغة من الكلمات غير المرحب بها و/أو الأفعال ذات الطابع الجنسي والتي تنتهك جسد أو خصوصية أو مشاعر شخص ما، وتجعله يشعر بالتهديد، أو الخوف، أو الإهانة، أو الانتهاك. كما يمتد تعريف التحرش الجنسي ليشمل إتيان أمور أو إيحاءات أو تلميحات جنسية أو إباحية سرا أو بالإشارة أو بالقول أو بالفعل بأية وسيلة، بما في ذلك وسائل الاتصالات السلوكية أو اللاسلكية.

ويمكن للتحرش الجنسي أن يأخذ أشكالاً مختلفة، وقد يتضمن شكلاً واحداً أو أكثر في وقت واحد مثل:

- الإيحاءات أو النداءات أو التعليقات ذات الإيحاءات الجنسية، أو الملاحقة، أو التبع.
- توجيه دعوات تحمل طابعا جنسيا بشكل ضمني أو علني مقابل فوائد أو خدمات أو استغلالا للسلطة.
- التحرش عبر الإنترنت مثل القيام بإرسال التعليقات، أو الرسائل أو الصور والفيديوهات غير المرغوبة أو المسيئة أو غير اللائقة عبر وسائل الاتصال.
- اللمس، التحسس، النغز، الحك، الاقتراب بشكل كبير، الإمساك، الشد أو أي نوع من أنواع الإشارات الجنسية غير المرغوب بها تجاه شخص ما.
- التعري: إظهار العورة أمام شخص ما/في وجود شخص ما دون رغبته.
- التهديد والترهيب: التهديد بأي نوع من أنواع التحرش الجنسي أو الاعتداء الجنسي بما فيه التهديد بالاغتصاب.
- الاعتداء الجنسي: القيام بأفعال جنسية تجاه شخص ما بالإكراه و/أو بالإجبار.

مسئولية مجتمع الجامعة:

علينا جميعا أعضاء مجتمع الجامعة العمل على خلق مجتمع أكاديمي وعلمي يتسم بالسلمية والزمالة ويخلو من التحرش والتمييز. علينا أيضا اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية للوقاية من حدوث حالات تحرش و التوعية المستمرة للطلاب والإبلاغ عن أي فعل يعتقد أنه يشكل تحرشا جنسيا كما هو محدد في هذه السياسة.



١. مسؤولية إدارة الجامعة ممثلة في رئيس الجامعة:

- ينهض رئيس الجامعة بإجمالي المسؤولية المرتبطة بتوفير بيئة إدارية وتنظيمية داعمة على مستوى الجامعة، بما يساهم في تيسير تطبيق كافة الجوانب المرتبطة بهذه السياسة.
- يختص رئيس الجامعة بالمسؤولية العامة تجاه إعداد الإجراءات اللازمة لحماية مجتمع الجامعة من التحرش الجنسي بكافة أشكاله وتطبيقها.
- يختص رئيس الجامعة بتفويض المسؤولية المرتبطة بهذا الأمر إلى المناصب المتفق عليها.

٢. مسؤولية أعضاء هيئة التدريس والعاملين:

- إعلام الطلبة ببنود سياسة مناهضة التحرش.
- رفع مستوى الوعي لدى الطلاب لمناهضة التحرش.
- تشجيع الطلاب على طرح وإثارة أي مخاوف أو حالات اشتباه في حالة تعرض أي منهم لاعتداء أو إيذاء.
- الإبلاغ عن التعرض المباشر أو غير المباشر - بمعنى أنه قد وقع علي طرف آخر - لأي فعل يتنافى مع سياسة الجامعة الخاصة بالتحرش.
- اتباع إجراءات سياسة مناهضة التحرش.
- الإبلاغ عن التعرض لأي نوع من التمييز الناجم عن تقديم شكوى تختص بالتحرش.
- التعاون الكامل مع اللجنة التنفيذية لمناهضة التحرش من خلال الاستجابة بشكل كامل وصریح لجميع الأسئلة التي تطرح أثناء التحقيق، وتقديم المشورة والتشاور مع اللجنة المختصة بشأن إجراءات الشكاوى.

اللجنة العليا لمناهضة التحرش والعنف ضد المرأة:

تم تشكيل اللجنة العليا لمناهضة التحرش والعنف ضد المرأة بجامعة القاهرة، برئاسة رئيس الجامعة وعضوية عمداء كليات الآداب والحقوق والإعلام والاقتصاد والعلوم السياسية، وأمين جامعة القاهرة وبعض الأساتذة من المهتمين والمتخصصين في هذا المجال.



تختص اللجنة العليا بالمهام التالية:

- إقرار السياسات الخاصة بمناهضة التحرش.
- تخصيص الموارد والإمكانيات المطلوبة لحسن سير العمل.
- تيسير مهام عمل اللجنة التنفيذية لمناهضة التحرش.
- الإشراف على عمل اللجنة التنفيذية لمناهضة التحرش.

اللجنة التنفيذية لمناهضة التحرش والعنف ضد المرأة:

تتبع هذه اللجنة العليا لمناهضة التحرش برئاسة رئيس الجامعة، وتضم اللجنة التنفيذية لمناهضة التحرش والعنف ضد المرأة بجامعة القاهرة تسع من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة من المهتمين والمتخصصين، وممثل عن اتحاد الطلبة، على أن يكون ٧٥% من أعضاء اللجنة من النساء.

تختص اللجنة التنفيذية بالمهام التالية:

- تنفيذ سياسات مناهضة التحرش في الجامعة.
- إدارة العمل اليومي لمكتب مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة.
- وضع خطط عمل برامج التدريب والتوعية.
- التنسيق مع وحدة الدعم النفسي في كلية الآداب والوحدات المختصة في الجامعة.
- التنسيق مع ممثلي اللجنة التنفيذية لمناهضة التحرش والعنف ضد المرأة في جميع كليات جامعة القاهرة ومعاهدها.
- النظر في الشكاوى واتخاذ التدابير اللازمة.
- التنسيق مع اتحاد الطلبة والأسر الطلابية.
- التنسيق مع منظمات المجتمع المدني.
- دعم مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في مواجهة التحرش والعنف ضد المرأة.
- تقديم تقارير ربع سنوية للجنة العليا.



ممثلي اللجنة التنفيذية لمناهضة التحرش والعنف ضد المرأة بالكليات:

يمثل اللجنة التنفيذية بالكليات اثنان من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة في جميع كليات ومعاهد الجامعة يتمتعان بسمعة طيبة وعلاقة جيدة مع الطلاب.

مهام ممثلي اللجنة التنفيذية بالكليات :

- تنسيق برامج التوعية والتدريبات بالكلية.
- تلقي شكاوى التحرش.
- اتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة ضحايا التحرش.
- تقديم تقرير شهري عن الكلية للمكتب التنفيذي.

الإجراءات حيال شكاوى التحرش:

تؤخذ كل الشكاوى الخاصة بالتحرش بجدية، وتوضع في عين الاعتبار، ويتم التحقيق في الشكاوى بدقة وسرية على أن تكون المعلومات متاحة فقط لمن يخصه الأمر. تحظر الجامعة أي نوع من التمييز قد يقع على من تقدم بشكاوى تختص بالتحرش، أو شارك في تقديم مثل هذه الشكاوى، أو في لجنة تحقيق خاصة بها، وعلى من يتعرض لأي عمل ينم عن تمييز في هذا الصدد اللجوء فورا للمكتب التنفيذي لمناهضة التحرش والعنف ضد المرأة وذلك وفقا للإجراءات الآتية:

١. يتصل الشاكي/ة بممثل المكتب التنفيذي لمناهضة التحرش والعنف ضد المرأة المسئول عن تلقي الشكاوى في الكلية أو المعهد.
٢. يتم التعامل مع الشكاوى في إطار يتسم بالسرية الكاملة واحترام الخصوصية وتفهم حساسية الموقف.
٣. قد يود الشاكي/ة حل الإشكالية بشكل غير رسمي. في هذه الحالة يُستدعي المُتحرش ويُوجَّه له إنذارٌ شفهي، على أن يتم ذلك في سرية كاملة.
٤. في حالة رغبة الشاكي/ة الماضي قدما في الإجراءات الرسمية، لا بد من وجود شهود على الواقعة، وأي وسيلة أخرى أفضت إلى فعل التحرش (رسائل نصية، قصاصات ورق، صور، إلخ).



٥. يقوم ممثل المكتب التنفيذي بتقييم جدية الشكوى بناء على معايير متفق عليها.
٦. عند ثبوت جدية الواقعة يحال الأمر الى المكتب التنفيذي للنظر والتحقيق.
٧. عند ثبوت جدية الواقعة يحال الأمر إلى الشئون القانونية بالجامعة، لتقوم بتطبيق الأحكام الآتية:

اولا: اذا كان المتحرش من الطلاب:

- تنطبق أحكام المادة رقم ١٢٦ من اللائحة التنفيذية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ لقانون تنظيم الجامعات والتي تنص علي:
- "العقوبات التأديبية هي:
- التنبيه شفاهة أو كتابة.
 - الإنذار.
 - الحرمان من بعض الخدمات الطلابية.
 - الحرمان من حضور دروس أحد المقررات لمدة لا تجاوز شهرا.
 - الفصل من الكلية لمدة لا تجاوز شهرا.
 - الحرمان من الامتحان في مقرر أو أكثر.
 - وقف قيد الطالب لدرجة الماجستير أو الدكتوراه لمدة لا تجاوز شهرين أو لمدة فصل دراسي.
 - إلغاء امتحان الطالب في مقرر أو أكثر.
 - الفصل من الكلية لمدة لا تجاوز فصلا دراسيا.
 - الحرمان من الامتحان في فصل دراسي واحد أو أكثر.
 - حرمان الطالب من القيد للماجستير أو الدكتوراه مدة فصل دراسي أو أكثر.
 - الفصل من الكلية لمدة تزيد على فصل دراسي.
 - الفصل النهائي من الجامعة ويبلغ قرار الفصل إلى الجامعات الأخرى ويترتب عليه عدم صلاحية الطالب للقيد أو التقدم إلي الامتحانات في جامعات جمهورية مصر العربية.



ويجوز الأمر بإعلان القرار الصادر بالعقوبات التأديبية داخل الكلية ويجب إبلاغ القرارات إلي ولي أمر الطالب.

وتحفظ القرارات الصادرة بالعقوبات التأديبية عدا التنبيه الشفوي في ملف الطالب ولمجلس الجامعة أن يعيد النظر في القرار الصادر بالفصل النهائي بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ صدور القرار.

ثانيا: إذا كان المُتحرش أحد أعضاء هيئة التدريس:

يحال عضو هيئة التدريس المُتحرش إلى مجلس تأديب ل يتم تطبيق أحكام المادة رقم ١١٠ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والتي تنص على:

"الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء هيئة التدريس هي :

(١) التنبيه.

(٢) اللوم.

(٣) اللوم مع تأخير العلاوة المستحقة لفترة واحدة أو تأخير التعيين في الوظيفة الأعلى أو ما في حكمها لمدة سنتين على الأكثر.

(٤) العزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة.

(٥) العزل مع الحرمان من المعاش أو المكافأة وذلك في حدود الربع.

وكل فعل يزري بشرف عضو هيئة التدريس أو من شأنه أن يمس نزاهته أو فيه مخالفة لنص المادة (١٠٣) يكون جزاؤه العزل.

ولا يجوز في جميع الأحوال عزل عضو هيئة التدريس إلا بحكم من مجلس التأديب.

ثالثا: إذا كان المُتحرش من العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس:

تنطبق أحكام المادة رقم ١٥٧ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والتي تنص علي سريان أحكام العاملين المدنيين في الدولة على العاملين في الجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس - وذلك فيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم في القوانين واللوائح الجامعية.



رابعاً: اذا كان المتحرش لا ينتمي إلى الجامعة:
في حالة ثبوت عدم انتماء المتحرش إلى الجامعة مطلقاً، يتم إحالة الأمر للجهة المختصة لتطبيق أحكام قانون العقوبات المصري رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وكذلك القانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٤ والخاص بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات فيما يتعلق بالعقوبات المقررة للتحرش الجنسي.

شبكة الجامعات المصرية لمناهضة التحرش:

بعد نجاح وحدة مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة بجامعة القاهرة، قررت الوحدة بالتعاون مع (خريطة تحرش) تنظيم ورشة العمل الأولى للجامعات؛ بهدف مشاركة المعرفة، ونقل الخبرات حول تجربة جامعة القاهرة في تطبيق سياسة ضد التحرش، ومناقشة الفرص والتحديات الخاصة بتطبيق التجربة في الجامعات الأخرى، وذلك في الفترة من 27 إلى 28 نوفمبر 2016 حيث كانت ضمن فعاليات الـ16 يوم العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة، وأقيمت جلساتها بدار الضيافة بحضور 10 جامعات و18 من أعضاء وعضوات هيئة التدريس .

وتلبية لرغبات أعضاء هيئة التدريس الحضور من الورشة الأولى، وتزايد الحاجة لإقامة وحدات مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة بالجامعات، أُقيمت ورشة العمل الثانية بعنوان: "إشراك الجامعات المصرية في تفعيل وحدة و تطبيق سياسة لمناهضة للتحرش والعنف ضد المرأة"، في الفترة من 19 - 20 إبريل 2017 بدار الضيافة بجامعة القاهرة، بالتعاون مع خريطة التحرش. والتي حضرها 10 جامعات و20 من أعضاء هيئة التدريس، وتم خلال جلساتها استعراض توصيات الورشة الأولى، وتحديات كل جامعة بهدف الوصول إلى أفضل تطبيق وتقديم الدعم الفني للمجموعات المشاركة؛ من أجل تعزيز مفهوم خلق مجتمع أكاديمي آمن للجميع، والذي تحرص عليه جميع الجامعات المصرية.

واستكمالاً لدور وحدة مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة بجامعة القاهرة في نقل الخبرة، والتشبيك بين وحدات الجامعات المصرية؛ جاءت فكرة إقامة ورشة العمل الثالثة، في الفترة من 8 - 10 فبراير 2018 بدار الضيافة بجامعة القاهرة؛ بهدف إنشاء شبكة للجامعات، وبناء قدرات أعضاء المجتمع الجامعي لمناهضة التحرش الجنسي، بحضور 11 جامعة، و27 من أعضاء هيئة تدريس، ورؤساء وحدات مناهضة التحرش بالجامعات، بالإضافة إلى ممثلي وممثلات المجلس القومي للمرأة .

وعقب مداورات مطولة بين عدد من الوحدات في الجامعات المصرية، استقر الرأي على إنشاء شبكة داعمة تجمع بين وحدات مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة في الجامعات المصرية.

من المتظر أن يقوم هذا التجمع على عدد من الوظائف، ويهدف لخلق مجتمع جامعي آمن للجميع.

الرؤية

شبكة للجامعات المصرية في مجال مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة تكون داعمة وفعالة.

الرسالة

- تطوير استراتيجية ذات أهداف قابلة للتحقق والقياس فيما يتعلق بمناهضة التحرش والعنف ضد المرأة.
- دعم جهود وحدات مناهضة التحرش في خلق مجتمع جامعي آمن.

القيم

تعمل الشبكة على تدعيم قيم العمل الجماعي، والمساواة، واحترام التنوع، والمصادقية، والمساءلة.

الأهداف

- تعمل الشبكة على تحقيق:
- زيادة الوعي في داخل المجتمع الجامعي حول ظاهرتي التحرش، والعنف.
 - بناء أدوات تواصل فعالة بين أعضاء الشبكة.
 - مشاركة الخبرات المختلفة والتعلم منها.
 - مساندة الوحدات المختلفة في مجال بناء الشراكات
 - بناء قدرات أعضاء الوحدات.

المشاركات والمشاركون :

- داليا يوسف: مدرسة مساعدة بقسم اللغة الإنجليزية بآداب القاهرة وباحثة – مترجمة.
- سهام بنت سنية وعبد السلام: مترجمة تحريرية وفورية ، وناقدة سينمائية.
- شهرت العالم: مترجمة.
- عثمان مصطفى عثمان: مترجم.
- ماريان سيدهم: محامية وباحثة قانونية، درست السياسات العامة الأمريكية وإعادة هيكلة المجتمع المدني أثناء المراحل الانتقالية. تعمل باحثة لدى مؤسسة حرية الفكر والتعبير.
- مها السعيد: رئيسة قسم اللغة الإنجليزية بآداب القاهرة ومديرة وحدة مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة بجامعة القاهرة.
- هالة كمال: أستاذة الأدب الإنجليزي ودراسات الجندر بآداب القاهرة، وباحثة نسوية من مؤسسات المرأة والذاكرة، وعضوة في حزب العيش والحرية (تحت التأسيس).
- يسرى مصطفى: مدير برنامج دعم حقوق المرأة بوكالة التعاون الفني الألمانية، وباحث في مجال حقوق الإنسان.

